

المجتمع الرّيفي
في عصر محمد علي

تأليف
د. حلمي أحمد شلبي



رئيس مجلس الإدارة
د. سمير سرحان

رئيس التحرير
د. عبد العظيم رمضان

مدير التحرير:
عبد العظيم الشبلي

الاخراج الفني : مراد نسيم

المجتمع الرّيفي في عصر محمد علي (دراسة عن إقليم المنوفية)

تأليف

د. حلمي أحمد شلبي

أستاذ التاريخ الحديث المساعد
كلية الآداب - جامعة المنوفية



١٩٩٢

تقديم

يسرني ان اقدم للقارئ الكريم هذا الكتاب عن المجتمع الريفي في عصر محمد علي ، الذي يتناول بالتخصيص اقليم المنوفية .

ومؤلف الكتاب هو الدكتور حلمي احمد شلبي ، استاذ التاريخ الحديث المساعد بكلية الآداب - جامعة المنوفية ، وهو متخصص في تاريخ مصر الاجتماعي ، وقد نشرت له هذه السلسلة كتاب : « فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعي في مصر » ، وكتاب : « الموظفون في مصر في عصر محمد علي » .

والكتاب الذي بين ايدينا يعالج جانبا آخر ، هو المجتمع الريفي ، وقد اختار مجتمع المنوفية لما توفر له من وثائق ترسم صورة متكاملة لهذا المجتمع ، تتمثل في دفاتر تعداد النفوس في الاقليم ، وسجلات الادارة المحلية ، ووثائق ديوان المعية السنية ، وسجلات المحاكم الشرعية ، وهي وثائق يصعب الرجوع اليها بسهولة لتناثرها في اماكن حفظها .

وقد تناول فى دراسته عائلات الاقليم التى تمثل أبرز اشكال المجتمع الزراعى فيه ، كما تناول الحكم التركى ودور الاقلية التركية الحاكمة ، وعلاقة الادارة بالنظام القضائى . كذلك تناول الاحوال الاقتصادية فى الاقليم ، والدور الذى قامت به الحكومة لربط الاقليم بالعاصمة ، وتكريس المركزية ، وتطبيق نظام الاحتكار . وقد اهتم بدراسة الاحوال الاجتماعية فى الاقليم ، وتعرض لظروف تمرد الفلاحين ، وانتشار نزعات التعصب ، والانقسامات ، وازدياد الجرائم وحوادث السرقة . والاعتصاب والقتل وغيرها .

والكتاب على هذا النحو يرسم صورة متكاملة للمجتمع الريفى فى عصر محمد على فى اقليم المنوفية ، مما يمكن تطبيقه - بدرجة ما - على المجتمعات الريفية فى الأقاليم المصرية الأخرى . ومن هنا كانت أهمية هذه الدراسات الميكروسكوبية التى تتناول شريحة معينة من المجتمع المصرى بالفحص والتدقيق ، لاعطاء فكرة عامة عن بقية شرائح الجسد .

ومن هنا أرجو أن يجد القارئ العزيز فى هذا الكتاب ما ينشده من متعة فكرية ومعرفية .

والله الموفق ،،

رئيس التحرير

١ . د عبد العظيم رمضان

مقدمة

هذه الدراسة تتناول زاوية من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى الحديث تتعلق باقاليم مصر فى عصر محمد على ، واقليم المنوفية على وجه التحديد . وتعتمد بصفة أساسية على الوثائق الاصلية .

يتناول الفصل الأول ، دراسة العائلات فى الاقليم التى تتسم بالأهمية البالغة ، اذ ان العائلات تمثل أبرز اشكال المجتمع الزراعى فيه . ومن الملاحظ ان الدراسات السابقة عن العلاقات الاجتماعية فى الاقليم تتسم بالغياب شبه الكامل لمناقشة هذا الموضوع ، لذا تركزت الدراسة على تناول الظروف التى احاطت بتكوين العائلات الكبيرة والعائلات الصغيرة والعناصر التى تتكون منها .

وقد اعتمدت فى هذا الفصل على دفاتر تعداد النفوس فى الاقليم عام ١٨٤٧ . وهى تضم تفاصيل كثيرة ، وتحوى على معلومات هامة عن عدد الافراد فى القرى والنواحي والأعمال التى يشتغلون بها ، والغرباء عن الاقليم . واعتمدت ايضا على سجلات المحاكم الشرعية فى الاقليم والتى تحتوى على تفاصيل كثيرة عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية فى الاقليم .

أما الفصل الثاني ، فقد تناولت فيه الحكم التركي في الاقليم ، ودور الاقلية التركية الحاكمة ، وسيطرة الادارة على النظام القضائي ، واساليبها في استغلال الثروة الزراعية في الاقليم .

وقد استقيت معلوماتي في هذا الفصل من وثائق الاقليم الادارية ، وهي عبارة عن سجلات الادارة المحلية الخاصة بالاقليم ، وهي تتناول النشاط الاقتصادي للاقلية التركية . وكذلك رجعت الى وثائق ديوان المعية السنية وهي عبارة عن وثائق تركية مترجمة تحت عنوان ملخصات دفاتر ديوان المعية . وفي مجال القضاء رجعت الى سجلات المحاكم الشرعية في الاقاليم العديدة خصوصا محكمة مديرية المنوفية ومحكمة منوف في عصر محمد علي ، فاطلعت على آلاف الوثائق في هذا الصدد .

وقمت بنفسى بعدة تنقلات داخل الاقليم للتعرف على بعض معاني الكلمات التي كانت سائدة والتي لازالت موجودة في اوساط الفلاحين وهي مجهولة بالنسبة لي ، واستفدت كثيرا من توضيحاتهم معاني هذه الكلمات حين كنت اقرأ هذه الوثائق . واعطى مثالا واحدا على ما اقول ، فقد قابلني حين كنت اقرأ احدى الوثائق والتي تتعلق باقوال أحد الفلاحين من احدى قرى ناحية تلا امام القاضى حول نزاع نشب بين قريتين وسقط فيه قتلى من القريتين ، قابلني كلمة « مزاريق » التي استخدمها البعض في هذا النزاع وحين سألت أحد الفلاحين ذكر لي انها اسم آلة تستخدم في الزراعة في غرس البذور .

أما الفصل الثالث ، فقد تناولت فيه الأحوال الاقتصادية في الاقليم ، والدور البارز الذي قامت به الحكومة عن طريق الادارة والقضاء لربط الاقليم بالعاصمة وتكريس المركزية وتطبيق نظام

الاحتكار وهو النظام السائد فى مصر آنئذ والآثار التى ترتبت على ذلك فى الاقليم .

ورجعت فى هذا الفصل الى وثائق الاقليم فى الادارة ، اعنى وثائق ديوان المنوفية والتى تضم تفاصيل كثيرة ومعلومات متنوعة تتعلق بالامور المالية والاقتصادية . وقدمت ايضا وثائق المحاكم معلومات ضافية فى الشؤون الاقتصادية عن اوجه النشاطات الموجودة وسيطرة الحكومة على وسائل الانتاج والتطبيق الحازم لنظام الاحتكار الذى قرره العاصمة .

وفى الفصل الرابع ، تناولت الاحوال الاجتماعية فى الاقليم من عدة جوانب ، فالقيت الضوء على اسباب السلبية فى علاقة المحكومين بالحكام من خلال النزعة التى تكونت عند الاغلبية وميلها الى الابتعاد عن الحكام ، وتناولت فى هذا الفصل ايضا ظاهرة انتشار الخوف وسوء الظن فى العلاقات الاجتماعية السيئة . وعوامل وجود الحزازات والانقسامات فى القرى وازدياد نزعات التعصب بين الاهالى . فضلا عن تتبع عوامل التمرد والثورة بين الفلاحين والاسباب التى تجعل الفلاحين يتمردون بعدما يفيض الكيل بهم . والتدهور الذى اصاب الحياة الاجتماعية ومظاهره التى كانت تعكس خلافا واضحا فى العلاقات الاجتماعية مثل ازدياد جرائم وحوادث السرقة والنهب والاغتصاب والدعارة والقتل وغيرها .

ورجعت فى هذا الفصل الى وثائق المحاكم بصفة اساسية التى قدمت معلومات مثيرة للغاية تبطل مفاهيم سائدة عن الفلاحين تنردد وتتواتر ولا تؤيدها الوثائق التاريخية فى احيان كثيرة . كما رجعت الى وثائق الادارة التى اوضحت أسلوب الادارة القائم على التمسك والقمع .

وبعد ، فهذا عمل اجتهدت فيه ، وعانيت كثيرا فى جمع مادته التاريخية ، بسبب صعوبة الحصول عليها من أماكن حفظها ، وتناثرها هنا أو هناك فى المحافظ والمجلات فى دار الوثائق القومية تارة ، وفى تنقلى بغرض ان أزيد فهمى لما ورد فى هذه المجلات بمخالطة الأهالى فى قرى ونواحي الاقليم تارة أخرى • وأرجو أن اكون قد أصبت • وعلى الله قصد السبيل •

د • حلمى أحمد شليبي

شبين الكوم

اول يناير ١٩٩١

الفصل الأول

عائلات اقليم المنوفية

تعتبر العائلات ابرز اشكال المجتمع الزراعى فى اقليم المنوفية حيث يعيش نحو ٨٠٪ من السكان فى المناطق الريفية ويعملون بالزراعة اما القطاعات الحضرية فى الاقليم فقد تأثرت نشاطاتها هى الأخرى بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالقيم التى تولدت عن العمل بالزراعة التى تعيش عليها هذه العائلات . وتؤكد الوثائق هذه الحقيقة (١) .

والواقع ان هذا يتفق مع حقيقة اساسية فى تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى هى ان مصر مجتمع زراعى فى اغلبه ، حيث يعيش قرابة نصف سكانه فى المناطق الريفية ، وحيث تنخرط نسبة كبيرة من هؤلاء السكان فى الأنشطة الزراعية (٢) .

لذلك من الضرورى دراسة هذا الموضوع ، بهدف التعرف على الظروف التى احاطت بتكوين العائلات فى الاقليم وتطورها . وتقيد

وثائق الاقليم (تعداد نفوس المنوفية عام ١٨٤٨) ان هذه العائلات كانت إما عائلات كبيرة أو عائلات صغيرة .

اولا : العائلات الكبيرة :

وتمثل هذه العائلات فى الاقليم اقوى الكتل السكانية بها ، والى جانبها اغلبيية من العائلات الصغيرة المتعددة ، التى تتكون من عائلات متفرقة ، فضلا عن عائلات صغيرة أخرى واقدة ، تطلق عليها الوثائق تسمية الغرباء (٢) .

والعائلات الكبيرة فى الاقليم تمثل العماد الحقيقى للسكان ، ترتبط فيما بينها باواصر القربى وعلاقات النسب . وتتوزع هذه العائلات فى كل نواحى الاقليم ، وهى معروفة آنذاك وكان صيتها مسموعا ، فى ناحية تلا توجد عائلات رسلان وعبد الفقار وشنيش - وفى ناحية منوف عائلات الشقنيرى والبيه ونور وأبو حصوه والجندى والقيشوى . وفى ناحية شبين الكوم عائلات الجزار والسنطاوى . وحتوت وحنوت وسراج وسعفان والقط والنجار والعالم (٤) .

ويتضح لنا من خلال قراءة وثائق الاقليم (تعداد النفوس) ، والمقارنة بين اعداد السكان حقيقة أساسية هى ان التنقل والارتحال كان سمة أساسية فى تاريخ عائلات الاقليم ، فعدد الغرباء مثلا فى ناحية شبين كان ٩٠٨ افراد من ٢٩٢٠ فردا أى ٢٢٪ من العدد الكلى . وفى ناحية منوف أيضا بلغ عدد الغرباء بها طبقا لما ورد فى دفاتر تعداد ناحية منوف بلغ نحو ١٢٢٢ فردا من ٩٨١٢ فردا أى نحو ١٢,٣٪ (٥) .

وبالرغم من ذلك فاننا نلاحظ ان تنفق هذه الاعداد من الغرباء لم يحدث خلا بيناء العائلات داخل هذه المناطق ، فظلت العائلات كبيرة العدد تتميز بنفس الزيادة على

غيرها ، وظلت أيضا تتمتع بنفس المكانة المتميزة ، فإذا أضفنا الى ذلك عدد الذين يهجرون القرية من العائلات الكبيرة - وهو قليل نسبيا كما هو واضح من قراءة دفاتر تعداد النفوس - تبين لنا ان العائلات الصغيرة وحدها هي التي كانت معرضة للتفكك بتأثير الهجرة الى قرى أخرى او الى أحد البنادر او الى خارج المنوفية (٦) .

نخلص من هذا الى حقيقة بارزة في تاريخ العائلات في اقليم المنوفية في عصر محمد علي هي « ان العائلات الصغيرة وحدها هي التي كان يحدث فيها تسرب الى خارج القرى والنواحي ، على حين ظلت العائلات الكبيرة تحافظ على بنائها الداخلي » ، وبالتالي ظلت تنفرد بالنفوذ والوجاهة بين السكان . ولاشك ان ذلك ترتب عليه في النهاية خلل أو عدم وجود توازن في عدد العائلات في القرى والنواحي في الاقليم .

وعلى حين نجد ان عائلتين فقط في كل قرية او ناحية تنحصر فيهما اغلبية السكان ، رأينا في المقابل عددا كبيرا من العائلات - كما يتضح من قراءة اسماء العائلات في « دفاتر تعداد النفوس » - لا يكاد يماثل من حيث العدد احدى هاتين العائلتين ، مثال ذلك انه تبين من احصاء عدد النفوس في منازل شيوخين من شيوخ قريتين هما (ساحل الجواير) و (عشنا -) ان عدد النفوس بهما يربو على ٦٤ فردا بما يزيد على عدد النفوس في منازل عشر عائلات صغيرة غير معروفه ، وهذه العائلات الاخيرة تمثل سفح الهرم العائلي في القرية - على فرض ان هناك قمة لهذا الهرم تحتله العائلات الكبيرة (٧) .

واهمية هذا الامر ، تكمن فيما ترتب على هذا الخلل في تركيب العائلات من حيث عدد النفوس من قيم وصيغ أبناء كل عائلة بصفات معينة في كل قرية او ناحية داخل الاقليم ، حيث نجد ان البعد العددي

يمثل أحد أسباب تميز بعض أفراد العائلات الكبيرة بالانفراد بالكلمة ولهم واجب الطاعة بين أفراد العائلة من جهة وأفراد العائلات الأخرى من جهة ثانية ، ويتبين ذلك لنا بسهولة - من خلال قراءة وثائق المحاكم الشرعية فى اقليم المنوفية فى الفترة من (١٨١٦ - ١٨٤٨) ففى (ناحية شبين الكوم) مثلا لاتخلو قضية من القضايا المعروضة أمام المحكمة من حضور كبار هذه العائلات المشهورة تعريزا لمواقف أحد الأطراف أو شهودا أو مشاركين فى نظر هذه القضايا ، ويمتد اثر موقفهم الى صميم حياة الناس فى كل جوانبها ، اذ أن أسماء عائلات الجزار والعالم والسنطاوى وسعيفان وغيرهم خلال عصر محمد على تمثل رموزا لعائلات كبيرة فى الناحية . اثرت بشكل كبير فى تطور الحياة الاجتماعية فى شبين الكوم(٨) .

ونجد نفس الشيء فى كل قرى ونواحي الاقليم ، اذ ان اقطاب العائلات الكبيرة ينوبون عن أغلبية العائلات الصغيرة أمام المحاكم الشرعية لمؤازرتهم فى قضاياهم ، ففى (ناحية سناصور) اقطاب عائلات صقر وجويلى ومرعى وحشيش ، وفى (ناحية ميت ابو الكوم) عائلة ماضى ، وفى (ناحية زاوية الناعورة) عائلة حبيب ، وفى (ناحية البندارية) عائلة - أبو عبيه ، وفى (ناحية سيدود) عائلة أبو عياد ، وفى (ناحية طوخ) عائلة درباله وغيرها(٩) .

وتشير وثائق المحاكم الشرعية لاقليم المنوفية الى ان العائلات الكبيرة لجأت الى دعم مكانتها ونفوذها عن طريق التزاوج والمصاهرة بين بعضها البعض فى معظم الأحيان ، فكانت العائلة الكبيرة فى ناحية من النواحي تصاهر عائلة مماثلة لها من ناحية أخرى من الاقليم أو من اقاليم أخرى مجاورة ، طمعا فى الحفاظ على مكانتها المميزة وهبتها وراثتها ، مثال ذلك*علاقات المصاهرة بين عائلات

الجزائر والعالم فى (ناحية شبين الكوم) • وعائلات الجندى فى (ناحية منوف) من عائلات المالكى فى (ناحية سرس الليان) عام ١٨٤٨ • واحد مشايخ منوف من عائلة سويدان من عائلة ضبيش ، وشيخ (ناحية المصلحة) خطاب بدر من عائلة الميهى • وفى (ناحية ساحل الجواير) زواج بين عائلات ابوراضى وابو حسين وعامر وغيرها (١٠) •

كذلك استمدت هذه العائلات الكبيرة قوتها ونفوذها من تأييد السلطة لها سواء فى القرى أو البنادير فى ارجاء الاقليم ، بحكم انها كانت اكثر قربا لهذه السلطات من غيرها وانها آداتها امام الفلاحين ، فلقد كان شيوخ هذه العائلات الكبيرة يمثلون السلطة امام جموع الفلاحين من العائلات الصغيرة المتناثرة فى ارجاء القرية أو البندر ، واصبحت لهم شرعية امام الاهالى بمرور الوقت ترقى فى درجتها الى أعلى منزلة ولهم البت فى اخص خصائصهم ، فمنهم من جمع الى اختصاصاته الادارية وظيفه النيابة والقضاء الشرعى والبت فى الاحوال الشخصية مثل عقود الزواج وحالات الطلاق وغير ذلك (١١) •

وكانت قرى وينادر الاقليم بمثابة اقطاعات فى ايدي مشايخ كبار العائلات ، بفعل قوانين محمد على الزراعية الجديدة (١٢) • اذ تمثل كل ناحية أو قرية حصة أو عدد من الحصص لأحد المشايخ أو عدد من الشيوخ ، بحيث بات كل شيخ مسئول عن حصته فى كافة الأمور ، وتحول أفراد هذه الحصة من العائلات الصغيرة الى اتباع حقيقيين لهم يؤمرون فيطيعون ، فمن خلال تتبع الكثير من الدعاوى التى كانت تعرض امام القضاة الشرعيين لانجدعناء فى اكتشاف الدور الخطير الذى يقوم به شيوخ القرى فى حياة أفرادها ، فكثيرا ما ينصاع هؤلاء لآراء هؤلاء الشيوخ الى حد التقريط فى مصالحهم الذاتية ، نذكر بعض الأمثلة للتدليل على ذلك فى نواحى الاقليم ،

فقد تنازل أحد الفلاحين عن حقه امام القاضى الشرعى عام ١٨٣٠ فى (ناحية طوخ) بالرغم من ان شيخ القرية استولى على مواشيه بالقوة واستخدمها لمصلحته الخاصة (١٢) . وفى عام ١٨٤٤ تنازل أحد الفلاحين فى (ناحية البتانون) عن دعواه فى حق شيخ الناحية الذى مارس معه اساليب التعذيب البدنى بوحشية دون وجه حق (١٤) . وفى عام ١٨٤٨ قتل شيخ (ناحية طبلوها) أحد الفلاحين وتنازل اهله عن حقوقهم لعجزهم عن اثبات دعواهم وشهود الزور المؤازرين للمقاتل (١٥) .

ولاشك ان الحكومة قد تهاونت فى هذه الامور من اجل تكريس قبضتها على هؤلاء الفلاحين الذين ارادت لهم الانتصياح للنظام الجديد الذى يرمى الى تثبيتهم فى اماكنهم وحفزهم الى البدء فى انتاج القطن وغيره من السلع ، وتحديد واجباتهم او الحصص المطلوبة منهم تحديدا دقيقا (١٦) .

وقد جمعت وحدة المصالح بين هذه العائلات الكبيرة فى الاقليم ، مما ادى الى وجود او قيام روابط واواصر عديدة بينها تقوم على ضرورة الحفاظ على شكل العلاقات الاجتماعية القائم وعدم التعرض له . وهناك امثلة عديدة توضح التعاون الذى كان قائما بين هذه العائلات والذى تحكمه المنافع المتبادلة ، وهذه الامثلة تتعلق بالعاملات المالية فيما بينها . وقد سجلت وثائق المحاكم فى الاقليم العديد منها والتي تمت بين عدد من شيوخ القرى فى مجال تبادل القروض من اجل بعض المنفعة والاستحواد على الاراضى . مثلما حدث عام ١٨٣٠ بين عائلات الجزار فى شبين الكرم وعائلات راضى وابو حسين فى ساحل الجوابر وتلا (١٧) . وحالات عديدة اخرى عام ١٨٣٥ فى مجال التعاون فى عمليات نقل الزمام بين القرى من اجل سداده متأخرات الحكومة المالية والاحتفاظ بالاطيان فى ايديهم (١٨) .

كذلك حرصت العائلات الكبيرة على المحافظة على هويتها ومكانتها وغير ذلك من مظاهر المركز الاجتماعى المتميز فى أوساط العائلات التى تحتل درجات أدنى فى السلم الاجتماعى ، فالخلافات التى تحدث فى القرى حول مسائل الميراث والرى وغيرها والمشاجرات العادية تحكمها معانى الرغبة فى عدم المساس بالهوية أو الوجاهة ففى عام ١٨٢٩ حين توجه أهالى (قرية بم) يقودهم أحد الشيوخ وهو من عائلة أبو حصين - وهى من العائلات الكبيرة - لاقامة جسر على زراعة الذرة الخاصة به خوفاً من الغرق أنهار عليهم اتباع شيخ القرية المجاورة (زاوية بم) - وهو من عائلة قيقه بالضرب بالمزاريق حتى الموت (١٩) . وفى عام ١٨٤٨ حرض ششيخ (قرية لبيشه) أتباعه على خلع باب قاعة من دار شيخ قرية آخر فى نفس الناحية وسرقة جميع ما بها كيذا له بسبب المنافسة بينهما على منصب شيخ القرية (٢٠) . وفى عام ١٨٤٩ تبادل مشايخ (قرية اصطبارى اطلاق الرصاص بسبب العداء المزمع بينهم حول توارث منصب شيخ القرية (٢١) . وفى عام ١٨٤٩ أيضا توجه حشاد هندية أحد شيوخ (قرية الكوم الأخضر) على رأس خمسة وثلاثون نفرا من عائلته وأطلق الرصاص على اتباع شيخ آخر بالناحية بسبب النزاع حول رى الأرض (٢٢) .

ومما يلاحظ أيضا أن هذه العائلات الكبيرة فى الاقليم ، كمما يتضح من قراءة دفاتر تعداد النفوس كانت تقيم فى منازل متجاورة واحياء واحدة فى أغلب الاحيان ، ويطلق على هذه الاحياء أو الحواري أسماء هذه العائلات ، ففى شبين الكوم يوجد درب السنطاوى ودرب الجزار وحارة العالم ودرب سراج وغيرها ، ويقطن كل درب أو حارة أغلبية من هذه العائلات الكبيرة ، فدرب السنطاوى مثلا يسكنه ١٦٧ فردا - أكثر من ٥٠ ٪ (٨٥ فردا من نفس العائلة) وهكذا (٢٣) . وفى منوف نجد حواري وشوارع تحمل أسماء العائلات

الكبيرة بها ويقطنها أغلبية من هذه العائلات ، فنجد عائلات الشقنقىرى والبيه ونور وأبو حصوه والجندى التى تقيم فى منازل متجاورة (٢٤) .

وفى قرى الاقليم - وهى اقل عددا من حيث السكان - نجد نفس الظاهرة ، اذ يتضح أيضا من تعداد النفوس عام ١٨٤٦ ان اسماء الحوارى مأخوذة من اسماء العائلات الكبيرة غالبا ، ففى (قرية بابل وكفر حمام) حارة الشيخ نسبة الى عائلة الشيخ اكبر عائلات القرية ، وفى (قرية طوخ) حوارى عزب وبلال وهما من العائلات الكبيرة بها ، وفى (قرية شونى) حارة الديب نسبة الى عائلة الديب ، وفى (قرية سنجرى) حارة ابو شادى نسبة الى عائلة ابو شادى ، وفى (قرية سندود) حارة ابو عياد نسبة الى عائلة عياد (٢٥) .

ونظرا لهذه التركيبة الخاصة باماكن تجمع العائلات الكبيرة اصبح هناك طبقة متميزة داخل القرى والبنابر فى الاقليم هم افراد هذه العائلات ، الذين اقاموا فى منازل خاصة متميزة ايضا تتناسب مع حجم ومكانة شيخ القرية بوصفه رئيس اكبر العائلات - وافراد عائلته باعتبارهم ينتسبون اليه (٢٦) . وتعكس وثائق المحاكم الشرعية فى الاقليم هذه الحقائق بوضوح ، خصوصا وثائق المواريث ، اذ يغلب على منازل هؤلاء الشيوخ مظاهر الثراء ، فبعضهم يمتلك أكثر من منزل ، وهذه المنازل تتميز بتعدد غرفها او اتساع مسطحها او الأبنية بها او ارتفاعاتها او غير ذلك من تفاصيل تعكس هرمية اجتماعية واضحة ، نذكر مثالين فقط للتبليغ على ذلك ، الأول ، هو ما حصلت عليه ابنة أحد مشايخ شبين الكرم حسن أغا الجزار عام ١٨٤٦ من ميراث فى بيوت والدها ، والذي يعد بالآلاف الانرغ - وحدة القياس الموجودة آنئذ - فى الدرب الأوسط بزقاق اولاد العالم ، وهى

عديد من الغرف ، وفي منزل آخر بدرب التراسين بـزقاق الجعار(٢٧) . والمثال للثاني في (ناحية شنوان) حين ورث أبناء عبد المنعم البنبي في عام ١٨٤٨ في نواره مساحات كبيرة من الأذرع(٢٨) . كما تشير (الخطط التوفيقية) الى صور هذه البيوت المتميزة لهؤلاء الشيوخ في الاقليم وما تتميز به من مظاهر الأبهة ، فيذكر على مبارك : « ان في قرية ابو المشط – بالاقليم – منزل ضيافة لعمدتها احمد اغا الجنزوري وله بها بستان ذو فواكه »(٢٩) . ويذكر ايضا « ان منزل عمدة البتانون بمديرية المنوفية محمد الجندى بالحجر المستورى وعلى دورين مع البياض والشبابيك كابنية مصر »(٣٠) .

ولاشك ان هذه الحظوة والمكانة التي تميزت بهما هذه العائلات الكبيرة الثرية في قرى وبنابر الاقليم قد بعثت عوامل الحسد والغيرة في العائلات التي كانت تليها من حيث المكانة او ما يمكن ان نطلق عليها العائلات الميسورة ، فذهبت الى المناقصة على منصب شيخ القرية تارة او تعزيز مكانتها عن طريق مصاهرة او الانتساب الى هذه العائلات الثرية تارة أخرى ، ففي (ناحية بناصور) تنازع مشايخ القرية الثلاثة فيما بينهم زمنا طويلا على حصصهم في منصب شيخ القرية وارضى المسموح – اراضى معقاة من الضرائب – وتوافقوا فيما بينهم عام ١٨١٦ على توزيع هذه الأنصبة وحقوقهم في هذه الأراضى(٣١) . وفي عام ١٨٢٧ ذهب أحد شيوخ (ناحية بقبس) الى اعطاء الحاكم التركي رشوة في مقابل استرداد شياخته التي حصل عليها آخر من عائلة أخرى(٣٢) . وفي (ناحية الراهب) اشتعل النزاع عام ١٨٤٤ بين مشايخ القرية بسبب التناقص بينهم وديبروا المكائد لبعضهم(٣٣) . وفي (ناحية الدلجمون) تمكن سليمان الفقى من الاستيلاء على حصة محمد ماضى في الشياخة(٣٤) .

ولجات هذه العائلات تارة أخرى الى عقد أوامر المصاهرة مع

العائلات الثرية ، اذ تسجل وثائق المحاكم الشرعية فى الاقليم حالات عديدة للزواج بين هذه العائلات فى القرى والنواحي (٢٥) . على حين لجأت هذه العائلات الكبيرة الى توثيق علاقاتها مع عناصر الأتراك الموجودين بالاقليم - الذين يتمتعون بالسلطة والنفوذ بالتقرب منهم ومداومتهم وتبادل المنافع الاقتصادية معهم او بالزواج والمصاهرة أيضا ، وقد ثبت ان هناك معاملات مالية واسعة بين عدد من شيوخ القرى وبينهم ، تفكر منهم على سبيل المثال المعاملات بين شمس الدين حمودة شيخ (قرية برما) وموسى الدهراوى شيخ (قرية ابيار) وبين حاكم الولاية التركى عام ١٨٣٥ (٢٦) . وحالات زواج ومصاهرة عديدة بين (شيخ منوف) واحد الاغوات الأتراك ، واحد شيوخ (شبين الكوم) من عائلة تحوت واسماعيل اغا معاون المديرية التركى عام ١٨٤٨ (٢٧) .

وهكذا يتبين لنا من العرض السابق ان مشايخ القرى والنواحي فى اقليم المنوفية فى عصر محمد على كانت تتزايد قوتهم وان العائلات الكبيرة كان يتربع على رأسها هؤلاء المشايخ تدعمت قوتها ، واصبحت تمثل شريحة اجتماعية متميزة، وان القيم الاجتماعية السائدة كرس ذلك ، ولم يكن ذلك كله سوى انعكاس للسياسة الزراعية التى أحدثها محمد على ، فعلى حين تمكن هؤلاء المشايخ من الاستحواذ على اجود الأراضى واكثرها تميزا ، فان الفلاحين - وهم الجموع المتناثرة فى أرجاء كل قرية وينتمون الى عائلات صغيرة مفتقة - كانوا يضعون ايديهم على الأراضى التى لم تستفد من مشروعات الري ، كما ان وضع اراضيهم لم يتغير فقد كانت ارضا مملوكة للدولة ينقلها الخراج (ضريبه الأراضى) ولايملك الفلاحون سوى حق الانتفاع بها فحسب .

ثانيا : العائلات الصغيرة :

تمثل هذه العائلات اغلبيية السكان فى قرى ونواحي الاقليم ، وهم عبارة عن جموع الفلاحين المتناثرة بها . ويتكون هؤلاء من ثلاثة عناصر ممتزجة فيما بينها هى الاهالى والغرياء والبدو المستوطنين .

وقد غلب على البناء الاجتماعى لهذه الكتلة فى القرى والبنادر التفكك والانقسام ، وانحصر الولاء فيما بينهم للقيم المتولدة عن الانتاج الزراعى الذى لا يكاد يكفى حد الكفاف ، لذلك كان التفتت العائلى من السمات الأساسية التى تميزت بها العائلات الصغيرة ، ولا نكاد نرى من خلال تحليل وثائق المحاكم الشرعية - التى تعد أهم الوثائق التى رصدت سلوك هذه العائلات الصغيرة - لا نكاد نرى أى اثر يوحى بالانتماء الا لقيم انتاج زراعى لا يكاد يفى بالحاجات الأساسية لافراد هذه العائلات ، فالانصياع لارادة شيوخ القرى - رؤوس اكبر العائلات واكثر العناصر تملكا للأرض الزراعية - يمثل عند هؤلاء اساس كل شئ ، وذلك ليس غريبا ، اذ ان شيوخ هذه القرى يؤثرون بشكل مباشر فى توزيع الاطيان الزراعية عليهم بمقتضى النظم المعمول بها والمقررة من جانب الحكومة ، ويتصرفون فى كل شئون هذه العائلات الصغيرة تقريبا (٢٨) .

ولاشك ان هذه الهيمنة التى مارسها شيوخ القرى على الفلاحين فى اقليم المنوفية انئذ كانت كغيلة بالتاثير على تكوين البناء الاجتماعى لهذه العائلات الصغيرة ، فقد ذهب هؤلاء الشيوخ الى القضاء على أية محاولة من جانب أى فرد فى احدى هذه العائلات الصغيرة يهدف من ورائها الى مناوأة هذه العائلات الكبيرة او الاقلال من هيبتها ، وذلك باستخدام كافة الوسائل ، والتقن فى

صناعة القهر بين هذه الاعداد الكبيرة التى تضم هذه العائلات الصغيرة والمتناثرة فى ارجاء القرى •

وكانت العائلات الصغيرة فى الاقليم تتكون من عدة عناصر على نحو ما اشرنا الى الغرياء ، والأهالى والبدو • اما الغرياء ، وهم الذين هجروا قراهم التى نشأوا فيها تحت تأثير الاضطهاد وضغط الضرائب أو السخرة أو التجنيد ، وتطلق عليهم الوثائق « المتسحبين » ، أو الفارين وهم من العائلات الصغيرة غالبا ، الذين ساهموا بهروبهم فى زيادة تفتت هذه العائلات ، بحيث تفرقت اصولها وانتسبها فى القرى الأخرى العديدة أو المدن الرئيسية فى مصر(٢٦) •

وهم فريقان : الأول فريق هارب من هذه القرى • والثانى فريق نازح الى هذه القرى من القرى والاقاليم المجاورة • والواقع ان لم تخل قرية من وجود هؤلاء الغرياء كما تدل على ذلك (وثائق تعداد اقليم المنوفية) ، اذ تسجل اسماء هؤلاء بوصفهم غرياء ولا تحدد القرى التى نزحوا منها ، ولكن نستطيع ان نستدل من القابهم على انهم من القرى المجاورة ، أما الذين نزحوا من اقليم آخر فينسبون الى الاقاليم التى نزحوا منها ، فمنهم من يطلق عليه الطنطاوى والقليوبى والسمنودى والاسيوطى وغيرهم • واعتقادنا ان عمليات الفرار التى كانت تتم من القرى فى عصر محمد على فى اقليم المنوفية تعتبر اضعف عملية نزوح جماعى تعرضت لها العائلات الصغيرة بما اثر على البناء الاجتماعى فيها واصابها بالخلل ، ولم تغلح كافة الجهود التى بذلت للقضاء على هذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة فى القرى من أجل تثبيت هؤلاء الريقيين فى اماكنهم – أو قراهم – من ناحية ، كما تعرضت هذه العائلات الصغيرة لعملية تفتت فى الانساب غير مسبوقه تحت وطأة الاضطهاد الحكومى من

ناحية أخرى ، اذ يبين الجدول الآتى - وقد تم تجميع أرقامه من العديد من سجلات ودفاتر التعداد - أبعاد هذه الظاهرة ، فهو يتناول بصفة أساسية تزايد أعداد الفارين من القرى فى إقليم المنوفية عام ١٨٤٦ (٤٠) .

الناحية	الأهالى	الفارين
شبين الكوم	٦٨١١	٢٧٧
تلا	٥٧٢٨	٣٧٠
شبرا زنجى	٢٥٣٢	٢٩٥
مشاي	١٣٩٠	١٦٤
زاوية جروان	١٢٤٣	١٢٤
كفر يعقوب	٨٩٨	١٠٣
العداوى	٨٧١	٧٣
منوف	٩٨١٣	١١٥٤
الحامول	١٨٣٥	١٠٧
فيشا سليم	٢٤٥٧	١٧٦
شبنوان	٤٥٩٥	٣٤٧
أبو الفخر	١٥١٨	١٩٨
هيث	٧٧٤	٩٠
منية طوخ	١٨١٩	٦٧٩

ومن خلال تحليل أرقام هذا الجدول يتضح لنا حجم هذه الظاهرة التي أصابت العائلات الصغيرة في قرى ونواحي الاقليم ، وهي الظاهرة التي حاولت السلطات - كما ذكرنا الحد منها فُلجأت الى اصدار لائحة في ابريل ١٨٤٤ تحتوى على سبعة بنود تركز على ملاحقة هؤلاء الفارين من قراهم واعادتهم اليها دون جدوى (٤١) .

اما الفريق الثانى ، وهم الذين اقاموا في قرى ونواحي اقليم المنوفية آنئذ ، وهم من الفارين من الاقاليم الأخرى المجاورة أو الذين يقيمون بحكم أعمالهم في المنوفية ، فقد كانوا يمثلون نسبة كبيرة بالمقارنة بالاهالى ، وينتمون الى العائلات الصغيرة في الاقليم ، ويبين الجدول الآتى اعداد هؤلاء النازحين الى قرى ونواحي المنوفية :

الناحية	الاهالى	النازحون
شبين الكوم	٦٨١١	٢٢٨٧
سليج	٢٢٣١	٢٧
زاوية بم	١٧٥٥	٧٧
زرقان	٢٦٧١	٦٣
ميت خاقان	٢٨٠٦	١٧٨
المائى	٣٢٥٠	٥٥
شمياطس	٩٩٢	١٤
المصيلحة	١٦٢٨	٩٥
كفر فيشا الكبرى	٢٠٥٠	٣١

٧١	٢٦٨	حصّة شبين
١٢٢٣	٩٨١٢	منوف
١٧٧	٢٢٩٧	سدود
٢٦	٢٠٠٢	كفر الباجور
١٢٢	٢٤٢٠	شونى
٨١	١٦٩٢	زاوية الناعورة
٣٦	٢٤٥٤	تلوانة
١٥	٢٣٩٩	جبروان
٤٩	١٢٩٧	زاوية البقلى
٢٨	١١٩٤	كفر شبرا زنجى
٢٤	٥٢٥	كفر السوامية

ويلاحظ من قراءة هذا الجدول أن عدد النازحين الى البنادر (شبين الكوم ومنوف) أكثر منه فى القرى ، وفى ناحية (شبين الكوم) بلغت نسبة النازحين ٢٢,٣٥٪ من مجموع الأهالى ، وفى ناحية (منوف) ١٠,٢٪ وفى القرى تقل النسبة بكثير ولكنها موجودة .

وهؤلاء النازحون فى العادة يمثلون عنصرا من عناصر العائلات الصغيرة ، فمهما بلغت زيادة أعدادهم لا يندرجون فى العائلات الكبيرة باعتبار أنهم من أصول عائلية متفرقة نازحة فى ظروف مختلفة ، وفى ناحية منوف مثلا بلغ عددهم ١٢٢٢ شخصا ،

ولكنهم لا يربطهم أى ولاء عائلى واحد كما هو الحال بالنسبة للعائلات الكبيرة فهم من أصلا ب مختلفة ، قاعداء النازحين الى منوف نجد ان منهم ٢٢٥ شخصا من القاهرة ، و ١٠١ شخصا من الغربية ، و ٦١ شخصا من الجيزة ، و ٤١ شخصا من مديريات عموم قبلى ، و ٢٨ شخصا من النقهلية ، و ٢٢ شخصا من الشرقية ، و ٨ اشخاص من مصر القديمة ، و ٥ اشخاص من الاسكندرية . وهؤلاء جميعا يمثلون ٥٠٪ تقريبا من عدد النازحين (٥٩٢ شخصا من ١٢٢٢ شخصا العدد الكلى) . وهؤلاء النازحون اشتغلوا فى مختلف الاعمال سواء بالزراعة أو الحرف والصناعات الموجودة آنئذ فقد اشتغل ٢٥٦ منهم بالزراعة والباقي عملوا خيامية (١٥٤ نفرا) أو خيوطية (١٢ نفرا) أو قزازين (١٧ نفرا) أو حصرية (١٠ انفار) أو طحانين (١٩ نفرا) (٤٢) .

ويبدو لنا من خلال قراءة وثائق الاقليم ان عملية الاغتراب أو التنقل أو بتعبير آخر عملية التصريب التى تحدث فى صفوف العائلات الصغيرة عملية ممتدة الجذور ، وان احدا لم يفكر من قبل فى ضبطها قبل عصر محمد على ، فقد عثرنا على "سبيل المثال فى الوثائق على اسم لطائفة اطلق عليها " طائفة الخردة " وهم اولئك الذين لم يتسربوا من عائلات صغيرة فحسب ولكنهم لم يعودوا صالحين للقيام بآية اعمال بسبب الظروف الصحية أو عوامل القهر الناشئة عن الخل فى سلم العائلات الاجتماعى من حيث القوة والنفوذ وعدد افراد العائلات ، ووجود هذه الطائفة فى حد ذاته ليس المشكلة بل اعداد هذه الطائفة المتناثرة فى عدة نواحي داخل اقليم المنوفية ، وهو عدد ضخم بمقياس التعداد السكانى فى ذلك الوقت ، نحو الف وخمسمائة واثنين وثلاثين شخصا (٤٢) .

ويتضح الأمر بصورة أكثر اذا تعرفنا على ارقام العجزة والفقها - جمع فقى - وهى عناصر تنتمى الى العائلات الصغيرة ايضا ، ويقصد بالعجزة ، العاجزون عن العمل بسبب شيخوختهم ، اما (الفقها) فهم الذين يرتزقون من تلاوة آيات القرآن الكريم فى البيوت أو على القبور أو الخدام فى الجوامع ، وهم ايضا اعدادهم كبيرة فى القرى والنواحي بالمقارنة بأعداد الذين يعملون بالزراعة أو ارباب الصناعات ، يدل على ذلك تعداد ١٨٤٦ ، فقى (ناحية منوف) بلغ عدد (الفقها) والعجزة ٤٠٨ اشخاص يقابلهم ٥٢٨ من الفلاحين (٢٧٧٪) ، وقد فاق عددهم عمال اية صناعة أخرى موجودة (٤٤) ٠ وفى (ناحية الباجور) بلغ عددهم ١٦٧ شخصا يقابلهم ١٢٧٤ من الفلاحين (١٥٠٪) (٤٥) ٠

وهناك ايضا ارباب الصناعات المتواجدين بصفة أساسية فى البنادر ، وهى عناصر تنتمى الى العائلات الصغيرة ، واعدادهم فى القرى ضئيلة بالمقارنة بأعداد الفلاحين فى الاقليم ، اذ من المعروف ان فريقة شبين الكوم للغزل ، ومبيضة منوف كانا يمثلان فى عصر محمد على مراكز صناعة الاقمشة فى الاقليم ، وكانت تضم اعدادا كبيرة من الذين ينتمون الى هذه العائلات ، فقى مبيضة منوف كان عدد هؤلاء ٦٢٣ شخصا يزيد على عدد الفلاحين فى الناحية (٥٢٨ شخصا) اى ١٠٢٪ ٠ وعدد العاملين فى صناعة الحصر (طائفة الحصرية) ٣٦٢ شخصا اى ١٨٠٪ من عدد الفلاحين (٤٦) ٠ فاذا اضمنا الى هذه الاعداد من العائلات الصغيرة فى ناحية منوف عناصر الطوائف الأخرى مثل المراكبية والخيوطية والخياطين والغزولية والباعة والحملية والمناخلية والبخاخية والمنيريين والغرابليه والطحانيين والزياتين والفخارنيه والملاحين والقباينة والجلادين وخدام الاغوات وغيرهم ، وهى عناصر كانت تنتمى للعائلات الصغيرة - كما يتبين من الوثائق - فانه يتضح لنا كثافة هذه الاعداد من العائلات الصغيرة فى البنادر (٤٧) ٠

أما أرياب الصناعات فى قرى الاقليم فكانت اعدادهم ضئيلة جدا ، ولكنهم ايضا كانوا ينتمون الى العائلات الصغيرة وفى حالة قشرنم يربطهم الولاء لشيوخ القرى أولا بحيث يدورون فى فلكهم ، على حين يباعد بينها كونها عائلات متفرقة الأصول والانساب . يدل على ذلك دقاتر تعداد نفوس القرى والنواحي فى الاقليم عام ١٨٤٨ ، فلا يزيد عدد هؤلاء فى القرية الواحدة غالبا عن ثلاثة أو أربعة من الذين يعملون بالنجارة أو صناعة المراكب أو الصناعات الخفيفة الأخرى(٤٨) .

وعلى نحو ماتشير وثائق المحاكم الشرعية فى الاقليم تبع عملية الهيمنة التى يفرضها شيخ القرية على الاهالى - وهم مجموع العائلات الصغيرة فى القرى على نحو مانكرنا - هيمنة أخرى يفرضها كبير العائلة أو الشيخ على أفراد العائلة التى تحمل نسبة(٤٩) . وهذا النظام المتدرج المحكم فى الواقع اقتضته - فى اعتقادنا التبعات الملقاة على كاهل الذين يقطنون نفس القرية أكثر من أى شئ آخر ، بسبب مبدأ المسئولية الجماعية للقرية امام السلطات المحلية فى فترات طويلة من القرن التاسع عشر حيث أن الابن يعد مسئولا عن ديون أبيه والقرية مسئولة عن كل فرد من سكانها ، بل أن ديون الموتى كانت تمثل عبئا على كاهل الاحياء بها(٥٠) . كل هذه الأمور جعلت الهيمنة التى يفرضها شيوخ القرى أو كبار العائلات الصغيرة تمليها الضرورات الاقتصادية قبل أى شئ ، وأدى ذلك الى ما أطلق عليه كلوت بك أحد أبرز المعاصرين لتلك الفترة - قيام السلطة الابوية الشاملة(٥١) . لذلك كان من المألوف أن تتضمن وثائق تلك الفترة كلمات ومعانى معتادة تتردد كثيرا وتجربى على الألسنة ورأسخة فى الافهام مثل كلمات ضمانة ، كفالة ، وتعهد وغير ذلك من الكلمات التى كانت افرازا طبيعيا لهذه المرحلة . ولاتبالغ اذا قلنا أن مجموع أفراد العائلات الصغيرة فى القرى والنواحي فى الأقاليم باتوا رهينة

أو سجناء داخل قراهم أما مضمونين أو مكفولين أو متعهدين ، وهناك أدلة كثيرة على ذلك فى سجلات المحاكم الشرعية فى الاقليم ، بل هناك سجلات بكاملها تستمد تسميتها من هذا الواقع الاجتماعى للقرى . منها ، سجلات الاشهادات وهى من سجلات المحاكم الشرعية. التى تضمن مجموع الاشهادات التى يقرها أو يشهد بها نفر من شيوخ العائلات الصغيرة وغيرهم على أنفسهم بحقوق متنوعة للآخرين عند أهلهم وذويهم من ناحية ، كما تعكس على الجانب الآخر استقرار مبدأ الولاية على الآخرين وهرمية البناء الاجتماعى فى القرى والنواحي بشكل قديد .

وكانت هناك ولاية أخرى من نوع آخر بين العريان المستوطنين فى اقليم المتوفية ، وهى الموجودة بين شيخ العريان وأفراد قبيلته ، اذ تبين الوثائق انه كانت توجد عناصر من العريان فى مناطق متفرقة فى الأربعينات من القرن التاسع عشر بين نواحي جزى وكفر بالمشط واسريجه واشمون وهى على التوالي قبائل الجوابيص والقذافنة والحرايى واعدادها قليلة . وهى بالرغم من قلة اعدادها كانت تتميز على أفراد العائلات الصغيرة فى القرى بانها منعزلة ولا تختلط بهذه العائلات الا لضرورة ماسة ، ولكن لوحظ ان شيوخ هؤلاء العريان يتبعون كبار شيوخ القرى المتاخمين لها ، ففى عام ١٨٤٧ كان على الكيلانى الحصايلى شيخ عريان الجوابيص يتبع عمدة ناحية بركى وهى القرية التى تقع بين جزى وكفر بالمشط ، وشيخ العرب حميده البدوى يتبع عمدة كفر شعير وهكذا (٥٢) . وهذه التبعية لكبار شيوخ القرى المجاورة هى تبعية لسلطة محلية مسئولة امام الادارة الحكومية قبل ان تكون انصياعا لارادة هؤلاء الشيوخ بخلاف العائلات الصغيرة ، اذ تبين الوثائق روح التمرد التى كانت تميز هؤلاء على كل سلطة عدا سلطة شيخ القبيلة عندهم ، اذ يعبر

أحدهم بوضوح أمام قاضى اقليم المنوفية عام ١٨٤٨ بقوله « انتى
اعترض على المجلس الشرعى للاقليم ، وان شرع الله عند
غيركم » (٥٢) . ويقصد بقوله ان ولاءه لشيخ القبيلة التى ينتمى
اليها .

وهكذا نرى ان تركيب العائلات الصغيرة فى اقليم المنوفية فى
عصر محمد على كان يضم العديد من العناصر المتفرقة الأصول
والانساب ، والتى أسهم تفرقها ونسبها فى تحديد دورها . وهو
ما سيوضح اثره حين نتناول بالتفصيل الأحوال الاجتماعية
فى الاقليم .

الهوامش

- (١) لفاتر تعداد نفوس نواحي ولاية المنوفية ربيع أول ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م
» من خلال فحصنا أكثر الحالات تبين أن الفلاحين يمثلون هذه النسبة
بالمقارنة بعدد الموجودين في البنادر في إقليم المنوفية ، بل وتبين لنا أيضا
أن بعض البنادر كان يقيم بها عدد كبير من الفلاحين ، انظر مجلد ٥٧ ل
٤٥/١٢٢/٨/ ناحية منوف (لفاتر تعداد النفوس) - « •
- (٢) جلافنس ، بندلى ، كاشي : سوسيولوجيا العلاقات الزراعية ص ٧
ترجمة سامى الرزاز • الطبعة الاولى • دار البيادر للنشر ، الجيزة مصر
• ١٩٨٦
- (٣) صبحى وحيد : فى أصول المسألة المصرية ص ٢٢٣ (طبعة
محفه (مكتبة مبدولى ، القاهرة (د • ت) •
- (٤) لفاتر تعداد النفوس - ناحية منوف - مجلد ٥٧ (ل/٨/١٢٢/٥٤)
عام ١٨٤٨ ، وانظر أيضا سجلات محضة مديرية المنوفية (احصاء الاهالى
فى ناحية شبين الكوم سجل رقم ٦٧/٢٨ ابريل ١٨٤٦م ، ومن خلال تتبع
تعداد الاهالى فى المنازل تبين أن منازل كل عائلة من هذه العائلات - فى
أغلب الاحيان تكون متجاورة ، مما يدلنا على أن الاهالى كانوا يميلون الى
الالتفاف حول بعضهم البعض عائليا • انظر مثال على ذلك عائلة الشفتقيرى
فى منوف وعائلة الجندى فى سرس الليان •

(٥) نفسه .

(٦) يتبين لنا من الأرقام الواردة في (تعداد نفوس الإقليم) انه لم تخل قرية / وحتى كفر أو نجع من وجود نسبة من المهاجرين أو الأعراب الذين تشتتوا تحت وطأة الظلم الذي كان يمارسه الحكام في ذلك الوقت ضد الأهالي أو تحت ظروف الواقع الاقتصادي الصعب . انظر بغائر تعداد أرقام ١٢ ل/ ١١/١٢٢/٨ ، ل/ ١٢٢/٨/ ١٣٣ ، وغيرها اعوام ١٣٦٣/١٣٦٤ = ١٨٤٧/١٨٤٨ م .

(٧) بغائر تعداد النفوس مجلد رقم ١٢ عام ١٨٤٨ م ، وهذه الأرقام كبيرة اذا أخذنا في الاعتبار ان عدد السكان في بعض النجوع والكفور لم يكن يتعدى ٣٥ فردا .

(٨) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ١٦ عام ١٨٢٧ م ، وكانت هذه النسخة طوال قراءتنا للسجلات تمثل أهل الرأي وكبار الناحية .

(٩) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية ، رقم ٦٧ ربيع اول ١٢٦٢ هـ / ١٨٤٦ م قمت بإحصاء كامل وبتقيق لكل ناحية وحصرت أهم العائلات الكبيرة بها .

(١٠) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية ، رقم ٦٩ عام ١٨٤٨ م . وسجل بدون رقم عام ١٨٥٥ م ، وسجل محكمة منوف رقم ٥٤٣ عام ١٨٥٢ م . ورقم ٥٤٦ عام ١٨٥٣ ، وسجل محكمة سرسنا (قسم تلا) - نصف أوله روضة البحريين رقم ٣٢٤ عام ١٨٥٧ م .

(١١) انظر سجلات محكمة منوف . دفتر بدون رقم ١٩ جماد أول ١٢٣٢ هـ / ١٨١٦ م ، اذ تولى الشيخ أحمد عثمان والشيخ محمد صالح في عام ١٨١٦ ، كلاهما من سرس اللبان النظر في أمور الانكحة والطلاق على مذهب الامام الشافعي (المذهب السائد آنذ) .

(١٢) Afaf Lutfi Al-Sayid Marsot : A Short history of Modern Egypt, PP. 57 — 58. (Cambridge Univ. Press, 1985).

وانظر ايضا ، فيليب جلاذ . قاموس الادارة والقضاء مجلد ٣ ص ١٤٦ - ١٤٨ .

(١٣) انظر (الاعلام الشرعى) الصائير عن محكمة شبين الكوم فى هذا الشأن ١٠ شوال ٢٤٦ هـ / ١٨٢٠م سجل رقم ٢٠ .

(١٤) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية سجل رقم ٦٢ عام ١٢٦٠ هـ / ١٨٤٤م .

(١٥) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية سجل ٦٩ عام ١٢٦٤ هـ / ١٨٤٨م « ان قام مصطفى مخيمر شيخ القرية بضرب المجنى عليه بالنبتوت ووضعه فى السجن عدة أيام ، بعدها توفى ، وقد قرر القاضى انه مات بسبب مرضه » .

(١٦) Timothy Mitchell : Colonising Egypt, P. 34 — 36.
(The American University in Cairo Press, 1989.

(١٧) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية ، سجل ٢٤ عام ١٢٦٠ هـ / ١٨٢٠م .

(١٨) نفسه ، سجل رقم ٤٢ عام ١٢٥١ هـ / ١٨٣٥م (امثلة ذلك ماتم بين شيوخ نواحى كمشوش وبهواش بالتراضى والتوافق على ان يضاف ٦٥٠ فدانا الى زمام بهواش وبإضافة مائة كيس (الكيس = ٥٠٠ قرش) من أصل البقايا المتأخرة على ناحية كمشوش .

(١٩) نفسه ، سجل رقم ٢٨ عام ١٢٤٥ هـ / ١٨٢٩م (المزراق - حسب رواية أحد الفلاحين فى هو عبارة عن قطعة من الحديد تستخدم أثناء غرس البذور) .

(٢٠) نفسه ، سجل رقم ٦٧ عام ١٢٦٢ هـ / ١٨٤٨م .

(٢١) نفسه ، سجل رقم ٦٩ عام ١٢٦٤ هـ / ١٨٤٩م .

(٢٢) نفسه .

(٢٣) كانت كلمة نرب أو حارة أو حى مستخدمة بمعنى واحد فى التعداد عام ١٨٤٦ ، انظر تقرير كتبه شيوخ شبين الكوم للمحكمة الشرعية عام ١٨٤٧ بشأن الانتفاخ الموجودين بكل حارة . سجل رقم ٦٨ من سجلات محكمة المديرية سنة ١٢٦٣ هـ / ١٨٤٧م .

(٢٤١) تعداد نفوس ناحية منوف مجلد ٥٧ عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م
(تصنيف ل/٨/١٢٢٢/٤٥ بدار الوثائق القومية) .

(٢٥) جمعنا اسماء العائلات الكبيرة في انحاء الاقليم من خلال سجلات المحكمة الشرعية الرئيسية وهي محكمة شبين الكوم ، حيث كان يتواجد شيوخ كل قرية أو كفر أو نجع أو حصة ويبلغ بيانات تفصيلية امام المحكمة تنفيذاً للأوامر الصادرة في هذا الشأن من ديوان عام الاقليم ولدينا معلومات غزيرة عن هذه العائلات تناولنا القليل منها اثناء تحليل وثائق المحكمة الشرعية . انظر سجل رقم ٦٧ محكمة مديرية المنوفية عام ١٢٦٢هـ/١٨٤٧م .

Timothy Mitchell : Op. Cit., P. 41.

(٢٦)

جرى في عصر محمد علي في بعض المناطق محاولة لتطوير القرى من حيث بناء المنازل ، ففي عام ١٨٤٦ صدرت تعليمات الى المهندسين الفرنسيين بشأن اعادة بناء قرى مصر وخصصت لكل أسرة غرف تتناسب مع حجمها ومرتبها الاجتماعية (عائلات غانية أو ميسورة أو ثرية) . والجدير بالذكر ان ذلك لم يحدث على نطاق واسع ، بل اقتصر على بعض المناطق خصوصا في تلك التي تقع تحت سيطرة محمد علي وأسرته .

(٢٧) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية سجل ٦٩ سنة ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م .

(٢٨) سجلات مضابط قيد المواد الشرعية . محكمة مديرية المنوفية الشرعية . سجل رقم ١ بتاريخ ٢٦ جماد ثاني ١٢٨٤هـ/١٨٦٩م .

(٢٩) انظر على مبارك : الخطط التوفيقية ج ٨ ص ٢٧ .

(٣٠) نفسه ج ٩ ص ٧ .

(٣١) انظر محكمة منوف الشرعية سجل بدون رقم ١٩ جماد أول ١٢٣٢هـ/١٨١٦م (كانت القرية توزع في شكل حصص على المشايخ ، والحصص تساوى ما يستحقه كل شيخ ، فاذا كان عدد المشايخ ثلاثة ، فان حصته تساوى ثلث الزمام وهكذا ، وهذه الحصص هي مسئولية شيخ القرية الكاملة امام الحكومة ، فهو مسئول عنها في كل شيء خصوصا جباية الضرائب) .

أما أراضي المسموح ، فكانت تمنح للمشايخ بنسبة ٥ - ١٠٪ من أراضي القرية كإداريين للحكومة ..

(٢٢) انظر محكمة مديرية المنوفية - سجل رقم ١٨ ، ١٢ ذى القعدة ١٢٤٢هـ/١٨٢٧م -

(٢٣) كان في قرية الراهب تسعة مشايخ هم علي داود وسالم غانم ومحمد لاشين والعناني الشيبيني ومنصور علي ورضوان إبراهيم وبدر إبراهيم ناصف ، وكان هؤلاء يتفاوتون فيما بينهم من حيث درجة الثراء ونفوذ العائلة التي ينتمي إليها مما أوجد نزاعا دائما فيما بينهم . انظر محكمة مديرية المنوفية سجل رقم ٦٥ سنة ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م -

(٢٥) انظر على سبيل المثال : سجلات المحاكم الشرعية (وثائق الانكحة والطلاق) ، ارقام ٤٥ محكمة منوف الشرعية (اشهادات) (٧ ربيع أول ١٢٥٤هـ/١٨٤٨م) ، ورقم ٢٢٤ محكمة سرسنا بقسم تلا (نصف أول روضة) - ١٢٧٣هـ/١٨٥٨م ، وسجل رقم ٢٢٧ - سجل قاضي الماي بتاريخ ١٢٧٩هـ/١٨٦٣م ، وسجل رقم (١) محكمة منوف مضبطة ٥٤١ عين ٥٤١ مخزن ٤٦ محرم ١٢٦٨هـ/١٨٥٢م -

(٢٦) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٢٤ (فرمانات) عام ١٢٥٩هـ/١٨٣٥م -

(٢٧) سجلات محكمة منوف (مصالحات ومبايعات) رقم ٤٢ عام ١٢٥٥هـ/١٨٢٩م ، سجل رقم ٦٩ محكمة مديرية المنوفية عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م -

(٢٨) جابريل باير : تاريخ ملكية الأرض في مصر الحديثة ١٨٠٠ - ١٩٥٠ من ٤٦ - ٤٧ ترجمة عطيات محمود . سلسلة الالف كتاب (الثاني) الهيئة العامة للكتاب . القاهرة عام ١٩٨٨ -

(٢٩) انظر تعددا نفوس مصر (تمن عابدين والدرج الاحمر) ل/٤/٨ عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م اذ توجد اسماء عائلات صغيرة كثيرة من المنوفية انتقلت الى هذه الاحياء وعملت في اعمال صغيرة الشأن مثل الصقايين في المنازل في الاحياء او في اعمال الخسمة ، وكذلك في مدينة

الاسكندرية اذ تبين وثائق المحاكم الشرعية (دعاوى) ان هناك اعدادا من
لقليم المنوفية فرحت من القرى واشتغلت فى اعمال دنيا بالاسكندرية .

(٤٠) انظر سجلات المحاكم الشرعية ، سجل رقم ٦٧ سنة ١٢٦٢هـ/
١٨٤٧م ، وسجل رقم ٦٩ عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م .

(٤١) انظر سجلات الادارة المحلية لاقليم المنوفية . ديوان المديرية
(عربى) صادر ل/١/١/٢٢ فى ٢٢ شوال ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .

(٤٢) انظر دفاتر تعداد ناحية منوف ل/٨/١٢٢/٤٥ عام ١٢٦٤هـ/
١٨٤٨ . والذي يتبين منه ان عدد هؤلاء ١٢٢٣ نفرا (٧٠٠ نكور ، ٥٢٣
اناث . المسلمون ١٢٠١ والاقباط ٢٢) .

(٤٣) نفسه سجل رقم ٥٥ ل/٨/١٢٢/٤٣ عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨ م - طائفة
الخردة كانت تضم ايضا الداحين والقرداتيه والعاطلين عن العمل عموما .
(٤٤) نفسه سجل رقم ٥٧ ل/٨/١٢٢/٤٥ .

(٤٥) انظر دفاتر ناحية الباجور سجل رقم ٥٠ (ليس له
تصنيف) ، عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م .

(٤٦) انظر دفاتر تعداد منوف سجل ٥٥ ل/٨/١٢٢/٤٣ عام ١٢٦٤هـ/
١٨٤٨م .

(٤٧) نفسه .

(٤٨) انظر دفاتر تعداد نفوس نواحي منوف سجل ل/٨/١٢٢/١٤٥ .
الفترة التاريخية ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م .

(٤٩) من خلال فحصنا للعديد من القضايا المطروحة امام القضاء فى
المحاكم طوال القرن التاسع عشر والتي تمس صميم الحياة الاجتماعية
للأفراد تبين لنا « ان - الوكيل - وهو فى العادة أكبر افراد العائلة كان
هو الذى يتولى رفع الدعوى بهذه الصفة امام المحكمة ، ويصحب معه المدعى
صاحب القضية ، وغالبا ما كان دور المدعى فى عرض قضيته معنوما ، على
حين يتولى وكيله - او شيخ العائلة - نيابة عنه عرض الموضوع . جاء
ذلك فى كل سجلات المحاكم الشرعية فى الاقليم تقريبا .

(٥٠) انظر سجلات محكمة مصرية المتوفية - غزة ذى القعدة ١٢٦٢هـ /
١٨٤٦ م .

(٥١) كلوت بك : لحة عامة الى مصر ج ١ ص ٥٢٥ ترجمة محمد مسعود
خ مطبعة ابي الهول بجوار دار الكتب الخديوية بالقاهرة د٠ ت () .

(٥٢) انظر سجلات محكمة مصرية المتوفية سجل ٦٨ عام ١٢٦٢هـ /
١٨٤٧ م .

(٥٣) نفسه سجل ٢٢ غزة ذى القعدة ١٢٦٤هـ / ١٨٤٩ م .

حكم الأتراك في الاقليم

كان الأتراك وصنائعهم من الأقليات العثمانية يمثلون فئة قليلة تحتل رأس الهرم الاجتماعي في قرى ونواحي الاقليم في عصر محمد علي ، وهم عبارة عن البكوات والاغوات الذين اعتلى فريق منهم مناصب الحكم والادارة . وكانت مهمتهم تنحصر في تنفيذ سياسة الحكومة المركزية في العاصمة التي تركز على تأكيد السلطة المركزية على الاقليم . اما الفريق الآخر فقد احترف مهنا أخرى بخلاف الحكم والادارة وهم الذين انخرطوا في السكان الأصليين ، ومع ذلك ظلوا متمسكين ببقاياهم التي نقلوها من البيئات التي نزحوا منها ، وحرصوا على تمييزهم الاجتماعي وعدم الانصهار في الاغلبية . أي ان الأتراك كانوا فريقين هما : الأتراك الحكام والأتراك من غير الحكام .

وقبل ان نتناول دور كل فريق ينبغي ان نحدد حجم هذه الاقلية التركية من الناحية العددية بالقياس الى الاغلبية في الاقليم .

حجم الاقلية التركية :

لاحظنا من خلال قراءة تعداد نفوس اقليم المنوفية عام ١٨٤٦ و ١٨٤٨ ان عدد السكان عموما كان ضئيلا ، فلم يتجاوز العشرة الاف شخص سوى شبين الكوم ومنوف (١) . وعدد قليل من القرى والنواحي فاق الخمسة الاف شخص في مليج والبايجور وتلا واشمون . اما بقية القرى والنواحي فاعلبيتها دون الالف شخص والقليل هو الذي تجاوز الالف شخص (٢) . وذلك يتمشى مع نسبة السكان في مصر عموما (٣) . اما نسبة عدد الاتراك في كل انحاء الاقليم فلم يزد عن بضع مئات ، بالرغم مما كانوا يمارسونه من سطوة شديدة على الاغلبية ، فقد برجت الوثائق على نعمتهم بأنهم خارج الحكومة بمعنى أنهم اقلية متميزة ، بحكم استحوادهم على المناصب الادارية في الاقليم وملكياتهم الزراعية الواسعة به . ويلاحظ أنهم لم ينعزلوا عن التعامل مع الاهالى بالرغم من تمييزهم ، ولم يتركزوا في مقر ديوان الاقليم في شبين الكوم بعد عام ١٨٢٦ بعد أن انتقل الديوان اليها ، ولكن ظل عدد كبير منهم مقيما في منوف بالرغم من كونهم على قمة الجهاز الادارى الحاكم في ذلك الوقت (٤) .

ولكى نتبين حجم هذه الاقلية التركية في اقليم المنوفية بالنسبة الى الاغلبية من الاهالى عام ١٨٤٦ فاننا نسوق الجدول الآتى .

الناحية	الاهالى	الاتراك	%
منوف	٩٨١٣	٢٩٥	٢ر١
جزى	٣٠٢٣	٦٩	٢ر٢
شونى	٣٠٥٤	١٩	٠ر٦٢
اشمون	٤٤١٧	٦٧	١ر٥

الناحية	الامالى	الانكاف	%
سبلود	٢٧٩٥	٢٩	١٠٠٢
سبركسى	١٤٩٥	١٦	١٠٠٧
الباجور	٤٣١١	٥٤	١٠٢
المصيلة	١٧٢٤	١٣	٠٧٥
سبس	١٢٠٠	١٣	١٠٠٨
سبواش	١٨٩٩	٥٢	٢٠٧
منية الواط	١٨١٥	٤٢	٢٠٣
سراجيل	٢٢٥٧	١٩	٠٨٤
السعيرة	٦٤٩	١٣	٢
سملائى	١٨٢٤	٤٩	٢٠٦
زاوية البقلئ	١٦٣٠	٤٠	٢٠٤
سرسنا	٢٨٠٢	٣٤	١٠٢

وواضح من هذا الجدول الحجم العبدى الضئيل جدا للاتراك فى المنوفية بالمقارنة بعدد الالهالى(٥) . ولكن موقع هذه الاقلية من السلطة جعلها متميزة ، وكذلك تضخم سلطاتها ونفوذها هو الذى حدد دورها . وواقع الامر انها لم تظهر قط بوصفها اقلية لانها كانت تعتمد على كونها تنتمى الى دين الاغلبية وهو الاسلام ، الذى كانت تستمد منه فى احيان كثيرة اسباب بقائها .

الحكم والادارة :

تولى هذا النفر القليل من الاتراك واشياهم مقاليد الأمور جميعا فى اقليم المنوفية فى عصر محمد على ، وهم مجموعة الاغوات الذين تفرسوا فى اساليب الحكم والادارة ، وتنقلوا عبر الاقسام الادارية بالاقليم ، اذ ان كل قسم كان يضم عددا من القرى يتراوح بين ٤ و ١٦ قرية ، فقسم اشمون عام ١٨٤٤ مثلا كان يتبعه قرى الفرعونية وسبك وشنشور وزاوية رزين وسمادون وطملأى . وقسم منوف ايضا يتبعه عدد من القرى ايضا وهكذا (٦) . وكان اقليم المنوفية عام ١٨٤٤ يضم اقساما اخرى هى طنوب والبايجور ومليج وابيار وتلا(٧) . وهذا التكوين الادارى للاقليم كانت تمليه ضرورات مالية وادارية واجتماعية وامنية بالدرجة الاولى . وواضح من وثائق الادارة الخاصة بديوان الاقليم ، ان حاكم الاقليم التركى كانت يده مطلقة فى كل الأمور وله اختصاصات واسعة ، وان العلاقة بينه وبين القاهرة (الديوان الخديوى) قائمة على الثقة طالما كان منصاعا لادارة الباشا .

اما هذا الرهط من حكام الاقسام فى الاقليم من الاتراك والاكراود والشراكسة والارنؤود(٨) . فهم عبارة عن فريق من العسكريين ، وكانت صفة العسكرية كافية فى نظر الباشا لتقلد جميع المناصب الادارية والقضائية والسياسية ، ولا يشترط العلم ،

اذ ان حالة هؤلاء من العلم كانت اضعف مايكون . ويمكننا ان نتبين ذلك اذا ما تناولنا النقاط والمظاهر التي تدل على ذلك وهى :

١ - فناء سلطة القضاء فى سلطة الحاكم :

كان ديوان الاقليم مقره شبين الكرم منذ عام ١٨٢٦ . وكان قبل ذلك مقره منوف ، ويرأسه حاكم المنوفية التركى ، وقد تتابع على رئاسة هذا الديوان فى عصر محمد على عدة من الحكام الاتراك ، كانوا امتدادا او ظلا للبasha فى العاصمة . ويتضح من وثائق ديوان الخيوى الثقة الكبيرة التى كان يعطيها مركز الحكم لاتباعه من هؤلاء الحكام الذين تعاقبوا على ادارة اقليم المنوفية وهى ثقة تقوم على الحزم والشدة فى المعاملة من ناحية ، والحث على بذل أقصى الجهد لتحقيق الأهداف المطلوبة من ناحية اخرى ، وهذه الأهداف كانت تسمى حق الميرى ، وهو التعبير الذى كان شائعا فى الخطابات المتبادلة بين العاصمة والاقليم ، وكان حق الميرى يتم الحصول عليه باستخدام كل السبل الممكنة ، اذ اطلق البasha لتحقيق طموحاته يد اتباعه من حكام الاقليم للتدخل فى كافة الأمور ، وهذا يبين لنا كيف ذابت سلطة القضاء فى سلطة حاكم الاقليم ، فاصبح القضاء الشرعيون للاقليم ظلا للحاكم الادارى ، وبرزت القضاة الذين تولوا القضاء الشرعى فى الاقليم فى عصر محمد على هما الشيخ احمد وهبه القاضى والشيخ احمد الميهى النعمانى . وكان هؤلاء يتبعهم عدد من القضاة الشرعيين فى قرى ونواحي الاقليم يطلق على واحد فيهم اسم « قاضى الشريعة » (١) .

ولكان القاضى الشرعى يتم توليته عن طريق حاكم الاقليم ، ويعاونه مجلس يطلق عليه « مجلس الشرع الشريف » ، الذى يتكون من ابرز اعيان ووجوه الناحية . وللقاضى حق اصدار الاحكام الشرعية التى يحرر بها الحجج الشرعية فى كل قضية او دعوى .

وكان المذهب الشافعي هو المذهب السائد في الاقليم ، بالرغم من ان الاتراك كانوا اتباعا للمذهب للمذهب الحنفي ، ويتضح من خلال قراءة وثائق المحاكم الشرعية في الاقليم ان القضاة وان كانوا يطبقون المذهب الشافعي غالبا الا انهم طبقوا في احيان قليلة اخرى مذهب الامام مالك ومذهب الامام احمد بن حنبل ومذهب الامام ابي حنيفة . وكانت اختصاصات هذه المحاكم تتناول كافة القضايا التي ترفع اليها سواء اكانت متعلقة بالاحول الشخصية او بالحقوق المدنية ولاسيما الامور المتعلقة بالاطيان والعقارات وخلافه . وكانت تحكم في قضايا الجنايات التي تستوجب القصاص على ان لا ينفذ حكمها الا بعد عرضه على مجلس الاحكام ومقره العاصمة (١٠) .

والجدير بالذكر ان هؤلاء القضاة الذين تولوا مناصب القضاء كان يغلب عليهم عدم التعمق في فهم احكام الشريعة الاسلامية ، وكان بعضهم لا يكتفي بتميز الا بمعرفة القراءة والكتابة ، وآخرون لم يكونوا مؤهلين لمثل هذه الوظيفة ، فقد وجدنا بعض شيوخ القرى يتولون بانفسهم منصب القضاء ، ولم يكن ذلك غريبا ، اذا ان منصب القضاء ذاته بلغ الامر حد جعله موضع بيع وشراء وفي شكل التزام اي ان المحاكم الشرعية كانت تباع الى الملتزمين (١١) .

ويستنبط من قراءة الوثائق الخاصة بالمحاكم الشرعية في اقليم المنوفية ان القضاة الشرعيين الذين تعاقبوا على تولي منصب للقضاء كانوا يسعون للحصول على رضا الحكام الاتراك فانصاعوا لرغباتهم ، اذ لم نثر على واحد منهم اعتراض رغبة اي حاكم من الحكام ، فكانوا عوناً على الامالي . واستغلوا مكانتهم المستندة على الشريعة وانحازوا الى الاقلية التركية الحاكمة ، بحيث اصبحوا أدواتهم في مواجهة الامالي ، اذ ان الكثيرين من قضايا التعذيب والاضطهاد التي مارسها هؤلاء الاتراك ضد الامالي لم تصدر بشأنها احكام تبين هؤلاء (١٢) .

ويثبتين من وثائق الادارة ، ان الاهالى فى الاقليم لجأوا عندهم كانت احكام القضاء لاتنصفهم الى ديوان الباشا فى العاصمة ، لأن سلطة حاكم الاقليم الادارية كانت واسعة ولاتمكنهم من الحصول على حقوقهم ، وكان الباشا يحيل دعاوهم الى حاكم الاقليم ويتوعده اذا لم يبت فيها بالعدل . ويقوم هؤلاء بدورهم بتحويلها الى القضاة . ويثبتين من صيغة رد القضاة مدى فناء سلطة القاضى فى سلطة الحاكم والولاء المطلق له . فيقول الشيخ احمد وهبه قاضى شبين الكوم عام ١٨٢٥ فى سياق رده على دعوى مرفوعة اليه من حاكم الاقليم عمر بك « نسالك اللهم نوالم المجد والسيادة وخلود المجد والسيادة وعمرا مديدا وعيشا هنيئا رغيدا الى حضرة سماعة افندينا المومى اليه - يقصد حاكم الاقليم - ثم يمضى فى الرد على الدعوى » (١٢) .

ويلاحظ ان الذين تولوا مناصب القضاء كانوا لا يتعرضون للتغيير أو التبديل كما هو الحال بالنسبة لمناصب الادارة ، فقد تتابع العديد من الحكام الاداريين الاتراك على حكم الاقليم فى عصر محمد على ، على حين ظل القضاة فى مناصبهم دون تغيير ، فرائنا قاضى المنوفية الشيخ احمد وهبه القاضى موجودا فى منصبه طوال فترة حكم عمر بك ورستم بك وعبد الله بك وغيرهم ممن تعاقبوا على الحكم فى فترة حكم محمد على ، اى نحو اربعين عاما (١٤) . وكذلك قاضى منوف محمد افندى الشيبينى ظل طوال هذه الفترة يتولى هذا المنصب على الرغم من تغيير الحكام الاداريين فى ناحية منوف (١٥) .

والواقع ان هؤلاء القضاة فى المحاكم الشرعية فى الاقليم كانوا يحظون بتقدير واحترام الاهالى بشكل ملحوظ ، لأنهم كانوا رمزا للشريعة الاسلامية فى نظرهم ، بالاضافة الى انهم - بخلاف

رجال الادارة - كانوا اكثر اختلاطا بهم وقربا منهم ، لذلك اولاهم الاهالى ثقتهم ، مما سهل فى نهاية الامر كثيرا امام الحكام الاتراك مهمة النفاذ الى تحقيق اغراضهم . اذ لم يلجأ الاهالى الى الادارة لنظر امورهم الا فى احوال قليلة ، وذلك حين تتعثر دعاواهم امام المحاكم او يتلصق القضاء فى حسمها . على حين سعى الحكام الاتراك الى الباس تصرفاتهم فى الادارة ثوب الشريعة الاسلامية باستمرار لتبرير تصرفاتهم تجاه الاهالى ، فتركزت سياستهم فى استعمال اسلوب الترغيب والترهيب فى معاملة هؤلاء القضاء اذ يعطونهم حقهم من الاحترام باعتبارهم رمز الشريعة وفى ذات الوقت لم يكونوا على استعداد أبدا لقبول حكم قضائى يسلبهم مكانتهم المتميزة او ينقص من قدرهم امام الاهالى ، ولا نجد صعوبة فى التذليل على ذلك من الوثائق التى تتناول العلاقات بين الطرفين ، اذ فى العادة تدون سجلات المحاكم الشرعية فى مكان بارز وبغاية خاصة صورا من الخطابات المرسلة من هؤلاء القضاء الى الحكام الاتراك تتعنتهم بأنهم الاكابر والعادة واصحاب الحول والطول(١٦) .

وكان هؤلاء القضاء حريصين على ارضاء هؤلاء الحكام بشتى الوسائل والحيل فى سبيل الحفاظ على مكانتهم ، خاصة وان بعضهم أصبح ملتزما فى ناحيته لأطيان زراعية وعقارات وغير ذلك ، وقضايا الموارث تملنا على ذلك بسهولة ، فقد انحصر ميراث محمد افندى الشيبينى (قاضى منوف) فى عام ١٨٥١ م فى عدد كبير من الأقدنة والمواشى (الابقار والجاموس والجمال) وكميات كيرة من الغلال وديون كثيرة متراكمة له عند الاهالى(١٧) . ويبدل ذلك ايضا على ان هؤلاء القضاء كانوا لا يستمدون مكانتهم الاجتماعية المرموقة من كونهم نواب الشريعة فحسب ولكن من تأييد الحكام لهم ويسبب ثرائهم ايضا .

اما المجالس التى كان يترأسها هؤلاء القضاء والتى تضم

نخبة من الاعيان والوجوه ، فقد كانت تحظى بتأييد الحكام وتتمتع بمكانة اجتماعية واقتصادية مرموقة بين الاهالى ، وغنى عن البيان البراك مدى تأثير هذه المجالس فى صميم الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى الاقليم اذ تمتد اختصاصات هذه المجالس الى النظر فى كافة القضايا التى ترفع الى المحاكم .

ولابد الخ اذا قلنا ان القضاء آنئذ كان يراعى فى احكامه مكانة الافراد الاجتماعية ، ويكفى للتدليل على ذلك انه قد جرت العادة عند انعقاد هذه المجالس ان يكون القاضى على رأس فريق من الاعيان والوجوه كانت تتغير اعدادهم واسماؤهم بين الحين والآخر تبعا لنوع وطبيعة الدعوى المعروضة والمكانة الاقتصادية والاجتماعية لاطراف الدعوى . ولاشك ان ذلك كله ادى الى التأثير على طبيعة الاحكام الصادرة عن هذه المجالس فجاءت متأثرة باعتبارات اجتماعية وترتدى ثيابا اسلامية ، وتعبيرا عن فناء سلطة القضاء فى سلطة الحاكم ، يقول وكيل اقليم المنوفية فى رسالة الى قاضى منوف عام ١٨٥٢م : انه يقتضى من بعد فهمكم الافادة الواردة اليكم من طرفنا ، ان يصير الاجراء بموجبها بدون مخالفة ، وتنبهوا على قضاة النواحي التابعين بالاجراء على موجبها ، (١٨) .

وهناك العديد من الأمثلة المأخوذة من ارشيف المحاكم الشرعية فى الاقليم تدل على انحطاط القضاء وفنائه فى سلطة الحكام الاتراك فى ذلك العصر ، نذكر منها مايلى :

اولا : ان العديد من الدعاوى كان ينظرها القاضى بمفرده بعيدا عن المجلس ، فالقضايا التى كانت تنظر فى حضور هذه المجالس قليلة بالقياس لما كان ينظر خارج دائرة المحاكم ، ذلك ان الرسوم المقررة كانت كبيرة ولا يتمكن من عرض دعوته الا القليلين ، وبالتالي انفرد حكام الاقليم وشيوخ القرى والنواحي به بالنظر فى هذه

القضايا • مما يؤكد ان سلطة القضاء كانت تابعة لسلطة
الحكام (١٩) •

ثانيا : ان الاحكام التى كان ينتهى اليها القضاء كانت دائما
موضع نظر ومراجعة من جانب حاكم الاقليم وتعرض دائما على
ديوان الاقليم قبل سريانها • وقد لعب الحاكم ووكيله ورجال الديوان
من الاغوات والبكوات دورا بارزا فى التأثير على هذه الاحكام ،
خصوصا فى الدعاوى الخاصة بالجنايات ، ففى عام ١٨٤٥م على
سبيل المثال حين تقرر صلب أحد الفلاحين بايعاز من حاكم ناحية
مليح وابيار التركى لأنه احتج على مظالم الاتراك ، صدر حكم
القاضى مؤيدا الحاكم وتقرر صلبه بعد تلفيق التهم له من جانب
الادارة (٢٠) •

ثالثا : ان الكثير من الدعاوى المعروضة جاءت خالية من
الاحكام القضائية ، اذ يقتصر دور القاضى ومجلس الشريعة على
تسجيل وقائع الدعوى واستكمال اركانها مثل اسجواب اطرافها ،
ومناقشة شهودها ولانكاد نجد حكما الا فى احوال قليلة • وتفسير ذلك
هو ان البت فى هذه الدعاوى كان يرجا باستمرار وتعمق فترة طويلا دون
صدور احكام احيانا ، ومعنى ذلك ان نظر القضاة كان يسير
بطيء وباهمال ويجهل وبأغراض ، بدليل ان هناك بعض الدعاوى
الأخرى كان بيت فيها بسرعة على حين ظلت دعاوى أخرى دون صدور
احكام نحو ٢٩ عاما ، وفى العادة ينكر القاضى انه طال النزاع
والخصام فى هذه الدعاوى (٢١) •

رابعا : انحياز القضاة الظاهر الى جانب الحكام الاتراك ،
فلم يصدر أى حكم ضد هؤلاء بالرغم من تعسفهم الواضح ، اذ
يلجأ القضاة فى هذه الحالة الى توجيه مسار القضايا لصالح الحكام
فى الاقليم ، ففى بعض الاحيان كان الاهالى يتعرضون للتعذيب الى

حد القتل ، ولم تسجل بالرغم من ذلك أية أدانات ضد هؤلاء الحكام . وهناك أمثلة عديدة على ذلك نذكر منها حادث الاعتداء الذى قام به (لطيف اغا) الحاكم التركى فى (ناحية شونى) عام ١٨٢٧ على أحد مشايخ الناحية وضربه بالكرباج بعد ان تلكا الاخير فى « دفع رشوة » مصلحة ويرطيلًا ، نحو ثلثمائة وخمسة وعشرون قرشًا روميا مقابل تعيينه شيخا ، . ولم ينكر الحاكم حادث الاعتداء وبرر عمله بأنه من أجل تخويف غيره من مشايخ الناحية وضرورة اجتهدهم فى تحصيل الضرائب . ولم يعصم القاضى الوسيلة فبرا الحاكم بحجة اختلاف رواية الشهود ! (٣٢) . وكانت تلك هى الحجة التقليدية التى يلجأ اليها القضاة فى هذه الاحوال . اما الحادث الثانى فقد وقع عام ١٨٢٩ حين اعتدى حاكم (ناحية مليج) على أحد اهالى قرية ميت شهاله وقتله بسبب التأخر فى سداد اموال مونة مليج . ولم ينكر الحاكم التهمة . وتولى القاضى تفنيد روايات الشهود ، فنكر ان احدهم لا تؤخذ بشهادته لانه لا يرتدى عمامة - وكانت لاتقبل شهادة من لا يرتدون العمامات . اما الثانى فقد ادعى الحاكم ان بينهما ضغائن . وثالث الشهود لايعرف سلوكه ما اذا كان صالحا ام فاسقا ! . فلما ادرك اهالى المجنى عليه انحياز القاضى للحاكم تدخلوا من أجل عقد الصلح فى مقابل ان يدفع الحاكم بعض الدراهم لصغار المقتول ولكنه رفض ذلك ! (٣٣) .

وهكذا يتبين لنا من العرض السابق ما يلى :

١ - التدهور والانحطاط الذى كان يعاني منه التشريع والقضاء فى القليم المنوقية فى تلك الفترة ، بسبب وجود حفنة من القضاة اتصفوا بالجهل والانحياز للادارة من أجل مصالحهم الشخصية ومسايرة مصالح الاتراك .

٢ - فناء سلطة التشريع والقضاء فى سلطة الوالى والديموان

بحيث كانت الاحكام متاثرة الى حد كبير بأسلوب الادارة القائم على القهر والظلم .

٢ - سيطرة الادارة :

كان تحصيل اموال الحكومة بالإضافة الى أعمال المسخرة هو الشغل الشاغل للجهاز الادارى الحاكم فى اقليم المنوفية فى عصر محمد على (٢٤) . وانطلق الحكام الاتراك فى ارجاء المنوفية يتعقبون كل الذين يتلكأون أو يماطلون أو يهربون من سداد الأموال المقررة عليهم فى كل نواحى الأنشطة الموجودة الزراعية أو التجارية أو غيرها واستخدموا كافة الوسائل للوصول الى اهدافهم دون رادع . وحقيقة الأمر أن هؤلاء الحكام لم يستمدوا قوتهم من كونهم حكاما فحسب أو حتى من المكانة المتميزة التى يحتلونها ولكن ايضا من احتكارهم لكل وسائل الانتاج والمواصلات ، فحازوا على التزامات الاطيان الزراعية وامتلكوا جميع مراكز النقل الكبيرة فى بحر شبين شريان الاتصال مع القاهرة فى ذلك الوقت ، ووثائق الادارة والمحاكم فى الاقليم تشير الى ذلك فى وضوح تام (٢٥) . ولسنا الآن فى مجال تتبع النشاط الاقتصادى لهؤلاء الآن ، وذلك ماسنوليه كل العناية فى الفصول القادمة ، ولكننا نتطرق الى ذلك من زاوية التعرف على امسياب سيطرة وأسلوب الادارة الذى تمارسه هذه الحفنة من الاتراك فى الاقليم . فقد كان من الواضح لجوء هؤلاء الى الاضطهاد والتعسف والتفنى فى استخدام هذه الوسائل ضد الأغلبية المحكومة ، ولانبالغ اذا قلنا ان مقار هؤلاء فى الأقسام المختلفة للاقليم تحولت الى مراكز لممارسة القهر ضد الفلاحين من ناحية ، وقصورا لهم تمتلئ بكل ملذات الحياة الدنيوية من مطعم ومشرب وخلافه ، فكتيرا ما تذكر الوثائق قوائم بكميات هائلة من المأكولات والمشروبات وغيرها ، ومظاهر الأبهة التى تميز هذه القصور مثل وجود اسطبلات ضخمة لخيولهم معدة خصيصا لخدمة اغراض

هؤلاء ، واعداد الرقيق الأبيض والأسود الكبيرة ، والاثاث المنزلى الفاخر . مما يدل على مظاهر البذخ (٢٦) .

وواقع الامر ان هؤلاء الاتراك امتدت وسائل اضطهادهم وعسفهم ونهبهم الى كل من لا ينتمى الى ارومتهم ، فلم يفلت منها احد . ففي عام ١٨٢٧ مثلا مارس حاكم مليج الأمير موسى اغسا وسائل الابتزاز وساوهم أحد مشايخ (ناحية بتبس) واستولى على امواله بحجة انه سوف يجعله شيخا على ناحيته (٢٧) . وفى عام ١٨٤٤ أرسل وكيل الاقليم كل الذين اتهموا فى قضايا سرقة او تهرب من سداد الأموال المقررة الى مديرية فيزاغلى - بلدة نائية من بلاد السودان - حيث يتعرضون لابتساع وسائل الاضطهاد (٢٨) .

والجدير بالذكر ان هؤلاء الاتراك كانوا يعاملون الرقيق فى قصورهم بشئ كبير من الرافة ، ويعتقونهم ويورثونهم فيما يملكون، اذ تشير وثائق المحاكم الشرعية الى عنايتهم بالرقيق بدرجة ملحوظة ففي عام ١٨٣١ مثلا اعتق احد اتباع رستم أفندى حاكم مليج وناظر الشونة أحد عبيده وجارية من جواريه وورثهم فى املكه ومقتنياته (٢٩) .

وبعض هؤلاء الرقيق انفسهم تحولوا الى حكام الاقليم بعد ان اعتقهم سادتهم. وبعد ان اعلنوا اسلامهم ، ولم تكن معاملة هؤلاء للامالى تختلف عن الاتراك فى شئ سواء فى بطشهم او عسفهم او نهبهم وترفعهم عن معاشره الامالى . فتذكر وثائق الاقليم انهم تملكوا الاراضى واوقفوا الاطيان والعقارات ، فقد اشترى محمد اغا احد معاتيق سليمان السلحدار اراضى ايعاديات رزقه بلا مال فى اقليم المنوقية (٣٠) .

وترد اسماء هؤلاء الرقيق فى الوثائق دون ذكر لعائلات

يثمعون اليها ، فهم بلا نسب ولا تعرف لهم القاب فيقال عنهم أبسن عبد الله وبنت عبد الله وهكذا . وهم من أصول بعيدة من بلاد الاتاضول ممن وقعوا أسرى في يد جيش ابراهيم وسيقوا الى مصر ارقاء فوزعهم محمد على عبيدا على حكام الاقاليم(٣١) .

وهؤلاء المعاتيق الاغوات . اى الذين حرروا من الرق على يد سادتهم احرزوا مكانة اجتماعية متميزة وسط اغلبية المصريين بحيث وجدنا ابناء الاثرياء من المصريين يسمعون للزواج من بناتهم بعد ان يرشحهم كبار الاتراك لذلك ، ومن الزيجات الشهيرات لأحد ابناء اقليم المنوفية فى عصر محمد على زواج على أفندى البقلى - وكان مقيما بالمحروسة ويعمل حكيمناشى بدير الجماميز - من من معتوقة حسن بك الشماشرجى معتوق محمد على باشا(٣٢) .

وفى اقليم المنوفية تركّز هؤلاء فى شبين الكوم ومنوف ، وتولى الذين اختارهم حاكم الاقليم مناصب الادارة العليا فى ديوان الاقليم ، وفى عصر محمد على تولى ابراهيم اغا وسعيد اغا ويشير اغا مناصب وكيل الاقليم على التوالي ، وكانوا يتقاضون أجورا عالية . وفى منوف برزت أسماء منهم ابراهيم اغا وكركتلى محمد اغا من اغوات البيرون واحمد اغا قاروس اغاسى(٣٣) .

وعلى وجه العموم ، شكل هؤلاء الاتراك وإتباعهم من الاغوات فى اقليم المنوفية فئة من الارستقراطية التركية ، الى جانبها حفنة من الضباط الاغوات الموالين لهم يترأسهم حاكم الاقليم « امير اللواء » ، قبضوا على الحكم بقوة لخدمة مصالح الباشا فى العاصمة . وهم فى العادة لا يقيمون فى المنوفية بصفة دائمة نظرا لأنهم كانوا معرضين للتنقل فى اقاليم اخرى ، ومقر اقامتهم الدائم العاصمة ، وتدل الوثائق على طبيعتهم فهم يعتلون حكم الاقليم تسندهم قوتهم أولا ، فيحتفظون فى منازلهم بكميات كبيرة من

الاسلحة مثل الطبنجات والبنادق والخناجر والسيوف ، فحين توفي مرعشلى على اغا فى شبين الكوم عام ١٨٤٢ ترك اسلحة وعقادا وخيولا فى منزله . وحين توفي خسرو اغا فى ١٨٥٦ ترك العديد من الخيول والطبنجات والبنادق . وحين توفي كركتلى محمد اغا وابراهيم اغا فى منوف عام ١٨٥٠ تركا فى منزلهما كميات كبيرة من الاسلحة والملابس العسكرية والسروج اللازمة للخيول وغيرها (٣٤) .

ولم يعرف هؤلاء الاتراك لهم مهنة فى الغالب الا كم سوى تولى أعمال الادارة فى الاقليم . والقليلون منهم اذا احيلوا الى التقاعد كونوا فريقا من العاطلين ويتحرشون دائما بالفلاحين فى الاقليم لأنهم فى حالة تقاعدهم يحصلون على الابعاديات ، ولا تفارقهم طباعهم المنطوية على الترفع والاستعلاء واستعمال الخضسونة مع الاهالى (٣٥) .

وقليلون من هؤلاء كانوا يتزوجون من غير بنى جلدتهم ، فهم اما يتزوجوا من الجوارى ، بعد عتقهن او من بنات المصريين ، فقد تزوج على سبيل المثال وكيل اقليم المنوفية حسن افندى الخربوطلى عام ١٨٤٣ من امرأة من القليوبية (٣٦) .

اما علاقتهم باعيان الاقليم فكانت تقوم على المنافع المتبادلة ، ان نلاحظ ان لهم علاقات وطيدة مع العائلات الكبيرة مثل عائلة الجزار فى شبين الكوم ، وعائلة الجندى فى منوف وغيرها (٣٦) .

واعتمد هؤلاء الاتراك على الاقباط للقيام باعمال الصيارفة بعد ان يرشحهم شيوخ القرى والنواحي فى الاقليم ويضمنوهم للقيام بهذه المهمة ، وقد نجح الاقباط فى كسب ثقتهم الى حد كبير ، وسوف نرى حين نتناول النشاط الاقتصادى مايدل على ذلك ، اما المناصب المالية الكبيرة فقد تولاهما عناصر من خارج الاقليم اغلبهم كانوا من

الأرمن ، فتولى ارمنيوس افندى منصب صراف عام الاقليم فترة طويلة ، وكذلك كركور افندى وغيرهم • وتولى اخرون من خارج الاقليم امثال الشيخ محمد جوهر وخورشيد افندى مناصب مالية كبيرة ايضا (٣٧) •

اما الوظائف الكتابية فى الديوان فى الاقليم فقد تولها عناصر من الذين يعرفون اللغة التركية نظرا لأن الكثير من الرسائل كانت مكتوبة باللغة التركية وأغلب هؤلاء الذين تولوا هذه الاعمال من الأتراك ، امثال على افندى وسلمان افندى ومحمد خليل افندى وغيرهم ، الذين كانوا الواسطة التى ينقل عن طريقها القرارات والأوامر الادارية من القلعة الى كل الجهاز الادارى فى الاقليم ، وكثيرا ماتسبب هؤلاء فى مشاكل حين كانوا لاينقلون بدقة التعليمات والأوامر الواردة (٣٨) •

وتولى مكتب التفتيش فى الاقليم ، وهو أحد المكاتب المتفرعة عن ديوان الاقليم وكان يضم عناصر ادارية تتمتع بالكفاءة ، تولى تلقى التقارير أو الجورنالات من العاصمة وتدوينها فى سجلات الديوان بكل دقة وعناية ، والتي كانت تتضمن بالتفصيل الحدود والواجبات والحجج والحصص المطلوبة من كل فرد فى الاقليم بعناية فائقة • كما كان من مهامه ايضا رصد الأداء وتقديم التقارير عنه الى العاصمة بصيغة مستمرة (٣٩) •

وهكذا نرى أن الإدارة فى الاقليم كانت تحت سيطرة الأتراك التامة ، وأنها تميزت بتضخم اختصاصاتها وهيمنتها ، وأنها خضعت تماما للأوامر العليا التى كانت ترد إليها من العاصمة •

٣ - السيطرة على الثروة الزراعية

والى جانب الدور الذى قامت به الأقلية التركية فى الإدارة ، فقد قامت بنور مماثل فى الحياة الاقتصادية فى الاقليم ، إذ الملاحظ

ان بعضا من هؤلاء الاتراك قد انخرطوا فى ألوان من النشاط الاقتصادى والاجتماعى وكان تأثيرهم كبيرا ، وهو تأثير من لون خاص ، يستند على التميز الاجتماعى وسط الأغلبية من ناحية ، وعلى السلطة الادارية المتضخمة ولا تتناسب مع اعدادهم بوصفهم اقلية من ناحية اخرى . والملفت للنظر ان دور هؤلاء فى الحياة الاقتصادية كان سلبيا للغاية ، بمعنى انهم لم يتحولوا ابدا الى منتجين . اذ الوثائق تبين ان اكثرهم تحولوا الى عاطلين ، يتعيشون من التزاماتهم للاراضى ، والتعبير الشائع فى الوثائق عن مهتهم هو انهم بلا صناعة او بطلين ، وكثيرون منهم كانوا يتقاضون معاشات من الحكومة ، وهؤلاء ممن استغنت الدولة عن خدماتهم واقاموا فى القرى والنواحي فى اقليم المنوفية ، وتكررت اسماؤهم طوال الوقت فى الوثائق ، منهم على سبيل المثال حسن اغا و خليل اغا والمنسترلى فى ناحية منوف واحمد اغا ومحمد اغا فى ناحية جزى . ومصطفى اغا بغدادلى وعمر اغا بيرون فى ناحية دبركى(٤٠)

والبيان الآتى المأخوذ من تعداد نفوس اقليم المنوفية عام ١٨٤٨ يوضح حجم ظاهرة العاطلين الاتراك بالقياس لاعدادهم ، وهى ظاهرة تكشف دورهم السلبى فى الحياة الاقتصادية فى القرى والنواحي فى المنوفية(٤١) .

الناحية	العدد الكلى	عدد العاطلين
بقيس	١٢	١٢
سندود	٢٩	٢٢
الباجور	٢٩	٢٦
جزى	٦٩	٥٧

والجدير بالذكر ان هذه الاعداد من الاتراك وصنائعهم ،
والذين اقاموا فى كل قرية وناحية من اقليم المنوفية كانوا يمتلكون
- بالرغم من دورهم السلبي فى الحياة الاقتصادية - العديد من
الجوارى والخدم وغيرهم ، الذين تزايدت اعدادهم فى بعض الاحيان
فى بعض المنازل عن اعداد الاتراك انفسهم (٤٢) . كما ان اسلوب
معيشتهم يكشف عن تميز اجتماعى واضح فى وسط اغلبية من
الفلاحين . والحق ان هذا المسلك من جانب هؤلاء الاتراك لم يكن
فيه اذى غريبة ، فهم لم يالفوا قط الحياة الزراعية باعتبارهم
عناصر جبلية قادمة من اصقاع اسيا وان وجدنا نفرا قليلا منهم
يضطر الى العمل بالزراعة وآخرون يمتنون حرفا مثل الارمن
الذين عملوا بالشئون المالية وبرعوا فيها وآخرون كانوا اصحاب
مواخير فى القرى . ولكن هؤلاء واولئك كانوا قليلين جدا بالقياس
لاعداد المتقاعدين منهم ، الذين لم يحترفوا اى شىء على الاطلاق .
فقد قدموا الى مصر بهدف العمل فى جيشها والارتقاء عن طريقه
الى ارفع المناصب لا للاشتغال بالفلاحة (٤٣) .

وواقع الأمر هو أن رجال الادارة انفسهم هم الذين مارسوا
الحياة المدنية بصفتهم مشرفين على ألوان الحياة الاقتصادية فى
اقليم المنوفية فى الزراعة وصناعة الغزل وتملكوا المراكب النيلية
واحتكروها، بحيث ظهر نفوذهم الادارى المتضخم ولهم وضع اقتصادى
متميز جعلهم يحتلون عن جدارة الصدارة فى الاقليم ، فهم اصحاب
الأراضى وملتمزيها ومتعهدو الفاوريقات (مصانع الغزل) ، وملاك
المراكب التى تحمل آلاف الأراب من الغلال ومحصول القطن وغيرها
معنى هذا ان حفنة ضئيلة جدا منهم هى التى احتكرت كل ألوان
النشاط الاقتصادى لخدمة سياسة الحكومة الاحتكارية من ناحية
ومصالحها الذاتية من ناحية أخرى ، ففى ناحية منوف على سبيل
المثال كان هناك العديد من الأبعاديات والأوسية التى تضم آلاف

الافدنة باسم احمد اغا وحسن افندى والمرحوم بفقرى بك وقاسم بك (٤٤) . وفى ناحية مليج وابيار كانت تتركز الآف الافدنة ، تقدر بنحو عشرة آلاف فدان من اطيان الاوسية باسم مامور الناحية نفسه رستم افندى (٤٥) .

وقد نابت الحكومة ايضا على منح بعض الاتراك من خارج اقليم المنوفية مساحات كبيرة من الاراضى الزراعية الواسعة ، مثلما اعطت احمد باشا (مدير الاقاليم الوسطى) فى عام ١٨٣٠ اكثـر من ٥٠٠ فدان فى ناحية اشمون (٤٦) .

واحتكر الاداريون الاتراك ايضا المواصلات النهرية فى الاقليم فكان اسماعيل اغا التركى عام ١٨٣٠ يتولى اكبر منصب (قبودان بحر شبين) فهو يحتكر المراكب النهرية ، وغيره من الاغوات الاتراك يمتلكون العديد من المراكب التى تحمل الغلال والاقطان الى ثغر الاسكندرية او بولاق المحروسة (٤٧) . ومعروف ان المراكب النيلية كانت وسيلة المواصلات الرئيسية فى ذلك الوقت واداة نقل المحاصيل الزراعية واحتكارها يعنى احكام السيطرة على الحياة الاقتصادية فى الاقليم ، وقد كان رستم بك حاكم الاقليم ذاته فى الثلاثينات من القرن التاسع عشر يمتلك عددا من هذه المراكب التى تعمل فى البحر (٤٨) . وفى منوف كان راغب اغا ايضا يمتلك العديد من المراكب التى كان يؤجرها للراغبين (٤٩) .

وكانت هذه المراكب التى تنقل المحاصيل الزراعية من الاقليم ترسو على مقربة من شون الحكومة ، التى يشرف عليها ايضا هؤلاء الاتراك ، وهم مجموعة من النظار يعاونهم فريق من الصيارفة والمخزنجية ، ويتم نقل هذه البضائع الى الاسكندرية والقاهرة (٥٠) . وقد شهدت شون مليج وابيار وشبين الكوم ومنوف وغيرها الوانا من الحياة الاقتصادية الرائجة بفضل سياسة الاشراف التى مارسها

هؤلاء الحكام عليها ، بحيث كانت تنقل كميات كبيرة من المحاصيل وبشكل يكاد يكون يومي الى كافة الانحاء (٥١) . وسوف نوضح ذلك تفصيلا عند معالجة النشاط الاقتصادي في الاقليم ، ولكن ما يهمنا هو بيان دور الاتراك في الهيمنة على هذا النشاط وهو دور ملحوظ على نحو ما رأينا .

واللافت للنظر ايضا ان هؤلاء الاتراك الذين سيطروا عموما على الحياة الاقتصادية لم يستقروا في الاقليم ، ولكن جرت العادة على ان يستأجروا منازلهم لهم فترة بقائهم ، فتدل الوثائق على انهم اقاموا اجالا محددة في شبين الكوم ومنوف وغيرها ، ولم يسعوا قط الى تملك منازل فيه (٥٢) . وتحول الاقليم عند هؤلاء الى مزرعة شاسعة يجرى الانتفاع من ورائها ، فهم يمتلكون الاراضى او يشرفون على شون الميرى او يحتكرون المراكب او يشرفون على صناعة الغزل وغيرها . وهى ظاهرة يمكن ان نطلق عليها الادارة المؤقتة بقصد الانتفاع والنهب وهى صورة من صور العلاقة بين العاصمة والاقاليم الزراعية في مصر عموما ظلت قائمة ، ونذكر على سبيل المثال في اقليم المنوفية بعض الحالات للتدليل على مانقول، ففيها عدا حاكم الاقليم ، الذى كان يمتلك قصرا فخما في الناحية البحرية من شبين الكوم ، وهو رمز الوالى في العاصمة وعلى غرارها ، كان الباقون من الاغوات الاتراك يقيمون في دور مؤقتة الى جانب ديوان الاقليم معلوكة للاهالى ، وهم في العادة لايصحبون معهم عائلاتهم الى الاقليم بل يفضلون الابقاء عليهم في العاصمة ، نذكر منهم على اغا ناظر فوريقة شبين عام ١٨٢٨ الذى كان يستأجر دارا في أحد دروب شبين الكوم (٥٣) . وصالح افندى معاون مديرية المنوفية عام ١٨٣٩ الذى كان يستأجر دارا في وقف سيدى زوين بناحية منوف (٥٤) .

وكانوا دائما معرضين لترك وظائفهم فلو حظ انهم لا يمكنون طويلا فى الاقليم ، ويفضلون الانتقال الى اقاليم اخرى اكثر تميزا او يعودون الى العاصمة ، ويحصلون فى هذه الحالة على معاشات كبيرة من ديوان الرزنامة(٥٥) .

وشاركهم فى ذلك عناصر اخرى من غير الاتراك ، مثل الشوام الذين سيطروا على الحياة الاقتصادية فى الاقليم وكانوا يقيمون فترات مؤقتة لهذا الغرض . وكذلك اليهود الذين مارسوا اعمال المال والتجارة ، لم يقيموا فى الاقليم بل كان وجودهم لفترات قليلة ثم يرحلونه عند زوال السبب . وبالرغم من ذلك كانوا اى الاتراك والشوام واليهود على صلة وثيقة باعيان الاقليم بصفة خاصة اذ تدل الوثائق على ان هذه العلاقة كانت تقوم على تبادل المنافع بين الطرفين .

ولوحظ ان هؤلاء الاعيان كانوا يقلدون الاتراك فى كل شئ ، وكانوا البعض منهم على صلة بالوالى فى العاصمة ، الذى كان يبدى ثقته فى هؤلاء ولا يتردد فى احلالهم محل بعض الاتراك فى بعض الوظائف حين يتبين له ولاءهم واخلاصهم ، فعلى سبيل المثال اصدر فرمانا فى عام ١٨٢٤ يقضى بان يتعهد بعض الاعيان ببلادهم ويقومون بوفاء ما يترتب عليها فى اوقاتهم المعلومه(٥٦) .

وبالرغم من سياسة الباشا تجاه اعيان الاقليم التى اتاحت لهم الفرصة للتواجد امام هيمنة الاتراك على الحياة الاقتصادية فقد ظل تواجدهم ضعيفا اذ لم تعرف سوى عناصر ضئيلة من هؤلاء الاعيان من عائلات الجزار فى شبين الكوم وشعير فى كفر عسما والهرميل فى محلة مرحوم الذين تمكنوا من كسب ثقة والى مما ادى الى تبوء هذه العناصر مكانة اقتصادية واجتماعية كبيرة . معنى ذلك ان الاتراك ظلوا منفردين بالهيمنة على الحياة الاقتصادية،

اذ كان لدى نظار الأقسام الاتراك فى الاقليم القدرة على تنفيذ أوامر الباشا اكثر من غيرهم خصوصا ما يتعلق باستخلاص الأموال المقررة على الاقليم الذى كان حظه منها كبيرا بالقياس للاقاليم الأخرى ، فكان مقررا على أقسامه الثمانية كما تذكر الوثائق ١١٧١٨ كيس على النحو الآتى (٥٧) .

القسم	الأموال المقررة بالكيس
منوف	١٧٥٠
ايبيا	١٧٩٢
زاوية رزين	٤٩٥
حليج	١٤٢٥
الباجور	٢٠٢٦
تلا	١١٠٠
طنوب	٢١٠٠
اشمون	٨٥٠

ويسبب قدرة هؤلاء الاتراك على تنفيذ أوامر الباشا الصادرة من العاصمة ظلوا يتبواون مكانا عاليا . ولم يتمكن اعيان الاقليم من الحلول مكانهم ، مما أدى فى النهاية الى تكريس فكرة حصر

أمور الإدارة والاقتصاد في أيدي هذه العناصر التركية من خسارج
الاقليم ، ومن ناحية أخرى تعميق فكرة مركزية السلطة والنظر
الى الاقليم باعتباره بقرة حلوب ، والدليل على ذلك الأمر الذي
أصدره البابا الى حاكم الاقليم رستم بك عام ١٨٢٥ ، الذي جاء
فيه « ان البلاد الحاصل فيها تأخير في دفع ما عليها من البقايا
والأموال في الاقليم يضبطوا ومشايخهم يرسلوا الى اللومان ،
والتنبيه على النظار بذلك ، ٠٠ ويكون معلوما لكم ولهم أن مالي
لا يضيع منه شيء بل آخذه من عيونهم » (٥٨) ٠

ولم يكن هذا في الواقع سوى استمرار لمحاولة سيطرة
القاهرة على ثروة اقاليم مصر الزراعية ومن بينها اقليم المنوفية
الذي تميز بخصوبة أراضيه وزيادة الانتاج فيه ٠ ولم يكن ذلك
أيضا في حد ذاته شيء جديد ، ولكن الجديد في اعتقادنا هو الاسلوب
الذي طرأ في القرن التاسع عشر في عملية السيطرة ، فعلى حين
كان في الفترة السابقة يقوم على فرض الجبايات والاتاوات ، فإنه
اعتبارا من القرن التاسع عشر تميز أسلوب العمل بالتدقيق والاسلوب
المتواصل والدخول في العملية الانتاجية ذاتها ٠ واقتصد بالعملية
الانتاجية أسلوب الاحتكار الذي فرضته العاصمة على الاقاليم ،
بحيث أصبح الموالى في العاصمة هو المالك الوحيد للأرض ، فوضع
نظاما لتوزيعها وهو الصانع الوحيد فأصبحت المراكز الصناعية
البدائية في الاقليم محتكرة له ، وأصبح التاجر الوحيد ، فجميع
الحاصل تنقل الى شونه المتفرقة في انحاء الاقليم ، وتتولى مراكب
رجاله نقلها الى الوجهة التي يريد ، وهو ما سيتضح تفصيلا في
الفصل القادم ٠

الهوامش

(١) انظر الفصل الاول ، بخصوص المعلومات والارقام الواردة عن السكان في القرى والنواحي في اقليم المنوفية ص ٢١ - ٢٢ . وقد رجعت الى « تعداد نفوس اقليم المنوفية » وهو عبارة عن ٢٨ مجلدا ، يتضمن تفاصيل وافية واحصائيات عن عدد افراد كل عائلة وعمل عائلها وعدد الذكور والاناث بها . كما اطلعت على سجلات محاكم المنوفية التي تتضمن في هذا الشأن تقارير مشايخ القرى والنواحي حول السكان بها ، وفيها تفاصيل مثيرة عن الاحوال الاجتماعية للسكان في الاقليم .

(٢) نفسه .

(٣) انظر ج. بير : دراسات في التاريخ الاجتماعي لمصر الحديثة ص ٢٧٨ - ٢٧٩ مترجم ومن المقارنة يتبين لنا ان عدد السكان في اقليم المنوفية كان يتناسب مع سكان مصر عموما . اذ ينكر بير : « ان متوسط معدل الزيادة السنوية لسكان مصر ٣٪ في الفترة من عام ١٨٢١ - ١٨٤٦ وان مدنا قليلة يزيد عدد السكان بكل منها عن ٢٠ ألفا » .

(٤) انظر مجلد ٥٠ من تعداد نفوس اقليم المنوفية ، اذ يتضح ان عددا من الشخصيات التركية الهامة اقام في نواحي منوف امثال محمود الفندي معاون الاقليم وحسين اغا وآخرون . كما اقام بعض الاغوات في القرى ومنهم اسماعيل اغا الذي كان يقيم في ناحية شوني وآخرون في نواحي المصلحة وطملاي وزاوية البقل وغيرها .

(٥) انظر دفاتر تعداد النفوس مجلد ل/٨/١٢٢/١٤٥ ، الفترة التاريخية ١٣٦٤ هـ ١٨٤٨ م .

(٦) انظر سجلات الادارة المحلية ، ديوان مديرية المنوفية (عربى)
صادر سجل ل/٨/١ فى ٢٢ شوال ١٢٦٠هـ/١٨٤٤ م .

(٧) نفسه سجل ل/٨/٢ فى ١٢ محرم ١٢٦٠هـ/١٨٤٤ م ، وانظر
ايضا سجلات المحكمة الشرعية رقم ٤٢ (فرمانات) عام ١٢٥١هـ/١٨٣٥ م ،
وانظر ايضا محمد رمزى - القاموس الجغرافى الجزء الثانى ص ٦ .

(٨) انظر سجلات الادارة المحلية ل/٨/١ فى ٢٢ شوال ١٢٦٠هـ/
١٨٤٤ م - فى عام ١٨٤٥ على سبيل المثال كان هناك محمد افندى كـرد
ويعمل وكيلًا لقسم ايبار ، وعلى افندى ارناؤوط ويعمل حاكما لشنبور .
والباقيون جميعا كانوا من الاتراك والشراكسة .

(٩) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية (١٨١٦ - ١٩٤٨) فقد ورثت
اسماء هؤلاء القضاء باعتبارهم يترأسون مجالس الشرع الشريف .

(١٠) عزيز خانكى بك : التشريع والقضاء قبل المحاكم الشرعية ص
١٦ - ٢٠ المطبعة العصرية بالقاهرة (د٠) ، وانظر ايضا ابراهيم جمال
الحامى : الاقوال الجليلة فى اختصاص المحاكم الاهلية - مطبعة المحروسة
عام ١٨٩٤ من مقدمة الكتاب صفحة ٥ و ٦ .

(١١) المرجع السابق ص ١٥ . وانظر ايضا فتحى باشا زغلول :
المحامة ص ٢٣٩ يقول : « ان كثيرا من مصالح الحكومة ذات الابرار حتى
المحاكم الشرعية كان يباع بالالتزام فيتصرف الملتزمون فيها وفى الرعية على
حسب مايشاءون » . وانظر ايضا سجلات المحكمة الشرعية بمنوف - دعت
بدون رقم فى ١٩ جماد اول ١٢٣٢هـ/١٨١٦م وفيه تقسيم وظيفة القضاء بين
شيوخ ناحية سرس اللبان - وينكر ابراهيم جمال الحامى « ان القاضى
الشرعى فى المحكمة كان قضاؤه بات فى كل الامور لامعارضة فيه ولااستئناف
ويشمل اختصاصه سائر انواع المنازعات » . انظر مقدمة الكتاب صفحة ٧ .

(١٢) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية سجل رقم ١٧ فى ١٧ جماد
ثانى ١٢٤٢هـ/١٨٢٧م اذ يتبين فى جلاء ان معظم الدعاوى المرفوعة ضد

الحكام الاتراك كانت بسبب الاضطهاد والتعسف الذي كان يتعرض له الامالى وان الاحكام الصادرة جاءت منحازة لهؤلاء الحكام ، وان هناك امثلة عديدة توضح براعة القضاء فى تمكين هؤلاء الحكام من الافلات من الاحكام ضدهم .

(١٣) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية سجل رقم ٣١ فى عام ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م . وسجل ٢٧ عام ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(١٤) انظر على سبيل المثال سجل رقم (١) من سجلات محكمة مديرية المنوفية فى شعبان ١٢٣٤هـ/١٨١٨م ، وسجل رقم ٢٣ غرة ذى القعدة ١٢٦٢هـ/١٨٤٧م . وسجل بدون رقم من محكمة منوف فى ١٩ جماد اول ١٢٣٢هـ/١٨١٦م ، وسجل رقم ٦٧ فى ١٢٦٢هـ/١٨٤٧ م .

(١٥) نفسه .

(١٦) الوثائق التى تتناول الرسائل بين القضاء والحكام فى الاقليم وهى مدونة فى سجلات المحاكم الشرعية حافذة بهذه المعانى التى تجعل الحكام فى منزلة رفيعة لا يدانهم أحد . انظر المصدر السابق .

(١٧) انظر محكمة مركز منوف مضبطة ١٢٦٨هـ/١٨٥٢م الوثيقة بهـ١ تفاصيل كثيرة حول ميراث هذا القاضى .

(١٨) نفسه . وتوجد وثيقة عبارة عن رسالة من وكيل المديرية (يكباشى) الى قاضى افندى محكمة منوف فى ١٦ صفر ١٢٦٩هـ/١٨٥٣م .

(١٩) انظر على سبيل المثال سجل بدون رقم محكمة منوف بتاريخ ١٩ جماد اول ١٢٣٢هـ/١٨١٦م .

(٢٠) انظر سجلات الادارة المحلية . ديوان مديرية المنوفية (عربى) صادر سجل ١/١/٨ شوال ١٢٦٠هـ الى ١٢ ذى الحجة ١٢٦٠هـ/١٨٤٥ م .

(٢١) هناك امثلة عديدة على ذلك وردت فى سجلات عديدة وكلها تؤكد ما ذهبنا اليه من تحليل ، اذ يلاحظ ان الاعلام المشرعى الصادر عن مجلس الشرع الشريف وهو فى العادة عبارة عن الرد الذى يرسله القاضى الى الحاكم هو الذى يشتمل على حكم فقط . اما القضايا المعروضة من الامالى فانه من النادر ان نجد احكاما عليها ، وهذا يدل على بطء التقاضى

وأهمال حقوق أصحاب الدعاوى - انظر فقط على سبيل المثال محكمة مديرية
المنوفية سجل رقم ١٨ - ١٢ ذى القعدة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .

(٢٢) ارشيف المحاكم الشرعية لتقليم المنوفية ملئء بالحوادث
المشابهة ، ولكننى اخترت فقط مثالين للاستشهاد بهما . انظر سجلات محكمة
مديرية المنوفية رقم ١٧ - ١٧ جماد ثانى ١٢٤٢هـ/١٨٢٧م .

(٢٣) انظر محكمة مديرية المنوفية سجل رقم ٢٦ عام ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(٢٤) انظر سجلات الادارة ، صاصر مديرية المنوفية سجل ل/١/٨
١٢ جماد أول ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م جاء فى خطاب مدير ديوان المالية الى حاكم
الاقليم « انه كلما تحصل مبلغ نقدية يرسل اولاً بأول الى خزانة المالية
بواسطة صراف الاقليم ، حيث لا يوجد مقتضى لابقاء النقود فى خزانة
الاقليم .

(٢٥) انظر على سبيل المثال رقم (٢٤) محكمة مديرية المنوفية عام
١٢٤٧هـ/١٨٢٦م وانظر ايضا باتريك أويريان : ثورة النظام الاقتصادى
فى مصر تعريب خيرى حماد ص ٥٥ .

(٢٦) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم (١) عام ١٢٢٤هـ/١٨١٨م
اذ يتضح ان مظهر قصر حاكم المنوفية أو امير اللواء عمر بك يدل على
حياة البذخ والترف ، والموائد يغلب عليها هذا الطابع ، وتوجد اعداد
كبيرة من المالك والجوارى . انظر ايضا سجل رقم ٢٤ عام ١٢٤٧هـ/
١٨٢٦م ، وسجل ٦٦ سنة ١٢٦١هـ/١٨٤٥م .

(٢٧) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ١٨ عام ١٢٤٢هـ/١٨٢٧م .

(٢٨) انظر سجلات الادارة المحلية صاصر مديرية المنوفية سجل ل/١/٨
١٢ ٢/ جماد أول ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .

(٢٩) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٢٤ ٢٨ ربيع أول
١٢٤٧هـ/١٨٢٦م .

(٣٠) نفسه مضابط قيد المواد الشرعية سجل رقم (١) ٢٦ جماد أول
١٢٨٤هـ/١٨٦٩م .

(٢١) عزيز خاتكي بك : المرجع للسابق ص ٢١ .

(٢٢) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية . مضابط قيد المواد الشرعية
سجل رقم (١) ١٨٦٩/١٢٨٤ م .

(٢٣) انظر سجلات محكمة منوف ارقام ٤٢ و ٤٤ و ٤٥ سنوات ١٢٥١
- ١٢٥٢ هـ = (١٨٣٥ - ١٨٣٧ م) .

(٢٤) انظر سجلات مديرية المنوفية رقم ٦٠ ١٢٥٨/١٨٤٢ م .

(٢٥) انظر سجلات مديرية المنوفية (بدون رقم) ، ١٧ ربيع آخر
١٢٧٦ هـ/١٨٥٦ م .

(٢٦) انظر سجلات محكمة منوف رقم ٥٤٩ مضبطة مبيعات (زواج
على اغا دياريكركلى من شليبه بنت عبد البارى) .

(٢٧) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٦٥ عام ١٨٤٤/١٣٦٠ م
وسجلات اخرى يتضح منها تبوؤ هذه العناصر لهذه الخاصب المالية الكبيرة
فى الولاية .

(٢٨) نفسه رقم ٦٧ لسنة ١٢٦٢/١٨٤٧ م .

(٢٩) تمل سجلات ديوان الاقليم على العناية الفائقة التى كان يتسم
بها تسجيل جميع مايدور من الشئون الادارية والمالية فى انحاء الاقليم .
وهذه السجلات موجودة بالكامل فى دار الوثائق القومية ابتداء من عام
١٢٦٠ هـ/١٨٤٤ م . وقد اوردت ارقام العديد منها فى حواشى البحث .

(٤٠) انظر بفاخر تعداد نفوس ناحية منوف سجل ل/١٢٢/٨ عام
١٢٦٤ هـ/١٨٤٨ م وتعداد ناحية جزى سجل رقم ٧ ل/١٢٢/٨ ، وتعداد
ناحية دبركى سجل رقم ١ ل/١٢٢/٨ .

(٤١) هذا البيان تم تجميعه من عدد من السجلات والارقام الكثيرة هنا
وهناك والتي توضح اعداد الاهالى والاتراك وهى تحت تصنيف ل/١٢٢/٨
ل/٤١/١٢٢/٨ .

(٤٢) فى منزل مصطفى بك التركى بناحية جزى عام ١٨٤٨ كان عبد
هؤلاء ٨ ومملوك يدعى خورشيد وعدد افراد المنزل لايتعدى ٧ افراد . انظر

دفتر تعداد نفوس ناحية جزى ل/٧/١٢٢/٨ فى عام ١٨٤٨م ، وفى ناحية
الباجور منزل محمد القندى بلغ عدد الجوارى الحشيات ٢ فى حين كان
بالمزى المذكور واخته فقط . انظر دفتر ل/٧/١٢٢/٨ ٤١ .

(٤٣) فى ناحية منوف مثلاً من خلال قراءة وثائق تعداد الناحية التى
تبين ان قلة محدودة جدا هى التى تعمل ، واندرا ماكان أحد منهم يشتغل
بالزراعة والغالبية الساحقة من العاطلين . وقد وجدت عناصر من الشوام
ومن الهنود والحجازيين . انظر سجل ل/٧/١٢٢/٨ ٤٥ تعداد منوف . وفى
ناحية صدود اعداد قليلة تعمل بالزراعة منهم البغدادلى والارناؤلى والشامى
واعداد اخر من المغاربة من تونس ووهران والهند كانوا يعملون فى تجارة
الفلل وصناعة البلغ القاسى ومهنة الطب . انظر سجل ل/٧/١٢٢/٨ .
وفى ناحية جزى عمل قليلون حدا منهم بالزراعة وآخرون اقاموا مواخير وهم
من الارمن امثال الخواجة يوسف دولى وارسى يوسف ارمنلى واصطفان
يوسف ارمنلى وكانت اعمارهم تتراوح بين ٣٠ و ٥٠ عاما انظر سجل رقم
٧ من النفاثر تصنيف ل/٧/١٢٢/٨ . وانظر ايضا صبحى وحيدى : مرجع
سابق ص ١٤٩ .

(٤٤) مضبطة منوف محكمة مركز منوف . مبيعات عام ١٢٧١هـ/
١٨٥٥م رقم ٥٤٩ . وانظر ايضا نفاثر المعية رقم ٢٨ وثيقة ٨٩ فى ١٠ جماد
الثانى ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .

(٤٥) انظر نفاثر ديوان الخديو التركى رقم ٧٤٢ وثيقة رقم ٩٧ من
الجناب العالى الى رستم الهندى مأمور خليج وابيار فى ٢٩ صفر ١٢٤٢هـ/
١٨٢٧م .

(٤٦) انظر نفاثر ديوان المعية رقم ٥٨ وثيقة ٦٢٢ من الجناب العالى
الى احمد باشا مدير الاقاليم الوسطى ١٢٤٩هـ/١٨٢٣م .

(٤٧) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٢٢ عام ١٢٤٤هـ/
١٨٢٨م .

(٤٨) نفسه .

(٤٩) نفسه سجل رقم ٤٤ لسنة ١٢٥٤هـ/١٨٢٨م (مبيعات) .

(٥٠) انظر سجلات ديوان المعية (عربى) س ١/١٢/١ دفتر قيد الاوامر الكريمة ابتداء من عام ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م (امر كريم الى مأمور منوف واشمون محمد الهندى فى ٢٢ محرم ١٢٤٥هـ بخصوص ارسال المفلال الى الاسكندرية) وسجل رقم ٣/١٢/١ (اوامر الى شون المنوفية بشأن توريد كميات من الفريك والقمح والعدس والفول الى عساكر الجهادية ٣ رجب ١٢٤٩هـ/١٨٢٣م) .

(٥١) نفسه .

(٥٢) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية ارقام ٢١ و ٤٥ سنوات ١٨٢٨م ، ١٨٢٩م .

(٥٣) نفسه .

(٥٤) انظر سجلات محكمة منوف رقم ٧٤٥ ربيع اول ١٢٥٤هـ/١٨٢٩م .

(٥٥) انظر دفاتر ديوان المعية س ١/١٢/١ دفتر قيد الاوامر الكريمة فى عام ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(٥٦) نفسه . س ٣/١٢/١ عربى (٣ رجب ١٢٤٩هـ/١٨٢٣م) .

(٥٧) نفسه س/٣/١٢/١ عربى (يومية الجوابات والاوامر الصادرة بوزارة الجورنال) ، الكيس = ٥٠٠ قرش ، وكانت الحكومة تلجأ الى طلب المزيد من الاموال حين تستدعى الحاجة ففي عام ١٨٣٦ طلبت ٥٠٠٠ كيس زيادة عن المقرر بسبب الازمة المالية . وانظر ايضا سجل رقم ٤/١٢/١ المعية المسنية ١٢٥١هـ/١٨٣٦م . وقد لوحظ من خلال ارقام الاموال المقررة على اقليم المنوفية ان حفظها كان عاليا ، فقد جاءت بعد الغربية مباشرة .

(٥٨) انظر سجلات ديوان المعية ٤/١٢/١ الجوابات والاوامر الكريمة غرة رمضان ١٢٥٠هـ - ١٨ شعبان ١٢٥١هـ ١٨٣٦/١٨٣٥م أمر الى مدير المنوفية فى ٤ محرم ١٢٥١هـ .

الأحوال الاقتصادية في الاقليم

جرت خلال الربيع الأول من القرن التاسع عشر اقدم محاولة في العصر الحديث في مصر لاحكام العلاقة بين القاهرة وباقي اقاليم مصر في عصر محمد علي بقصد السيطرة على الثروة الزراعية لوادى النيل . فقد تحولت مصر الى مزرعة حكومية شاسعة تحت الادارة المباشرة للجهاز الحكومى . واصبحت مصر الريفية تخضع لنظام صارم تتمدد فيه واجبات كل فرد في القرى والنواحي تحميذا بقيقا . بعد ما تحولت القاهرة الى مركز رئيسى ومحور هام للتجارة العالمية ونشطت الحركة فيها نشاطا كبيرا . وقد انعكس هذا بالتالى على العلاقة بين القاهرة والاقليم ، ومن بينها اقليم المنوفية موضوع البحث ، اذ تسجل الالف الوثائق المخطوطة - الخاصة باقليم المنوفية - اشكال هذه العلاقة بالتفصيل ، فتبين الاطار الذى حنفته العاصمة لهذه العلاقة من ناحية ، والاحوال الاقتصادية في الاقليم من ناحية اخرى . لذا فاننى سوف اتناول - بادئ ذى بدء - الاطار الذى تم تحديده من جانب العاصمة

للعلاقة - ثم تناول بعد ذلك انعكاس هذا الاطار على الاحوال الاقتصادية فى الاقليم .

اولا : ربط الاقليم بالعاصمة عن طريق النظام القضائى

- حين استقر الحكم فى مصر بعد عام ١٨١١ ، بدأت لأول مرة عملية ضبط كل اشكال المعاملات المالية والادارية بين القاهرة وبقيّة الاقاليم على أسس جديدة . خصوصا بعد تشكيل المحاكم فى البلاد وتعيين قضاة بها (١) . حيث كان يتم تعيين قاضى عام للاقليم من قبل القاضى التركى ، الذى يتم توليته سنويا من استانبول (٢) . وعلى نحو مارينا من قبل كانت اختصاصات قاضى عام الاقليم واسعة ، وكان ذلك يتمشى مع السلطات الواسعة التى حصلت عليها الادارة فى الاقليم ، والتى كانت تسمح للمحاكم العام للاقليم ورجال الادارة به بحرية فى العمل بحيث لا تخالف احكام الشريعة (٣) .

وفى اقليم المنوفية يتبين لنا من قراءة العديد من وثائق المحاكم ان النظام القضائى المعمول به كان انعكاسا واضحا للتطورات التى حدثت فى مصر منذ بداية عصر محمد على فى النواحي الاقتصادية وانه يهدف الى ربط الاقليم بالعاصمة ربطا محكما يقوم على سياسة مركزية فى المقام الاول . وقد ارتكز هذا النظام على عدة صيغ قضائية معروفة آنئذ ، هى : الشهادات ، والضمانات ، والتعهدات . سوف تناول الآن دورها فى تحقيق السياسة المركزية للحكومة فى الاقليم .

● الشهادات

وتمثل احد صور المعاملات امام المحاكم الشرعية فى الاقليم التى تهدف الى حفظ حقوق المتعاملين فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، اذ يشهد الافراد بمقتضاها واعتراف غيرهم عليهم

بأنهم اخذوا أو قبضوا أو تسلموا اصنافا من شئون الحكومة المنتشرة في أرجاء الاقليم أو نقودا من خزينة الاقليم أو من الصيارفة ، بحيث تضمن النولة حقوقها لدى الافراد وتتحدد في ذات الوقت واجبات الافراد حيالها(٤) .

وهذه الصورة القانونية الشرعية المعروفة بالاشهادات تعبيرا عن سياسة الاحتكار التي كانت الركيزة الأولى للسياسة المالية . وجرى بمقتضى هذه الصيغة القانونية تحويل الافراد الى العمل لخدمة هذا النظام ، وكان الاقباط والأرمن واليهود هم انوات الدولة لتنفيذ هذا النظام ، ففي المنوفية برزت عدة أسماء خلال فترة حكم محمد على هم : المعلم رزق البرماوى ، والمعلم يوسف اليهودى صراف خزينة ، والمعلم سليمان نصر الله ، والمعلم ميتا جيخائيل ، والمعلم سليمان جرجس ، والمعلم يوسف القنص والمعلم اسحاق اليهودى(٥) .

وخلال الثلاثينات والاربعينات من القرن التاسع عشر تحول رجال الادارة من الاتراك ، ورجال المال من الاقباط الى رموز للدولة تنفذ سياسة الحكومة بدقة في اقليم المنوفية . فتولى رستم افندى « مأمور ناحية مليج وابيار » التزام الاوسية ، التي تقدر بعدة آلاف من الأندنة عام ١٨٣٥ . وقام الصيارفة الاقباط بتوزيع الاطيان على مشايخ القرى والنواحي مقابل الالتزام بدفع الاموال المقررة عليها . وكانت صيغة « الاشهاد الشرعى » هي الصيغة القانونية التي تكفل تحقيق ذلك ، ففي ١٨٣٠ اشهد مشايخ « ناحية كفر الشيخ سليم » على انفسهم « بأنهم سوف يدفعون القدر المطلوب من المال للديوان على جميع ماتتين واثنين وثلاثين فدانا وكسور وهو مبلغ ١٠٤٨٠ ريالاً » (٦) . كما اشهد أحد اهالى (ناحية البتانون) بأنه التزم للمأمور مليج وابيار عام ١٨٣١ بدفع مال اطيان الابعادية ، نحو ١٢ فدانا من ابعادية البتانون(٧) . وفي عام ١٨٣٦ اشهد شيخ (ناحية سنجرج) بأنه ملتزم بدفع المال المقرر على اهالى الناحية(٨) .

وفى مجالات النشاط الاقتصادى الأخرى مثل الصناعة ، كانت صناعة الغزل والزيت من الصناعات المنتشرة فى الإقليم ، ولجأت الحكومة الى التعامل عن طريق «الاشهاد الشرعى» ، بضمان الحصول على حقوقها عند ملقزمى هذه الصناعات ، اذ كانت تعطى قروضا للغزاليين واصحاب معاصر الزيوت • وتسجل الوثائق تفاصيل كثيرة فى هذه الناحية ، يستنبط منها احتكار الحكومة لهذه الصناعات فى المنوفية ، وقيام طائفة المباشرين والصيارفة الاقباط واليهود بنور كبير فى تنفيذ سياسة الاحتكار الحكومية • • فقد ألزم عام ١٨١٩ المعلم عبد المسيح بتشغيل اناول غزل ناحية الباجور ، والمعلم جرجس غبريال بناحية ابيار ، والمعلم يوسف جميان والمعلم حنا الطوخى بناحية محلة مرحوم ، والمعلم بطرس صالح بناحية اشمون ، والمعلم منسى يوسف بناحية الواط ، وذلك فى اصناف اقمشة مثل الستان والصوف والفل ، اى الخيش(٩) •

وطبقا لنظام الاحتكار ايضا فان هؤلاء يقومون باعطاء كميات الغزل المطلوبة لطائفة الغزاليين او الغزولية ، ويقدرىون الاموال المطلوبة منهم أو فى مقابل توريد اصناف الاقمشة الى شون الحكومة وتناولت الاشهادات العديد من الحالات التى يتبين منها البقة المتناهية فى الحفاظ على حقوق الحكومة عند اصحاب الانوال ، اذ اشهد - على سبيل المثال - لحد امالى منوف على نفسه امام مباشر الانوال بها فى عام ١٢٢٥ بإدارته لأنوال الغزل فى مقابل دفع المقر عليها من أموال لجهة الديوان(١٠) •

وبالنسبة لمعاصر الزيوت الموجودة فى الإقليم فى منوف وشبين الكوم وغيرها ، فقد كانت الحكومة تقدر الأرباح المقررة عليها للديوان ، بواسطة شيخ الناحية وشيخ الطائفة ، بعد ان يتسلم الأفراد من شون الحكومة البنود اللازمة لصناعة الزيوت ، وبعد ان يتم تعيين آلات عصر البنود ، وتقرير صلاحيتها • ثم تلجأ الحكومة

بعد ذلك الى حفظ حقوقها المالية عند الزياتين عن طريق الاشهادات الشرعية ، وهناك امثلة عديدة على ذلك فى الوثائق فنذكر منها اشهاد مشايخ طوائف المعصرانية فى نواحي محلة مرجوم وابيار عام ١٨٢٧ على انفسهم ، بانهم اخذوا البنور من الاشوان من زراعة عام ١٢٤٢هـ / ١٨٢٧م وانهم يوردون فى مقابل ذلك زيوت هذه البنور الى شئون الزيوت الحكومية فى مقابل الحصول على رواتب محددة « (١١) » كذلك شهادة شيخ معصرانية منوف ، ويدعى « على قشقى » عام ١٨٢٨ على نفسه « بادارة بعض معاصر الزيوت وفى مقابل ذلك يورد ٤٥ قرشا روميا عن ادارة المعصرة فى اليوم الواحد » (١٢) .

مما سبق يتضح ان « صيغة الاشهاد الشرعى » ، التى كانت مطبقة فى المحاكم الشرعية فى اقليم المنوفية كانت تمثل احد اسس النظام الجديد الذى يضبط معاملات الافراد المالية مع الحكومة ، وأن هذه الصيغة وفرت اساسا مناسباً لتعديد واجبات وتبعات الافراد ازاء الدولة ، وهى من ناحية أخرى ارتكزت على قوانين حكومية مالية وإدارية تحدد علاقات الافراد بالحكومة على اساس انتمائهم الطائفى ويفترض فى هذه القوانين أنها لا تتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية بطبيعة الحال .

● الضمانة :

والضمانة ، هى الشكل القانونى الثانى من اشكال التعامل بين الافراد والحكومة امام المحاكم الشرعية فى الاقليم ، اذ يتم بمقتضاها حجز السكان وتنظيمهم ومراقبتهم واصدار التعليمات اليهم والقبض عليهم عند الضرورة ، او بضاعتهم . وهو أسلوب الادارة بالثكنة ، بمعنى أنه على حين يبقى الجنود فى ثكناتهم ترقباً لصدور أية اوامر اليهم ، فانه بنفس الطريقة يتم تحويل الأهالى الى سجناء فى قراهم

وتحديد واجباتهم ، فهم يوضعون تحت مراقبة الخفراء ليلاً ونهاراً . ووثائق المحاكم ، تسجل الآف « الضمانات » التى تؤكد هذا المعنى ، وطبقاً لهذا الأسلوب لا يستثنى أحد سوى الأقلية التركية ، فهم كما تكرر الوثائق دائماً أنهم خارج الحكومة (١٢) ؟ والاهالى يضمنون بعضهم البعض امام الحكومة بفرض تصنييد التزاماتهم المالية وغيرها . ففى ١٨١٨ تسجل الوثائق ان بعض اهالى ناحية سمسون باقليم المنوفية ضمنوا طائفة الغزالين بها بحيث يسندوا ديونهم لباشر اتوال المنوفية المعلم رزق التيرماوى (١٤) . وضمن أيضاً مشايخ (ناحية سيك الضحاك) عام ١٨٢٥ أشخاصاً من اهالى الناحية ليكونوا وكلاء عن النسوة اللاتى يعملن بغزل الصوف ويقومون بتوريده الى شون البيع الحكومية (١٥) .

والجدير بالذكر ان صيغة « الضمانة » كانت أيضاً من الشروط الأساسية لتولى الوظائف الحكومية ، بحيث لم يكن ممكناً لأحد ان يتولى أى عمل أو وظيفة قبل ان يكون له ضامن تستطيع الحكومة الاتيان به ومطالبته بما التزم به ، وهذا الضامن فى العادة يكون من الشخصيات ذات الحيثية . فالوظائف المالية مثلاً فى الاقليم لا يتم الالتحاق بها الا بعد حضور الضامن امام القاضى فى المحكمة واقاراره بضمانة اصحابها ، فوظائف الصيارفة - وكان أغلبهم من الاقباط - فى الاقليم لا يتولاها اصحابها الا بعد ضمانة مشايخ القرى لهم ففى عام ١٨٢٧ ضمن مشايخ شبين الكوم المعلم موسى تادرس ، وضمن مشايخ منوف المعلم ميخائيل يعقوب ، وضمن شيخ دلكه المعلم غطاس منصور ، وضمن شيخ تلوانه المعلم يوسف سليمان (١٦) .

وكانت « الضمانة » نوعين : الاولى ضمانة غرم والزام ، اى الضامن يقوم بسداد ديون المضمون اياً كانت ، فمشايخ القرى ملزمون على سبيل المثال بسداد ديون الصيارفة ، اذا عجزوا . لاي

سبب عن توريد المبالغ المقررة لخزينة الاقليم . ففى عام ١٨٤٤ حين هرب أحد الصيارفة ، ويدعى عبد السيد حنا ولم يسدد الأموال المقررة قام عمدة مليج - بصفته ضامنا - بسداد هذه الأموال للخزينة (١٧) .

والضمانة الثانية ، هى « الكفالة والالتزام » . يكون الضامن بمقتضاها مطالبا باحضار المدعى عليه فى حالة هروبه أو تأخره . فقد ضمن وتكفل أحد مشايخ ناحية منوف عام ١٨٢٧ حضور أحد الأهالى المسجونين وقتما تشاء المديرية (١٨) . كذلك لايصرح لأحد بالتوجه الى الاقطار الحجازية لاداء فريضة الحج ، قبل ان يضمه مشايخ الناحية فى سداد ماعليه من أموال للحكومة (١٩) .

وهكذا نرى ان « الضمانة » كانت تمثل ركنا من أركان النظام القضائى الجديد ، وانها كانت من الوسائل التى لجأت اليها الحكومة لكى تضمن تنفيذ سياساتها .

● التعهد :

وهو الشكل القانونى الثالث ، من اشكال بناء النظام القضائى الجديد ، وقد وضع أيضا لضمان حقوق الحكومة عند الأهالى ، بعد أن يتم تثبيتهم فى قراهم ، وهو - أى التعهد - يشبه فى بعض جوانبه نظام المهدد المعمول به آنذاك ، الذى كان بديلا لنظام الالتزام ، فعلى حين كان نظام العهدة يجبر كبار الموظفين وضباط الجيش وغيرهم من الذين تضخمت ثرواتهم وأصبحوا من الاثرياء على دفع متأخرات الضرائب عن القرى التى تملكوها بمقتضى نظام العهدة (٢٠) نجد ان « التعهد » صورة من صور الاقرار من الافراد حيال الحكومة لايملكون الفكك منه الا بتأنيده ماتعهدوا به سواء أكان التزاما ماليا أو غير مالى . وهو - أى التعهد - يعرض صاحبه

للعقاب اذا لم يوف به ، ففي القرى مثلا يتعهد المشايخ أمام الحكومة بسداد الاموال المقررة على الفلاحين ، فقد تعهد - على سبيل المثال - شيخ ناحية سندود بالاقليم عام ١٨٤٠ أمام صراف الناحية « باستخلاص ووفاء الاموال والفردة والارباح المقررة على الفلاحين وكامل المطالب الميرية وتخضير - اى زراعة - الاطيان شتوى ونيلى بالاصناف المقررة ، وتطهير للترع واقامة الجسور » (٢١) .

وفى عام ١٨٢٠ تعهد مشايخ طائفة النحالة منتجو العسل النحل باقليم المنوفية ، بالوفاء « بتوريد كميات العسل النحل الى شون الاسكندرية » (٢٢) . وفى عام ١٨٢٦ تعهد محمد سويلم شيخ (ناحية شوشاى) لحاكم الاقليم « امير اللواء » بزراعة ٢١ فدانا بأراضى الناحية ، بأحواض معلومة ، زراعة الملتزم خليل اغا ، وان يدفع مقابل ذلك الاموال المقررة ، وان يعاقب العقوبة المقررة اذا تأخر فى السداد » (٢٣) .

كذلك كان تعيين رؤساء طوائف الصناعات وغيرها لا يتم قبل ان يكون هناك تعهد من جانبهم بمسئوليتهم الكاملة عن افراد الطائفة فيتعهد شيخ الطائفة فى الاقليم بسداد اية اموال متأخرة ويسأل عن كل فرد ، وهناك أمثلة عديدة نذكر منها ، تعهد شيخ صناع الاحرمة والعباءات والسجاجيد فى ناحية جزى عام ١٨٢٥ أمام ناظر شون البيع بسداد المال المطلوب من طائفته (٢٤) . وفى عام ١٨٢٥ تعهد حسين عازف من ناحية منوف « بان الجلود الناتجة من ذبح الضأن والماعز يتم توريدها الى شونة منوف ، وفى حالة حدوث عكس ذلك يكون عليه القصاص اللاتى بحاله » (٢٥) . وفى عام ١٨٤٨ تعهد شيخ طائفة الحماليين - اى الشياطين - بناحية منوف بان يسدد اموال الميرى وقدرها ٢٥٨٦ قرشا روميا نظير وكالته عن سوق الهائم وسوق الجمال مدة ستة شهور » (٢٦) .

وطبقا لهذه الصيغة ، أصبحت أراضي القرى والصناعات والحرف فى الاقليم فى شكل تعهدات محبوسة عند مشايخ القرى ورؤساء الطوائف ، وعليهم تسديد المطلوب للحكومة ، ولم تكن الحكومة أو الباشا على استعداد للتنازل عن أى شرط من شروط التعهد بل ولا تردد فى التتكيل بأى فرد فى حالة الخروج عليها ، فيقول محمد على فى أحد أوامره الى حاكم اقليم المنوفية عام ١٨٢٥ « قبل الآن صدر امرنا بأن البلاد المتأخرة فى دفع ما عليها من البقايا والاموال بمديريتك ٠٠ ان تنبهوا على نظار الاقسام بضبط كامل موجوداتهم ومشايخ هذه البلاد يرسلوا الى الليمان » (٢٧) .

ثانيا : ربط الاقليم بالعاصمة عن طريق النظم المالى والإدارى

وكان يجرى فى الاقليم تطبيق قوانين أو قرارات أخرى صادرة إما من ديوان الوالى بالقاهرة أو من ديوان الاقليم . وكانت ذات طابع مدنى ، تألف فيما بينها قانونا يناظر الاشكال الثلاثة - التى افضنا فى تناولها منذ قليل - للقوانين الشرعية المعمول بها فى المحاكم الشرعية فى الاقليم ، ويفترض أن هذه القوانين الحكومية تتناول مجالا آخر ولكنها لاتتصايم مع الشريعة الاسلامية . وقد تميزت هذا القوانين بأنها كانت تسمح لحاكم الاقليم بحرية فى العمل يفترض أنه يستخدمها لصالح المجموع ، بعد أن يتلقى أوامر الباشا من العاصمة عن طريق ديوان الوالى فى الناحيتين الادارية والمالية ، فقد صدرت أوامر الباشا من ديوان الوالى فى عام ١٨٢٤ الى حاكم الاقليم رستم بك بارسال الاموال المقررة على الاقليم وتقدر بنحو ٢٠٠ كيس - اعلى مبلغ بين اقاليم بحرى ولايتأخر عن ذلك بمقدار واحدة (٢٨) وفى عام ١٨٢٥ أرسل ديوان الوالى بالقاهرة الى الحاكم ينبه على ارسال المبالغ المالية المقررة على الاقليم لمواجهة الازمة المالية التى تتعرض لها خزانة الحكومة (٢٩) .

والجدير بالذكر ان ديوان الاقليم كان يقوم بإبلاغ ديوان الوالى فى القاهرة بشتى التفاصيل المالية والادارية أولا بأول ، ويتلقى منه فى ذات الوقت الاوامر العليا أو الفرمانات . هذا بخلاف التقارير السنوية التى كان يرسلها ديوان الاقليم الى الباشا ، ففى عام ١٨٢٧ ارسل عبد الله حاكم الاقليم التقارير السنوية الاعتيادية التى تتضمن تفاصيل دقيقة عن الأموال المرتبة شهريا على الاقليم ، ومعدلات انتاج الأقمشة والاصواف والكتان والخيش الفل ، ومعاصر الزيتون ، والخلال ، وعدد معامل الدجاج ، وعدد السواقى والتوابيت فى كل ناحية ، وعدد الاتوال الحكومية ، وعدد خلايا النحل ومقدار المرتب على كل خلية ، وكميات الزيت الحار المقرر توريدها سنويا ومقدار ما يرسل منها الى الجهات ، وعدد كرخانات النيلة الدائرية والبطالة ، وعدد اشوان دود الحرير وعدد الاشجار المخصصة لكل شونة ، واصل زمام الاقليم وبيان بالمحاصيل الشتوى والصيفى ، وعدد شئون الميرى ، وعدد الاغنام الميرى وبيان اصنافهم ، وبيان بالاماكن الحكومية فى الاقليم سواء اكانت سكنا أو شونا أو مخازن وغير ذلك (٣٠) .

وكانت هذه التقارير الصادرة من ديوان اقليم المنوفية ، تتم مراجعتها بواسطة ديوان عموم التفتيش فى الاقليم ، الذى يضم مجموعة من الموظفين المخصوصين يطلق عليهم « الجورنالجية » بمعنى أنهم كاتبو السجلات اليومية (٣١) . وتتضمن هذه السجلات ابقى التفاصيل عن شئون الحياة الاقتصادية والمالية والادارية (٣٢) وبالرغم من قيام ديوان التفتيش بهذا الدور فى مراجعة التقارير المرسلة الى القاهرة ، نجد ان الباشا يراجع بنفسه كل هذه التفاصيل بدقة متناهية ، ويقدم أوامره بشأنها عن طريق ديوان الوالى ، اذ تسجل وثائق هذا الديوان الاوامر الصادرة عام ١٨٢٩ الى حامو منوف واشمون بتحديد كميات الفلال للتجار والمتسبين والفلال التى

ترسل الى الاسكندرية للتصدير (٣٣) . وفى عام ١٨٣٤ صدرت عدة أوامر شديدة اللجة منه الى نظار اقسام الاقليم ، وبشان قلّة الوارد من محصول القطن ومقدار القطن ومقدار الاقدنة المزروعة منه وأسباب التهاون فى هذا الخصوص (٣٤) .

وكانت تعقد فى ديوان الاقليم اجتماعات دورية ، تضم حاكم الاقليم ونظار الاقسام للتباحث حول أوامر الباشا . وأفضل السبل لتنفيذها ، واستخلاص اموال الحكومة من الامالى ووسائل النهوض بالانتاج الزراعى . وفى عام ١٨٤٤ اجتمع كل من يوسف افندى وكيل قسم الباجور ، وحافظ افندى وكيل قسم الفرعونية ، ومحمد افندى لكرد وكيل قسم ابيار ، وحسين اغا طرابلسى وكيل خط سبك ، وعلى افندى ارناتوط وكيل خط شنشور ، وخورشيد افندى وكيل خط زاوية رزين ، وحسين اغا وكيل خط سمانون ، ومحمود اغا ملطى وكيل خط طملاي ، واسماعيل اغا وكيل خط ام خفان ، وطوقان اغا وكيل خط طنوب ، وذلك من أجل بحث وسائل استخلاص اموال الحكومة المتأخرة ، واعدوا لائحة تتضمن ١٢ بنداً تتعرض لأسباب تأخير الامالى فى السداد ، ووسائل عمار البلاد ، واستتباب الامالى وطمانتهم فى بلادهم ، وحل مشاكلهم على وجه العموم (٣٥) .

وفى بعض الاحيان كان حكام الاقليم يلجأون الى القاضى للافتاء فى بعض الأمور التى تتعلق بالادارة وقضايا المنازعات الشخصية ، اذ تسجل وثائق محكمة الاقليم الأساسية ، عدداً من الفتاوى التى يطلق عليها اسم « الاعلامات الشرعية » ، الصادرة عن قاضى الاقليم أحمد وهبه عام ١٨٢٥ وعام ١٨٢٧ رداً على الدعاوى الموجهة اليه من حاكم الاقليم رستم افندى ، بشأن قضايا ارتكاب جرائم الزنا والقتل العمد وغيرها (٣٦) . وذلك له دالتان : الاولى هى ، اتخاذ الادارة للقضاء كوسيلة لاضفاء الشرعية الدينية على الاحكام الادارية . والثانية ، التنسيق الكامل بين الحكام وقاضى

الاقليم . وبالرغم من ذلك ظلت كثير من الأمور الادارية والنواحي المالية قاصرة على هؤلاء الحكام فى الاقليم ، وهذا يؤكد السلطة التامة لهم على الاحكام الصادرة ، وهو ما يمتشى مع سياسة الوالى الاوتوقراطية فى العاصمة والقائمة على تبنى نظام الاحتكار الذى شمل كل نشاطات الاقليم الاقتصادية ، وهو ما سنتعرض له تفصيلا الآن .

احتكار الحاصلات الزراعية :

شكلت القوانين المعمول بها فى المحاكم الشرعية والقوانين الصادرة عن ديوان الاقليم اساسا قويا ونظاما دقيقا يضمن تنفيذ سياسة الحكومة فى القاهرة الرامية الى تطبيق سياسة الاحتكار والاستغلال الاقتصادى لموارد الاقليم الزراعية ، والمعروف ان الحاصلات الزراعية هى اساس الثروة فى الاقاليم ، فكان على الفلاحين - طبقا لهذا النظام - ان يسلموا المحاصيل المعدة فوراً بعد حصادها الى شئون الحكومة بأسعار تحددها الدولة (٣٧) .

وفى اقليم المنوفية تحولت شئون الحكومة فى عصر محمد على الى مستودعات حكومية ضخمة لتجميع الحاصلات الزراعية وغيرها وكانت هذه الشئون تعمل وفق نظام داخلى دقيق بواسطة فريق من العاملين ، يضم ناظر الشئونة ، والصراف ، والقبايى والكيال ، يتولى كل واحد منهم عمله بمقتضى امر يصدر له من حاكم الاقليم (٣٨) .

وفى مواسم الحصاد تتحول شئون الحكومة فى الاقليم الى اماكن ينب فيها النشاط من أجل نقل المحاصيل بعد تصليحها من الفلاحين الى موانئ مصر التجارية فى بولاق وثغر الاسكندرية ، كما تنهى قوافل الابل فى القرى والنواحي لحمل هذه المحاصيل من

الشئون إلى « الموردرات » - وهي أماكن لرسم المراكب النيلية -
تمهيدا لنقلها في النيل متجهة إلى القاهرة والاسكندرية(٣٩) .

والتأمل لوثائق الاقليم يتبين له ان عدد هذه المراكب كان كبيرا
جدا بما يعكس زيادة حجم الحاصلات الزراعية المنقولة من الاقليم
الى بولاق والجهات الاخرى الحكومية مثل القلعة وديوان الجهادية
وغيرها او، الى ثغر الاسكندرية حيث كانت تدخل هذه المحاصيل ضمن
صادرات مصر الزراعية الى الخارج(٤٠) . كما يتبين له ايضا ان
الحكومة كانت تستولى على هذه المحاصيل أولا بأول ، بحيث لا يبقى
في يد الفلاحين والتجار سوى القليل ، وهناك العديد من الأمثلة
للتدليل على مانقول ، فقد تضمنت الأوامر الصادرة من ديوان والى
في عام ١٨٢٨ الى مأمور منوف واشمون محمد افندي الحث على
ارسال كامل الغلال أولا بأول الى المحمودية وان يصرف للتجار
والمستبشرين - الباعة الجائلين - بقدر احتياجهم فقط(٤١) .

وفي عام ١٨٢٢ صدرت أوامر عليا من ديوان والى الى
نظار واقسام الاقليم تحدد المقرر توريده من المحاصيل الزراعية
المطلوبة ، ومن أهمها محصول الكتان الضروري لصناعة الغزل .
وتضمنت هذه الأوامر ارسال عشرة آلاف قنطار كتان بهدف توزيعها
على الجهات التي لاتقوم بزراعة هذا المحصول(٤٢) .

وفي عام ١٨٢٤ صدر امر الى مدير الاقليم يتضمن ضرورة
توريد ١٢٠٠٠ اربب من الفريك والعدس الى شئون النواحي تمهيدا
لنقلها الى عساكر الجهادية في الشام لزوم تعيينات لهم(٤٣) .

والجدير بالذكر ان اقليم المنوفية في تلك الفترة كان من أهم
اقاليم مصر التي تمد عساكر الجهادية - بما يلزم من مؤن وملابس
وغيرها اثناء الحروب التي كان يخوضها محمد على خارج

مصر ، كذلك كان يعد القلعة باعتبارها مقر الحكم فى البلاد بما يلزمها من مؤن ووقود ، اذ احتوت وثائق الاقليم على أوامر عديدة صادرة من ديوان الوالى الى مدير الاقليم وحكام النواحي به بخصوص ارسال المقرر على الاقليم من الاحرمة والملبوسات والمواد الغذائية مثل المسلى وغيرها واللازمة للعساكر(٤٤) . كما أرسل (بخازن دار القلعة) فى ١٨٢٥ الى حاكم الاقليم (امير اللواء) رستم بك بأن كيلار القلعة « مخزن المؤنة » فى حاجة ماسة الى ٢٠٠ قنطار من السبج - زيوت تستخدم فى الاغراض المختلفة كالانارة وزيوت الطعام وغيرها - ولا بد ان تصل هذه الكمية خلال يومين(٤٥)

وكانت مراكز الباشا تنقل المؤن والاغنية من شون الاقليم بعد اعدادها للشحن بواسطة « مخزنجية الشون » .
فهناك مخزنجى الزيوت ومخزنجى المسلى ومخزنجى الفلال ، الذين يتسلمون هذه المواد من الفلاحين ويحفظونها فى فوارغ خاصة ، فتحفظ المسلى والزيوت فى البلايص والمصافى ، والفلال فى الاجولة والبالات ، ثم ترسل الى العاصمة بعد ذلك .
ولانجد صعوبة بعد قراءة العديد من الوثائق فى هذا الصند - فى اكتشاف تحول الاقليم الى مزرعة كبيرة تنتج ماتحتاجه العاصمة من المحاصيل الزراعية وغيرها ، واعتبار ذلك هو الاساس والركيزة فى العلاقة بينهما . لذلك كان حكام الاقليم الذين تعاقبوا على تولى وظيفة « مدير الاقليم » منذ عام ١٨٢٠ يأتى على رأس مهامهم تهيئة موارد الاقليم لهذا الغرض ، فتذكر الوثائق فى مناسبات عديدة الأوامر الصادرة من ديوان الوالى بنقل جميع هذه المحاصيل ، ننكر منها مثالا . فى عام ١٨٢٥ تعهد مشايخ عدة نواحي فى الاقليم هى ابيار ومليج والبتانون بنقل جميع الفلال فى نواحيهم الى شون الحكومة(٤٦) .

وتحتوى سجلات الصيارفة فى الاقليم على تفاصيل كثيرة تتناول ضبط هذه العملية والتزام شيوخ القرى والنواحى بتوريد هذه المحاصيل والمواد ، وفى العادة يقود مجموعة الصيارفة فى الاقليم أحد الارمن أو اليهود ممن برعوا فى العمليات الحسابية ، ويطلق عليه صراف خزينة الاقليم ، وتعاقب على هذا العمل فى المنوفية فى فترة حكم محمد على كركور الارمنى وجرييت وغيرهما (٤٧) . وكانوا يتمتعون بخبرة واسعة فى اعمال الصيرفة وتسجيل العمليات الحسابية فى سجلات خاصة تتضمن كل المعلومات عن الفلاحين حيث جرت العادة أن يحضر هؤلاء محاصيلهم الى الشون لسداد ماعليهم من ضرائب وفاء للالتزاماتهم (٤٨) .

ويتبين لنا من وثائق الادارة المحلية فى الاقليم (وثائق شونة ناحية منوف) عام ١٨٤٥ ، ان الكميات التى كانت تعد للتوريد الى العاصمة وفيرة ، اذ كان يتم حفظ كميات اضافية . فقد ارسل ناظر شونة منوف الى وكيل الاقليم يقول : « ان لديه نحو اثنى عشر الف قنطار واربعمائة قنطار زيت حار رصيد بالشونة ، ومقتضى شحنهم الى الجهات المقتضى لهم الاصناف المذكورة ويريد حضور المراكب اللازمة للشحن » (٤٩) . ولكن الحكومة لم تكن تتردد فى تهديد وتوعد حاكم الاقليم اذا حدث تقصير لاي سبب من الاسباب يؤدى الى تأخير وصول الكميات اللازمة من المحاصيل والمؤن الى العاصمة ، ففي الخطاب الوارد الى حاكم الاقليم ونظار الاقسام عام ١٨٣٣ مثلاً جاء : « اننا اصدرنا اوامرنا الى كافة النظار بان يوردوا عن كل فدان كتان قنطارين . . . وانه لحد الآن لم يورد كتان حكم مطلوبنا . . . وانه مطلوب من الاقليم كما امرنا رستم افندى مدير المنوفية ان يحصل عشرة آلاف قنطار . . . واننا وجدنا الوارد من زراعة الكتان شىء قليل عن الفدان قنطار واحد . . . اذا فانه من الضروري توريد الكمية المطلوبة (٥٠) » .

وبعد الجولة التي قام بها محمد على فى انحاء البلاد عام ١٨٢٣ بغرض الاطمئنان على الدور الذى يقوم به مشايخ ونظار الاقاليم ، اصدر فرمانا الى حاكم المنوفية ، امره بأن يتعقب كل الخارجين على حكم (القانونامة) ، ونكر « أن الأمر يحتاج أن يكونوا مطيعين ويستمعوا الكلام ، وأنه اذا حصل خباثة فى تادية ما هو واجب ، عليكم تادييهم » (٥١) .

وطبقا لسياسة الحكومة فى احتكار محاصيل الاقليم كانت تحدد الاصناف المزروعة والكميات المطلوبة ، فقد ادخلت محاصيل جديدة لم تكن موجودة قبل عصر محمد على مثل السمسم . يقول الأمر الصادر الى حاكم الاقليم عام ١٨٢٣ « انه لاح بفكرنا أن يزرع الاقليم مقدارا من السمسم لزوم صناعة الزيوت ، فيجب أن تربيوا مقدار الافدنة اللازمة لأن ذلك يعود منه النفع » (٥٢) . كما كانت تتحكم فى مساحات الاراضى المنزرعة ، فقد طلب الأمر الصادر عام ١٨٢٤ من حاكم الاقليم « ارسال الكشوف دقيقة ، وتتضمن عدد الافدنة المزروعة قطنا ، والمقرر على كل فدان ، وما تم توريده ، والمتبقى وسرعة توريده ، والا تعرض لأشد صنوف العقاب » (٥٣) .

والجدير بالذكر ان حدوث اى ازمة فى العاصمة او الاسكندرية فى كميات الغلال والمؤن اللازمة لتموين واستهلاك الاهالى بهما كان يجعل الباشا يهدد ويتوعد حاكم الاقليم ، ويطلب منه كل المخزون عند الاهالى ، ففي ١٨٢٤ ارسل الديوان الى حاكم المنوفية يقول « انه لا يوجد غلال فى شون الاسكندرية ولاشون العطف لتموين المخابز ، لذا فانه يحتاج أن تبادروا – بمجرد وصول امرنا هذا – بجمع ما يوجد عند الاهالى من القمح والشعير ، وانا فى حاجة الى الفين اربب قمح أولا ، فينبغى ارسالهم فوراً الى شون الاسكندرية » (٥٤) .

ووفقا لسياسة الاحتكار ايضا كانت الحكومة تتحكم فى اسعار المحاصيل الزراعية ، وتقوم بمراقبة الاسعار فى الاقليم ، ولا تسمح باى خروج عليها فى المعاملات التجارية ، فتطلب من حاكم الاقليم ارسال التقارير الدورية التى تتضمن ذلك ، وكان حاكم الاقليم يحضر شيوخ التجار فى المدن والقرى ويطلب منهم موافاته بهذه الاسعار ، ففى ١٨٤٥ ارسل حاكم الاقليم الى القاهرة على سبيل المثال ، تقريراً يتضمن اسعار الحاصلات والسلع الجارى بيعها فى اسواق الاقليم ، وكان سعر اردب القمح المسليم ٧٢ قرشا ، والقمح الشبينى ٦٦ قرشا للاردب ، و٤٢ قرشا ثمن اردب الشعير ، والفول ٧٨ قرشا للاردب ، وبذر الكتان ١٥٠ قرشا ، والبرسيم ٤٢٢ قرشا للاردب ، واسعار الزيوت والمسلى وعسل النحل على النحو الآتى قرشان لطل المسلى وقرش و ٢٠ فضه لطل المسيرج ، وقرش واحد لطل الزيتحار ، وقرش واحد لطل عسل النحل ، و ٢٥ فضه لطل العسل الأسود ، (٥٥) ٠

وكانت الحكومة تواجه عمليات التلاعب فى الاسعار فى المعاملات بمنتهى الحزم والشدة وتوقع عقوبة تصل الى حد الاعدام على الخارجين على هذه الاسعار لمنع التلاعب بالقوت ، يتضح ذلك من رسالة الباشا الى حاكم الاقليم والقاضى والوجوه والاعيان عام ١٨٢١ يقول فيها : « انه بخصوص المعاملات بين الناس ، فقد تجاسر البعض فى التحكم فى الاسعار مما ادى الى انقطاع اسباب عباد الله والتحصيلات الاميرية ٠ واننا قد نظمنا الاسعار كما تعلمون ٠٠ وان كامل الاسعار تجرى على هذا المنوال فى البيع والشراء والأخذ والعطاء وقبض الاموال ٠٠ ومن الآن قصاعدا كل من تجاسر على زيادة الاسعار لكم حالا تربطوه ٠ وترسلوا تعلمونا لاجل مجازاته بالاعدام لمخالفته هذا النظام ٠ وكل من

تجاسر على فعل هذا فلا يكون جزاءه الا الاعدام لعدم تعطيل اسباب
عباد الله ، (٥٦) •

وكثيرا ما كانت الحكومة تلجأ الى بيع كميات من محاصيل
الاقليم لتجار من المشاركة المسيحيين واليونانيين وغيرهم من الذين
يقيمون في المدن الكبرى مثل القاهرة والاسكندرية ، وكان هؤلاء
وكلاء للمصدرين الاجانب ، ويقوم هؤلاء بتوريد ثمن هذه المحاصيل
من خزانة الاسكندرية او القاهرة ، بعد ان يبلغ حاكم الاقليم
بالكمية التي قامت الحكومة ببيعها لهؤلاء التجار ، ففي ١٨٢٩
ارسل ديوان الرالى الى (مامور مليج وابيار) يقول : «ان الخواجة
جرجس الطويل احد تجار الاسكندرية اشترى الفين اردب من
الحنطة من شون مأموريتمكم احتياج المبيع لأهالى الاسكندرية وانه
قد دفع الثمن الى خزانة الاسكندرية ، وانه مطلوب ارسال الكمية
المذكورة» (٧٥) •

وقد توافد على الاقليم انثذ عدد من هؤلاء الخواجات المشاركة
او اليونانيين ، الذين اقاموا علاقات مالية واسعة مع الفلاحين في
نواحي الاقليم • وتمكنوا من احتكار المحاصيل الزراعية
وغيرها وشاركوا الفلاحين في مواشيمهم ، وهؤلاء الخواجات كانوا
يلجأون الى تأجير بيوت في شبين الكوم بغرض الإقامة المؤقتة ،
ويترددون على الاقليم من أن آخر لتوظيف أموالهم في أحكام
السيطرة على موارد الفلاحين الزراعية وغيرها • وكان لهم سيطرة
في كافة النواحي يعقدون لهم الصفقات ، ففي عام ١٨٤٥ حضر
وكيل الخواجة (توسيجه) اليوناني وهو من تجار الاسكندرية
المشهورين واحد السماسرة من شبين الكوم وعقدوا اجتماعا مع ٢٣
عمدة من نواحي الاقليم من أجل شراء ٢٠ ألف قنطار من الكتان ،
ثمن القنطار ٧٠ قرشا (٨٥) •

وتسجل وثائق المحاكم الشرعية فى الاقليم تفاصيل كثيرة عن صور العقود التى تمت بين هؤلاء الخواجات والفلاحين فى قرى ونواحي الاقليم ، ومن أبرز هؤلاء الخواجات (ميخائيل عيسى ابراهيم) احد التجار الشوام المقيمين فى شبين الكوم عام ١٨٣٥ فتذكر الوثائق ، انه شارك عددا كبيرا من الفلاحين فى ناحية كفر المصيلة وناحية العامرة وناحية الشهداء ، هم الشناوى الشاذلى وعلى حشاد وحسن مطاوع وابراهيم عمارة ومحمد موسى ومصطفى نور الدين ، شاركهم مناصفة فى محاصيل القمح والشعير والفول والعدس والكتان مقابل دفع نصف ثمن البنور(٥٩) .

وكان الصيارفة الاقباط فى الاقليم هم ابوات هؤلاء الخواجات فى ضمان حقوقهم عند الفلاحين ، لذا حرص هؤلاء الخواجات على توثيق علاقاتهم مع هؤلاء الصيارفة ، فقد كانوا يضمونهم فى تولى وظيفة الصراف فى النواحي التى لهم فيها معاملات مع الفلاحين ، على سبيل المثال ضمان الخواجة ميخائيل عيسى عام ١٨٤١ العلم يوسف بقطر من ميت خاقان بحيث يكون صرافا بناحية كفر المصيلة(٦٠) .

وكان الخواجة الشامى (حنا زنانيرى) من أبرز التجار الشوام فى اقليم المنوفية فى هذه الفترة ، فقد كان له منزل مؤجر فى مدينة شبين الكوم وله وكلاء وسماسرة فى نواحي الاقليم ، وكانت له معاملات واسعة مع الفلاحين ، اذ كان يقوم باقراضهم الأموال مقابل احتكار المحصول (اى الدفع عينا وقت الحصاد) ويقيم الشركات معهم فى الاطيان الزراعية والمواشى . وكان (حنا زنانيرى) قد بدأ حياته فى اقليم المنوفية بأن احتكر صناعة الغزل الشهيرة فى الاقليم على نحو ماسنرى . وتسجل الوثائق ذلك كله بالتفصيل ، فقد تسلم عدد من الفلاحين من ناحية ساحل الجوابر عام ١٨٤٤ مبالغ عديدة منه ثمنًا لمئات الأراب من بذر الكتان(٦١) . كما اقام شركة اطيان ومواشى مع بعض اهالى سرس للليان(٦٢) .

وتردبت أسماء خواجهات آخرين من الشوام واليهود في الاقليم
انئذ ، كانوا يعملون وكلاء للمصدرين • امثال الخواجة قسطنطين
مشافة (من رعايا الانجليز) والذي كان ينظم عملية نقل كميات
كبيرة من الذرة النيلى عام ١٨٤٥ الى ثغر دمياط (١٢) والخواجة
بركات المسبجاني ، والخواجة فضل الله مطران ، والخواجة جبران
نعمت الله والخواجة ديمتري اليوناني والخواجة عويس يعقوب
اليهودى (١٤) •

والواقع ان هؤلاء الخواجهات تمكنوا من تكوين ثروات كبيرة
من احتكار المحاصيل الزراعية وتمكنوا من شراء اراضى وعقارات
في الاقليم ، فقد اشترى الخواجة ميخائيل عيسى من ورثة الجزار
على سبيل المثال عام ١٨٣٦ ثلاثة افنية وكسور نظير ٩٢ الف
فضه (١٥) •

والجدير بالذكر ان هؤلاء الخواجهات الشوام واليونانيين
وغيرهم ، كانوا يمارسون تجارتهم في الاقليم بعد الحصول على
امتياز من الحكومة يتم بعد التعاقد على ذلك لمدة عام او اكثر ويسعر
يحدد مقدما (١٦) • اى ان الحكومة هي التي تعطيهم تصريحاً بذلك
ووفق شروط تحقيق المصالح المتبادلة للطرفين •

وهكذا نرى ان الحكومة مارست احتكار محاصيل الاقليم
الزراعية وغيرها عن طريقين : الأول ، هو الاحتكار الحكومى وهو
ما افضنا في تناوله • والثانى ، هو الامتياز الذى منحه للتجار
الشوام واليونانيين وذلك لكى تجنى اكبر فائدة ممكنة من تجارة
الفلل بالذات التى كان اقليم المنوفية مشهورا بها خصوصا القمح
والقول والذرة والشعير •

وقد ترتب على هذه السياسة الاحتكارية الحكومية للمحاصيل الزراعية فى الاقليم آنئذ ، بقاء اسعار هذه المحاصيل فى قبضة الحكومة وظلت باستمرار دون الاسعار الحكومية المقررة ، اذ لم يأتى مقارنة بين اسعار الغلال فى الاقليم واسعارها الحكومية المعروفة تبين سيطرة الحكومة الكاملة على هذه الاسعار ، وفى عام ١٨٢٧ اصدرت الحكومة قرارات بتحديد سعر القمح بمائة قرش وسعر الفول والشعير والعدس بستين قرشا للأردب بعدما ارتفعت الى مايتراوح ما بين ١٦٠ و ١٧٠ قرشا للقمح و ٧٨ قرشا للفول و ٨٥ قرشا للشعير و ١٠٥ قرشا للعدس (١٧) ٠ على حين ظلت اسعار هذه المواد الغذائية دون ذلك بكثير فى اسواق المنوفية ، اذ توضح التقارير الواردة من الاقليم الى القاهرة ، ان سعر القمح ٧٢ قرشا للأردب والشعير ٥١ قرشا للأردب والفول ٣٩ قرشا والعدس ٤٨ قرشا (١٨) ٠

وكان خفض اسعار الغلال فى الاقليم بالمقارنة بأسعار اسواق الحكومة فى القاهرة والاسكندرية ، يعنى نجاح الحكومة فى سياستها الرامية الى السيطرة على اسواق الاقليم من اجل الاقاء على سياسة التصدير للخارج التى تجلب النقود اللازمة لتموين الجيوش المحاربة فى الحجاز أو الشام ، او مواجهة أية ازمات فى نقص الغلال ٠ وقد ترتب على ذلك ان اصبحت شئون الغلال الرئيسية فى مصر (فى القاهرة والاسكندرية) محتلة بتلال من الغلال التى كان يحملها اسطول المراكب الحكومية يوميا ، وبين الجدول الآتى كميات الغلال المنقولة من ناحية منوف خلال شهر واحد تقريبا فقط (١٩) ٠

بيان المواد التى حملتها المراكب النيلية من منوف الى بولاق فى الفترة من ٢٨ ذى القعدة ١٢٦٩ هـ - ٢٠ محرم ١٢٧١ هـ ٠

التاريخ	الصنف	الكمية	الجهة
٢٨ ذى القعدة ١٢٦٩ هـ	شعير	٨٠ اردب	بولاق
٢٣ ذى الحجة ١٢٦٩ هـ	شعير	٥٠٠ اردب	بولاق
٢٤ ذى الحجة	قمح	١٠٠ اردب	بولاق
٢٥ ذى الحجة	قمح	٢٠٠ اردب	بولاق
٩ محرم ١٢٧٠ هـ	قمح	٢٤٠ اردب	بولاق
١٢ محرم	قمح	٣٥٠ اردب	بولاق
١٣ محرم	قمح	٢٥٠ اردب	بولاق
١٦ محرم	قمح	٢٨٠ اردب	بولاق
٢٥ ذى الحجة	شعير	٣٠٠ اردب	بولاق
٢٨ ذى الحجة	قمح	١٥٠ اردب	بولاق
٢٨ ذى الحجة	شعير	٣٠٠ اردب	بولاق
٢ محرم ١٢٧١ هـ	قمح	٣٥٠ اردب	بولاق
٥ محرم	قمح	٧٠٠ اردب	بولاق
٩ محرم	قمح	١٦٠ اردب	بولاق
٩ محرم	شعير	٩٨٨ اردب	بولاق

التاريخ	الصنف	الكمية	الجهة
١٦ محرم ١٢٧١ هـ	قمح	٤٥٠ اردبا	بولاق
١٦ محرم ١٢٧١ هـ	قمح	٥٠٠ اردب	بولاق
١٨ محرم	قمح	١٦٠ اردبا	بولاق
١٩ محرم	قمح	٢٥٠ اردبا	بولاق
١٩ محرم	قمح	١٨٠ اردبا	بولاق
٢٠ محرم	قمح	٢٠٠ اردب	بولاق

ويتضح لنا من الجدول السابق ، ان شون بولاق وهى المصدر الرئيسى لتموين القاهرة بالغلل ، كانت تستوعب هذه الكميات الكبيرة الواردة اليها من اقليم مصر ومنها اقليم المنوفية . وتسجل وثائق اقليم المنوفية تفاصيل اخرى كثيرة عن وصول كميات كبيرة من المواد الغذائية الأخرى الى هذه الشون ، مثل المسلى والزيت والعسل ، فقد كان من المألوف ان شيوخ القرى والنواحى فى الاقليم بصفتهم ممثلين للحكومة يدفعون مبالغ كبيرة للفلاحين فى مقابل توريد كميات الزبدة والزيت الحار وعسل النحل الى شون بولاق فى القاهرة وشون الاسكندرية ورشيد ، وعلى سبيل المثال تعهد شيخ ناحية منوف عام ١٨٣٦ بتوريد كميات كبيرة من المسلى الى شون بولاق (٧٠) . وتعهد ايضا بتوريد ثلاثين قنطارا لثغر رشيد . وتوريد ٢٧٠ بلاصا من الزيت الحار الى ثغر الاسكندرية تحتوى على ١٢٧ قنطارا و ٣٩ رطلا (٧١) . وتعهد شيخ طائفة النحالة فى نواحى مليج وطوخ دلكه والبتانون وميت خاقان عام ١٨٢٩ بتوريد كميات كبيرة من عسل النحل الى ثغر الاسكندرية (٧٢) .

وهكذا نرى ان الاحتكار الذى مارسه الحكومة كان يشكل

الأساس في حياة الاقليم الزراعية ، وان التجارة كانت انعكاسا لهذه السياسة . بحيث تحول اقليم المنوفية في عصر محمد علي - على نحو ما رأينا الى مزرعة حكومية شاسعة لسد احتياجات العاصمة والاسكندرية وتلبية المطالب الحكومية المختلفة . ولانكاد نعثر في الوثائق على أى دور للحكومة في الاقليم سوى التفنن في اتخاذ الوسائل التي تحقق السيطرة على الايرادات الزراعية والتجارية فيه لذا لم يكن غريبا ان تشهد قرى ونواحي الاقليم عمليات هروب مستمرة من جانب الفلاحين من ناحية ومحاولات تصدى الحكومة لهذه العمليات من ناحية أخرى وذلك عن طريق تحويلهم الى سجناء في قراهم ، فأصدرت مرسوما في يناير عام ١٨٢٠ قصر تحركهم على مساقط رؤوسهم ، واشترط المرسوم حصولهم على تصريح ووثائق تحديد للشخصية اذا كانوا يرغبون في السفر الى خارجها(٣٢) .

وفي نفس الوقت اخذ الباشا في اصدار فرمانات والوامر القتالية التي تتوعد أولئك الهاربين بالويل ، وتطالب حكام الاقليم بعدم التراخي في القبض عليهم واعادتهم الى مساقط رؤوسهم للوفاء بالتزاماتهم حيال الحكومة سواء تتعلق بالزراعة وتوريد المحاصيل اللازمة او الالتزامات الأخرى مثل المسخرة او الضرائب او التجنيد ، ففي ٢٠ شعبان عام ١٢٥١هـ / ١٨٢٥م ، صدر فرمان الى رستم بك حاكم الاقليم ومشايخ القرى والنواحي جاء فيه « ان بعض مشايخ القرى لازالوا سالكين طريقة الخبائث ومترددين على فرارهم وتسحبهم (بمعنى هروبهم) من بلادهم الى بلاد أخرى . واضاف : « وقد أصدرنا مرارا وتكرارا فرمانات باعدام - أى القضاء - على هذه الطريقة . ولما كان هؤلاء المشايخ لم يتركوها وتجاسروا على ذلك ، وبما ان هذه الطريقة ليست مقبولة ومن مقتضى المصلحة العامة والحكومة ازالتها كلياً حيث أيل منها الأضرار وتعطيل المصالح الميرية . لذلك اقتضت اراستنا استرجاع

كامل المتسحبين الى بلادهم فى غاية شهر رمضان عام ١٢٥١ هـ / ١٨٣٥ م . اما الذى يرجع الى بلده فهو المقصود ، واما الذى لا يرجع فى بحر المدة ، فيكون جزاؤه الصلب ، ويقتضى الاشاعة والاعلان للجميع بهذا الخصوص . وان كل من تأخر يحتاج ان تبحثوا عنه غاية البحث الكلى ، وتحضروه من أى جهة يكون بها وتجروا جزاءه بصلبه على باب داره أو دواره . واذا كان احد المشايخ يتجاسر ويتعصب من بلده تحضروه وتجروا عليه القصاص حتى يترك تسحب المشايخ ويصير نسيا منسيا ولا يعاد يقال مشايخ مصحبين أصلا » (٧٣) .

وكان هؤلاء المشايخ فى الاقليم يلجأون الى الفرار بسبب عجزهم عن سداد الاموال المطلوبة للحكومة ، أو عدم تأديتهم للالتزامات الأخرى المقررة عليهم من محاصيل ومواد أخرى . وفى العادة يفر هؤلاء ويضطربون معهم نوابهم ، لأنه فى حالة بقائهم تلقى عليهم التبعة ، بسبب المسؤولية التضامنية أمام الحكومة ، فتسجل وثائق الإدارة فى الاقليم عام ١٨٣١ هروب مشايخ عدة قرى من المنوفية ومعهم اقاربهم وعيالهم الى المحلة الكبرى ، فصدرت الأوامر تنديد بأفعالهم وتطالب حكام اقليم الوجه البحرى بإرجاعهم لحل وطنهم (٧٤) .

اما المشايخ الذين كانت توجه اليهم الحكومة تهمة إيذاء فلاحين هاربين من اقاليم مصر أو من قرى ونواحي اقليم المنوفية ، فقد سجلت وثائق الإدارة فى الثلاثينات والأربعينات من القرن التاسع عشر تفاصيل كثيرة تنهاتهم عن عدم اللجوء الى هذا التصرف وتتوعدهم بتوقيع الجزاء المقرر فى هذا الشأن . وكثيرا ما كان مشايخ نواحي وقرى عديدة فى الاقليم يمثلون أمام القاضى الشرعى أو أمام حاكم الاقليم ، لكى يبرئوا مدّحتهم وهناك أمثلة عديدة على ذلك ، نذكر منها اقرار مشايخ منوف عام ١٨٢٨ أمام قاضى منوف

انه لا يوجد فلاحين قارين فى منوف ولا مقيمين بها (٧٥) كذلك مثول مشايخ نواحى اشمون وبرهيم وصنصفت عام ١٨٤٢ و اقرارهم ان الخمسة عشر نفرا القارين من نواحى عهدة السرعسكر ليسوا مقيمين بنواحيهم ولا يعلمون بهم « (٧٦) .

وبالرغم من الجهود الكبيرة التى بذلت من جانب الحكومة للقضاء على ظاهرة هروب الفلاحين ومشايخ القرى فى الاقليم ، فان جهودها لم تفلح . فقد تزايدت اعداد الهاربين الى القرى المجاورة أو قبائل البدو المجاورة أو المدن الكبرى ، فتمسجل الوثائق تزايد عمليات الهروب الى الاقاليم المجاورة خصوصا الجيزة والغربية والقليوبية . كما تسجل فى الوقت ذاته عمليات هروب من هذه الاقاليم الى المنوفية . يقضح ذلك من رسالة حاكم المحلة الكبرى الى حاكم المنوفية رستم بك عام ١٨٣٥ والتى يقول فيها : « بخصوص الانتفار الهاربين والمقيمين ببلاد مديريتكم وعدد ٢٩ نفرا فى نواحى ايجيج وشبرا خلفون وميت القصرى وسبك الضحاك وميت الوسطى ومناوله فانه يلزم تسليمهم وارجاعهم الى بلادهم والحاق زراعة الاصناف المرتبة عليهم دون تأخير » (٧٧) .

ومما يدل ايضا على عجز الحكومة عن ايقاف ظاهرة هروب الفلاحين ومشايخ القرى فى الاقليم اصدارها لائحة جديدة فى عام ١٨٤٥ تتناول تدبير الوسائل والسبل الكفيلة بالقضاء على هذه الظاهرة ، اعد هذه اللائحة ديوان المالية واطلق عليها « لائحة الانتفار المتسحبين » وتشتمل على سبعة بنود « تعد اوفى لائحة تناولت هذه الظاهرة ، فهى تحدد مسئوليات مشايخ القرى ، ووسائل ضبط الهاربين ، واعداد قوائم باسمائهم فى كل ناحية ، ووسائل عقاب المتراخين فى ضبط الهاربين » (٧٨) .

وهكذا نرى ان سياسة احتكار الحكومة للمحاصيل الزراعية فى اقليم المنوفية فى عصر محمد على قد نتج عنها اوضاع اجتماعية

على رأسها ظاهرة الفرار التي انتشرت في القرى والنواحي .
وبذلك يمكننا أن نخلص الى امرين هامين هما ، الأمر الأول أن عملية
الاحتكار لم تكن عملية اقتصادية فحسب ، بل كانت ذات طابع
اجتماعي ايضا . والأمر الثاني هو أن العلاقة بين اقليم المنوفية
والعاصمة ظلت تقوم على اعتبار أن المنوفية مزرعة كبيرة لخدمة
مصالح العاصمة واحتياجاتها وإن هذه الحقيقة ظلت تلقى بظلالها
الكثيفة على العلاقات بين الطرفين .

احتكار الصناعة المحلية

قامت في اقليم المنوفية في عصر محمد علي بعض الصناعات
المحلية مثل صناعة الغزل والنسيج والزيوت والحصير وغيرها ،
والتي تعتمد بصفة اساسية على انتاج المحاصيل الزراعية مثل
القطن والكتان والسمسم وعلى تربية الحيوانات .

وحوالى نفس الفترة التي انخل فيها محمد علي سياسة
احتكار الزراعة ليكتسب منها ارباحا لنفسه ، قام باحتكار الصناعة
المحلية في الاقليم فأسند الى ديوان الاقليم منذ عام ١٨١٨ مهمة
تنفيذ هذه السياسة (٧٦) .

والواقع أن محمد علي الفى بذلك الاساليب التي درجت عليها
طوائف النصارى والزياتين وغيرهم وجعل « ديوان الاقليم » و
« شؤون الحكومة » و « المصنع الذي اقامه في عاصمة الاقليم بديلا
عن الورش الاهلية التي كانت تنتج الاقمشة والتي كانت تنتشر في
كل نواحي الاقليم داخل منازل القرى . إذ كان معروفا انه لا يخلو
منزل تقريبا من وجود نول للغزل قبل عصر محمد علي ، يتضح لنا
ذلك من وثائق الاقليم التي تكشف عن هذه الحقيقة بجلالة (٨٠) .
ولكن في عصر محمد علي تحول هؤلاء الذين يملكون هذه الورش
الصغيرة ذات الادوات البدائية في الغزل الى عمال مأجورين لحساب
الحكومة وتنفيذا لسياسة الاحتكار .

وتولى الديوان فى الاقليم - على نحو ماذكرنا - مهمة تنفيذ سياسة الباشا ، فأرسل وكلاء عنه الى القرى لكى يشتروا الخيوط التى تغزلها نساء القرى وأصبحت شئون الحكومة مستودع هذه الخيوط ، وكان مشايخ كل قرية يقومون باحصاء مغازل القرية ويعملون على استمرار تشغيل نساجى القرية ، وذلك بواسطة شيخ طائفة الغزاليين بها ، والآخر هو الذى يتعامل مع موظفى الحكومة الذين يقومون بشراء الغزل من الغزاليين بأسعار حددتها الحكومة أو يحصلون على أجور نظير اعمالهم .

وهؤلاء الموظفون الذين تولوا هذه المهمة كانوا من الاقباط واليهود والارمن ، يطلق عليهم « المباشرون » الى جانب مجموعة من الصيارفة المشهود لهم بالكفاءة والخبرة فى هذه الأعمال ، وقد برزت أسماء فى اقليم المتوفية اسند اليها الاشراف على عمل النساجين منها المعلم رزق البرماوى الذى كان يعمل مباشرة على انوال الصوف والغزل على مستوى الاقليم ويطلق عليه (مباشر) (توال المتوفية ، والمعلم يوسف اليهودى والخواجة كاورك الارمنى والمعلم اسحاق اليهودى وغيرهم (٨١) .

والى جانب هؤلاء كان يوجد عدد آخر من المباشرين الاقباط الذين تتركز مهمتهم فى مراجعة ماتم صرفه للنساجين وما سلموه ، أبرزهم المعلم سليمان نصر الله بناحية شبين ، والمعلم سليمان جرجس بناحية مليج ، والمعلم يوسف القس بناحية منوف ، والمعلم عبد المسيح بناحية الباجور ، والمعلم جرجس ميخائيل بناحية ابيار ، والمعلم يوسف جميان والمعلم حنا الطوخى بناحية محلة مرحوم ، والمعلم بطرس صالح بناحية اشمون (٨٢) .

وفى ظل سياسة احتكار الصناعة مالبثت صناعة النسيج ان اقتصرت على غزل الكتان وصناعة قماش النيل فى الاقليم حيث

كان الكتان يتم توزيعه على « حريمات الغزل » - أى اللاتى يقمن بغزله فى القرى - تحت اشراف وكيل يسمى وكيل الحريمات الغزالات واجبه ان يصحب النساء الى مخزن الغزل « شون الغزل » لتزويدهن بالكتان ، كما كان من واجبه ان يشرف على العمل الجارى وفى نهاية كل شهر يجمع النساء الغزالات ويحضر معهن الخيوط المطلوبة للشونة ، ويحصل على ائصال عن استلام اجورهن عن العمل الذى قمن به . وتسجل وثائق الاقليم هذا بالتفصيل فى عام ١٨١٨ التزم مشايخ شبين للديوان بأن يوزعوا الكتان على الغزالات ويحضرونه الى الشونة كما هو مقرر ، كما التزم وكلاء الحريمات الغزالات بناحية سبك فى عام ١٨٣٥ امام الديوان بتوريد خمسة قناطر من الغزل كل شهر (٨٢) .

ولعبت مصلحة الانوال التابعة لديوان الاقليم فى عصر محمد على ، دورا ملحوظا فى هذه الصناعة . اذ كانت تقوم بتوزيع الانوال على المقرازين ، كما كانت تقوم بتوزيع المرتبات عليهم ، نظير ما قاموا به من الأعمال . وكان يتولى رئاسة هذه المصلحة ناظر من الأتراك يعاونه صراف من الاقباط أو اليهود . وفى شبين الكوم كان على اغا يتولى عام ١٨١٨ نظارة هذه المصلحة ويعاونه يوسف اليهودى (صراف الانوال) (٨٤) . وفى عام ١٨٢١ افتتح على اغا (ناظر الانوال) نيابة عن محمد على باشا دارا بها العديد من الانوال للمقرازين فى (ناحية بى العرب) ، واصبحت هذه الانوال تدار لمصالح الحكومة (٨٥) . كما التزم مشايخ عدة نواحى فى الاقليم عام ١٨١٩ هى حنوف والبايجور وابيار ومحلة مرحوم واشمون لناظر الانوال بإدارة الانوال لانتاج اصناف الاقمشة اللازمة من المستان والصوف والفل أى الخيش وتوريدها الى شون الأقمشة (٨٦) .

وقد سمح الباشا فى الثلاثينات من القرن التاسع عشر لبعض الخواجات الشوام باحتكار صناعة الغزل والنسيج فى الاقليم ، بعد

ان يحصلوا على امتياز منه بذلك ، فيقومون باقراض وكلاء القزازين مبالغ مالية ويتسلمون فى المقابل كميات الغزل المتفق عليها . ويقوم هؤلاء الخواجات بدورهم بنقل هذا الغزل أو الاقمشة الى الاسكندرية اذ كان هؤلاء الخواجات يعملون بوصفهم وكلاء للمصدرين الأجانب(٨٧) .

ففى عام ١٨٢٥ على سبيل المثال تسلم وكلاء عدة نواحى فى الاقليم فى الفرستق ورسرنا والواط من الخواجة حنا الزنانيورى الشامى وشركاه مبالغ مالية كبيرة تقدر بنحو ١٠٢٣٠ قرشا و ١٤ نصف فضة ، لتوزيعها على الغزالين فى هذه النواحى فى مقابل تسليم غزل كثان وأجرة تبيض ، وتم بعد ذلك نقل هذه الكميات مع اصناف الاقمشة الأخرى مثل الشيلان ومئات المقاطع فى المراكب لتوصيلها الى الخواجه روستى(٨٨) .

وهكذا كانت صناعة الغزل والنسيج فى ظل سياسة الاحتكار فى الاقليم تجرى بطريقتين الأولى ، ان يحصل وكلاء القزازين على المادة الخام من شئون الحكومة ويتم توزيعها على القزازين فى القرى والنواحى ، ثم يقوم هؤلاء بتسليمها بعد تصنيعها الى شئون الحكومة مرة ثانية ، بعد ان يتأكد موظف الحكومة فى الشونة من انها من نفس المادة الخام وبالمواصفات المتفق عليها . والثانية ، ان يحصل وكلاء القزازين على الاموال من محتكر الغزل فى الاقليم والحاصل على امتياز بذلك من الحكومة ، فى مقابل ان يتم تسليم كميات الغزل والاقمشة المتفق عليها بين المحتكر وكلاء القزازين .

وقد لعبت شئون مبيع الاقمشة فى الاقليم ايضا دورا هاما فى هذا المجال ، اذ كانت تقوم بعرض الاقمشة بفرض بيعها للراغبين ، فكان يتردد عليها المشترون من كل انحاء مصر ، كما كانت تقوم بنقل كميات كبيرة من هذه الاقمشة الى القاهرة . وتدل الوثائق

ان اقليم المنوفية كان ضمن ثلاثة مراكز رئيسية فى الوجه البحرى تنتج انواعا متميزة من الأقمشة هى المحلة الكبرى وسمنود وشبين الكوم ، وأن تجار اقاليم الغربية والدقهلية والقليوبية كانوا يتربدون عليه بغرض شراء هذه الأقمشة لجودتها . ففى ١٨١٨ على سبيل المثال اشترى أحد تجار الأقمشة من أهالى فوه من شونة شبين الكوم مئات المقاطع من القماش بثمن قدره ١١٨١٧ قرشا روميا ، واشترى آخرون عام ١٨١٩ من المحروسة - القاهرة - آلاف المقاطع من الأقمشة مقابل مبلغ قدره مليون فضه (٨٦) .

وفى عصر محمد على انشئ مصنع غزل ونسيج شبين الكوم ، وكان يطلق عليه اسم (فوريقة شبين الكوم) ، الذى قام بدور كبير لخدمة سياسة الحكومة ، وكان يضم سبعون دولا و ثلاثون محلا (مشطا) لنسج القطن والكتان (١٠) . ويعمل به عدد كبير من العمال من نواحى وقرى الاقليم ، ففى عام ١٨٤٤ كان به مئات من نواحى شبين الكوم (١٥٦ عاملا) ، والمصلحة (٤٨ عاملا) ، والمائى (٥٠ عاملا) ، ويتولى الاشراف عليه ناظر المصنع (١١) .

وبالرغم من ذلك فانه - فيما يبدو - ان الحكومة كانت تتولى جمع هؤلاء العمال من هذه القرى والنواحى على غير رغبتهم ، اذ تبين الوثائق ان أعدادا منهم كانت تنتظر اقرب فرصة للهروب ، لأنهم كانوا يفضلون العمل فى الحقول على العمل فى الفوريقة فتسجل الوثائق عام ١٨٤٤ هروب عدد منهم وان الحكومة تسعى للقبض عليهم وتسليمهم الى ناظر المصنع (١٢) .

وكانت الادارة تلجأ حين القبض على هؤلاء الهاربين من العمل فى صناعة الغزل الى ايداعهم سجن داخل المصنع ، ولايسمح لهم بالخروج شأنهم شأن غيرهم من الذين يعملون فى المصنع الا بعد فترة ، اذ يذكر خطاب وكيل الاقليم الى مشايخ نواحى شبرا بلولة

والبثانون وكمشيش والمائ وكقر رماح والعامرة وسنجرج والدلاتون
فى عام ١٨٤٤ ان هناك نحو ١٦ نفر من هذه الفواشى سجنوا
بالمصنع ، وانه من الضرورى تأكيد الضمان عليهم حتى يسمح لهم
بالذهاب والايب شائهم شان غيرهم من الانفار الذين يعملون
بالمصنع(١٣) .

والواقع ان هروب هؤلاء من العمل فى المصنع لم يكن بسبب
تفضيل العمل فى الحقول على العمل فى المصنع فحسب ، ولكن
بسبب انخفاض الاجور ايضا ، فضلا عن ان هذه الاجور كانت تخصم
منها الضرائب المقررة عليهم(١٤) . لذلك رأت الحكومة ان تجبر
النسوة والفتيات على الالتحاق بالعمل فى المصنع جنبا الى جنب
مع الرجال ، وتشير الوثائق الى ان هؤلاء النسوة كن يلجأن ايضا
الى الهرب شائهن شان الرجال(١٥) .

ولاشك ان جمع العمال من قراهم والحاقهم بالعمل فى المصنع
باسلوب السخرة ، وتحول هؤلاء الى عمال مأجورين يعملون لمصلحة
الباشا وحده ، فضلا عن تغير اسلوب العمل من الاعتماد على
الانوال الخشبية البدائية الى الصناعة الحديثة التى تعتمد على
الدوالي وبوامشاط الحليج والعدد ، قد ترك أثارا سلبية على صناعة
الغزل والنسيج فى الاقليم ، فتعرضت هذه الصناعة للتدهور بعد ان
كان لا يكاد يخلو منزل - على نحو ما اشرنا - من وجود ائوال
للفزل ، مما يجعلنا نقطع بأن سياسة الاحتكار قد ادت الى القضاء
على هذه الصناعة تقريبا فى الاقليم لصالح الحكومة بعد ان انتهى
الحافز الفردى عند الاهالى فى الاقليم .

اما فى متوف وهى المدينة الثانية فى الاقليم بعد عام ١٨٢٦
وانتقال عاصمة الاقليم الى شبين الكوم ، فقد كانت توجد « مبيضة
للفزل » ، تابعة لديوان الاقليم(١٦) . وهى عبارة عن منشأة لتبييض

الغزل ، بواسطة الواح واسطوانات مخصصة • وتضم عددا كبيرا من العمال ذوي الخبرة والدراية • وكان يتردد على هذه المبيضة وكلاء القزازين من المناطق المجاورة (١٧) • ويتولى الاشراف عليها (ناظر) يعاونه موظفون مهمتهم محاسبة الوكلاء عما قاموا به ، وتحديد التزاماتهم للديون (١٨) •

وكانت هذه « المبيضة » تنتج انواعا مخصصة من الاقمشة تختلف عما تنتجه مصانع غزل المحلة الكبرى وسمنود وزفتى وميت غمر والمنصورة وغوه وسمنهور ورشيد (١٩) • اذ كانت هذه الاقمشة ذات سمك معين وتتميز بالجودة والدقة والانتقان ، وكانت تنتج ما يحتاجه الاقليم والباقي للتصدير • ولكى تضمن الحكومة عدم الخروج على سياستها الاحتكارية التى تقضى بانتاج انواع معينة من الاقمشة اخضعت هذه الاقمشة للرقابة الشديدة ، فكانت تدعى شيوخ طائفة هذه الصناعة الى « ديوان الاقليم » لكى يؤكدوا التزام « المبيضة » بالتعليمات فى هذا الشأن ، ففى عام ١٨٤٥ على سبيل المثال حضر الى ديوان الاقليم مشايخ هذه الصناعة ومعهم ٤٥ من القزازين للاقرار بان الاقمشة التى تم ضبطها فى الاسواق مطابقة للمواصفات التى قررتها الحكومة وتحمل الاختتام الخاصة بها (١٠٠) •

ويتصل بهذه الصناعة وجود عدد من الكرخانات، أى محلات النيلة التى كانت تقوم بصباغة هذه الاقمشة بعد غسل الغزل وتبييضه ، والنيلة هى الصبغة التى كانت تجلب خصيصا من بلاد الهند لهذا الغرض ، ويقوم الديوان بتوزيعها عن طريق « شون الاقليم » على طائفة الصباغين ، الذين يترأسهم شيخ هو « شيخ الصباغين » ، الذى يلتزم امام «نظار الشون» بتوريد اثمان هذه الصبغة الى « خزانة الاقليم » خلال مدة محددة • فقد تسلم ، على سبيل المثال شيوخ طائفة الصباغين من عدة نواح من شسون مليج ومنسوف وشبين الكوم فى سنوات ١٨٢٠ و ١٨٣٥ و ١٨٤٨ الكميات المقررة ،

فى مقابل رد اثمانها الى خزانة الاقليم (١٠١) . وفى ناحية منوف وحدها كان يوجد عام ١٨٤٨ نحو ٢٨ مصبغة للنيلة الهندى تسلم اصحابها ٨٩ اقة من هذه الصبغة بمبالغ تقدر بـ ٤٨١٧ قرشا و ٥ نصف فضه (١٠٢) . كذلك كانت توجد مصابغ عديدة فى نواح اخرى من الاقليم ، هى « ساقية النقصدى » و « ابوكلس » و « شما » و « المشط » و « كفر فيشا » و « شنشور » و « بهواش » و « شنوان » (١٠٣)

وكان استيراد هذه الصبغة حكرا على الحكومة ، فتتولى جلبها من ميناء الاسكندرية فى المراكب النيلية الى الشون فى الاقليم وتتخذ العديد من الاحتياطات لكى تضمن عدم حدوث مخالفات فى هذا الشأن بحيث تضبط الاسعار فى الاسواق ، فيتم التنبيه على طائفة الخياطين بعدم قبول اقمشة خالية من الاختام التى تحمل دمغة الميرى ، كما ترسل البصاصين الى الاسواق (وهم افراد الشرطة السرية أو الجواسيس) لضبط المخالفين . وتسجل وثائق الاقليم ، ان البصاصين فى اسواق عدة نواح منها منوف وتقا قاموا عام ١٨٣٥ بالتفتيش على الأقمشة الموجودة وهى الملايات والبفته وغيرها وانهم ضبطوا عددا من المخالفين (١٠٤) .

وترتب على هذه السياسة الاحتكارية ضبط الاسعار فى الاسواق بما فى صالح الحكومة ، ولكنها من ناحية اخرى جعلت الصباغين ليمسوا احرارا فى اعمالهم فازدادت الاسعار على الفلاحين خصوصا ، فلم يعد بإمكانهم شراء الاقمشة ذات الالوان الزاهية ، واقبلوا على شراء الرديئة ، المطروحة باثمان زهيدة .

كذلك احتكرت الحكومة صناعة الخيش ، وهى من الصناعات المحلية الهامة فى الاقليم فهى لازمة لتعبئة الحاصلات الزراعية وغيرها والتى تستخدمها شون الحكومة وفى حاجة ماسة اليها لاتمام عمليات نقل المحاصيل من الاقليم الى القاهرة والاسكندرية ،

وفى الاقليم بادرت الحكومة الى جعل العمال فى هذه الصناعة - ويطلق عليهم الفلانة - أو الخيوطية - يوجهون انتاجهم من قبل الخيش لخدمة اعمال التعبئة فى الشون مقابل اسعار محددة لهم يصرفونها من خزينة الاقليم ، فتدل الوثائق على تردد اعداد كبيرة من الفلانة فى الثلاثينيات والاربعينيات على خزانة الاقليم بغرض تقاضى حقوقهم ، نظير كميات الخيش الضخمة من احتياجات شون الميرى(١٠٥) . كما تدل على انزعاج الحكومة بسبب نقص توريد الخيش اللازم اليها ، لأنه فى هذه الحالة سوف يحدث تأخير فى نقل المحاصيل المقرر توريدها ، ففى عام ١٨٤٥ ، على سبيل المثال ، أعرب الباشا عن قلقه الى حاكم الاقليم من التلوث الناتج عن عدم ارسال كميات كبيرة من محصول القمح والكتان والقطن ، وذلك بسبب النقص فى الفوارغ المصنوعة من الخيش وأمر بارسال كميات كبيرة منها فوراً من العاصمة فى مراكب مخصوصة لهذا الغرض(١٠٦) .

أما صناعة الحصير فقد كانت أيضاً من الصناعات القيمة المزدهرة فى الاقليم فى عصر محمد على ، وكان الحصير يصنع من الصغار المغراوى ، وهو لازم على نحو ما هو معروف لفرش المنازل والبيوت ودور العبادة ، وطائفة الحصرية كانت موجودة فى العديد من النواحي والقرى ، أهمها منوف إذ كان بها عدد كبير من أفراد هذه الطائفة الذين كانت لهم شهرة فى هذه الصناعة إذ كانت تصدر كميات كبيرة منه ذو الجودة العالية الى الإستانة عاصمة الخلافة العثمانية فى عصر محمد على ، فقد اتفق أمين اغا الاسلامبولى - أحد اغوات الديوان فى الاقليم ، على سبيل المثال عام ١٨٤٨ مع شيوخ طائفة الحصرية فى منوف على توريد كميات كبيرة من الحصير اللازم لفرش القصور السلطانية فى الإستانة العليا مقابل مبلغ ١٤٠٠٠ قرش رومى(١٠٧) .

أما صناعة الزيوت والسيرج والمسلى فقد كانت ذات أهمية قصوى فى الاقليم ، بسبب انتاج بنور الكدان والقطن والسمسم وغيرها بكميات وفيرة . لذلك انتشرت معاصر الزيوت وصناعة المسلى والسيرج فى نواحى وقرى الاقليم . وخضعت هذه المعاصر للاحتكار الحكومى ، اذ كان للحكومة وحدها حق السداح باداره المعاصر مقابل الحصول على الارباح المقررة التى يقوم بدفعها الملزمون الى نىوان الاقليم (١٠٨) .

وتسجل وثائق الاقليم خلال فترة البحث تفاصيل كثيرة عن أسلوب ادارة معاصر الزيوت والسيرج فى الاقليم فى نواحى شبين الكوم ومنوف وابيار ، ودور شيوخ البلاد ، فقبل ان يتسلم الملزمون معاصر الزيوت يضمنهم شيوخ البلاد فى سداد اى مبالغ فى حالة التأخير عن السداد . ويحصل الملزمون على البذور اللازمة من الشون او يحصلون على اموال من خزانة الحكومة لشرائها . فقد ضمن شيوخ منوف عام ١٨٢٨ افراد طائفة الزيائتين فى ادارة معاصر الزيوت والوفاء بالالتزامات الحكومية المقررة ودفع الغرامة بدلا منهم عند التأخير فى السداد (١٠٩) .

وكانت طائفة الزيائتين من اكبر الطوائف فى منوف وشبين الكوم . ففى منوف وحدها ، كان يوجد ، كما يقول على باشا مبارك ، سبع معاصر للزيوت (١١٠) . ويستنبط من وثائق الاقليم ، أن هذه الصناعة كانت اكثر ازدهارا من قبل (١١١) . فقد كانت منوف وشبين الكوم تصدران كميات كبيرة من الزيوت على المراكب النيلية الى نواحى رشيد ودمياط والاسكندرية والقاهرة (١١٢) .

ولكن هذه الصناعة اخذت فى التدهور فى ظل الاحتكار الحكومى بعد أن أصبحت معاصر الزيوت مملوكة للحكومة ، فتضاءلت كميات التصدير الى الاقاليم المجاورة او العاصمة

والاسكندرية • مما دعا الحكومة الى اجراء تحقيق مع شيوخ طائفة المعصرانية فى ١٨٤٨ حول اسباب تدهور هذه الصناعة ووسائل النهوض بها (١١٢) •

مما سبق يتبين لنا ان سياسة الحكومة فى مجال الصناعة فى الاقليم فى عصر محمد على قد فشلت بسبب الاحتكار الذى ادى فى النهاية الى تدهور الصناعات الاهلية وتوقف بعضها فى بعض الاحيان •

الاحتكار فى مجال التجارة

قامت سياسة محمد على بعد ١٨١٢ على التوسع فى التجارة ، بعد ان حقق الاستقرار السياسى فى البلاد ، وبدأت تتدفق الفلال بكميات كبيرة على صوامع الحكومة نتيجة احتكار المحاصيل الزراعية كما رأينا من قبل •

ولكى يضمن الباشا تحقيق اكبر فائدة من احتكار الحاصلات الزراعية المطلوبة من الاقليم ، لجأ الى نفس الأسلوب فى مجال التجارة ، ففضى على حرية التجارة • ولم يعد لحرية التجارة فى اقليم المنوفية فى عهده أى وجود • واستخدم هذه الطرق لكى يصل الى هدفه :

١ - احتكار تصدير الغلال

كانت الحكومة هى التاجر الوحيد الذى له الحق فى بيع محاصيل الاقليم الزراعية ، اذ ان محمد على ادرك ان بإمكانه بيعها بأسعار مرتفعة ارتفاعا غير عادى فى الاسواق الاوربية ولكنه كان ملتزما فى نفس الوقت بتموين استانبول بالقمح بأسعار حكومية محددة • لذلك قامت سياسته على التوسع فى عمليات تصدير الغلال

الى اوربا ، بالاضافة الى ارسال كميات صغيرة جدا الى استانبول ، بالرغم من ان الحكومة فى استانبول كانت تحظر تصدير القمح الى خارج الامبراطورية العثمانية •

وحتى يتحقق من استمرار تدفق الغلال من الاقليم على صوامع القاهرة والاسكندرية للتصدير ، قام بتوجيه الأوامر بالتوسع فى زراعة المحاصيل اللازمة للتصدير ، واعاد تنظيم الادارة لتتلاءم مع الوضع الجديد ، واصبح حكام اقليم المنوفية ابتداء من عمر بك فى عام ١٨١٦ حتى عبد الله بك فى اوائل الاربعينات مسئولين عن تنفيذ هذه السياسة بدقة • ويتبين من وثائق الادارة آنذ ، ان الباشا كان حريصا جدا على ان يتولى رجاله فى الاقليم مواصلة سياسته الاحتكارية الرامية الى نقل وضمان وصول كميات الغلال المقررة الى موانئ التصدير فى مواعيدها (١١٤) •

ويتبين ايضا من وثائق الاقليم ، ان هؤلاء الحكام قاموا بتنفيذ هذه السياسة التجارية على وجه الدقة • فقد احتكروا المواصلات التى كانت تتولى نقل الحاصلات الزراعية من الاقليم الى موانئ التصدير فى بولاق والاسكندرية • وقاموا ببناء اسطول من المراكب التجارية الكبيرة التى كانت تحمل كميات كبيرة من الغلال ، وكانت هذه المراكب النيلية مملوكة لهم ، وتعرف باسم « مراكب الباشا » (١١٥) • التى تعمل وفق نظام دقيق ، فيعمل عليها عدد من نوى الخبرة – وكان اغلبهم من الوجه القبلى – ويتصرفون بالامانة • وهم فى العادة يتقاضون اجورهم من صراف الاقليم فى شبين الكوم بعد ان يحملوا اليه ايضا لتدل على وصول كميات الغلال المدونة الى الموانئ (١١٦) •

وتولى هؤلاء الحكام فى الاقليم كذلك تنفيذ سياسة الحكومة الاحتكارية من أجل بيع الغلال فى الاسواق الأوربية بأسعار مرتفعة

وذلك عن طريق وضع سعر منخفض للقمح فى الاقليم بالمقارنة
باسعار التصدير ففى عام ١٨١٠ كان سعر أردب القمح لايزيد عن
٢٢ قرشا فى أسواق الاقليم ، على حين كان سعره ١٠٠ قرش فى
اسواق التصدير(١١٧) .

ولاشك ان هذا التفاوت الكبير فى الاسعار كان له دلالة اكيدة
هى ، انه سوف تتعرض اسعار القمح فى اسواق الاقليم للتغير
المفاجىء ، بفعل سيادة حكومة محمد على فى التصدير الى الخارج
فقد أخذت بالفعل اسعار القمح فى الاسواق الداخلية
فى الاقليم تواصل ارتفاعها التدريجى من ٢٢ قرشا الى ٥٤ قرشا
للأردب عام ١٨٤٥ ، وارتفع فى العام التالى الى ٧٢ قرشا ، بما
ينوء به كاهل المستهلك المحلى . مما ترتب عليه لجوء الفلاحين الى
اخفاء محاصيلهم بعد ان ادركوا قيمة الاسعار المنخفضة للقمح
فى الاسواق الداخلية بالمقارنة باسعار التصدير(١١٨) .

وترتب على هذه السياسة الاحتكارية فى مجال التجارة نتيجة
اخرى هامة ، هى تدهور احوال التجار المحليين ، الذين لم تكن
لديهم القدرة على مناقشة الحكومة . وتدل وثائق الاقليم ان الحكومة
لجأت ايضا الى تحديد كميات الخلال التى ينبغى أن يحصل عليها
هؤلاء التجار المحليين من شئون الاقليم بحيث لاتلحق اية اضرار
بعمليات تصدير القمح الى أوروبا ، ففى عام ١٨٢٩ على سبيل
المثال تلقى حاكم الاقليم امرا من ديوان الباشا فى القاهرة يقول فيه
« انه لايسمح بالتصرف فى أى كميات من الخلال من وراء ظهره ،
وانه وحده هو الذى يقرر مقدار الخلال التى تصرف الى التجار فى
الأسواق ، وان كامل القمح المتبقى يرسل الى موانئ
التصدير »(١١٩) .

ولم تكن الحكومة تسمح بدخول الاسواق فى الاقليم الا للتجار

الحاصلين على امتياز للاتجار فى سلعة معينة ولدة محددة ، وهم فى العادة ممن يحظون برضا الباشا ، أمثال حنا زنا نيرى الذى اشربنا اليه من قبل ، وجرجس الطويل ، والخواجة اليونانى « توسيج » ، الذين احتكروا سلعا مثل القمح والكتان والسمسم . والآخر قام باحتكار انتاج الاقليم كله تقريبا عام ١٨٢٩ (١٢٠) . كما احتكر جرجس الطويل انتاج نحو الفين اردب من انتاج القمح عام ١٨٢٩ (١٢١) . وكان هؤلاء التجار يمتلكون شونا للغلال فى الاقليم يتم تجميع الغلال بها ، كما احتكروا بعض المراكب النيلية التى تنقل هذه الغلال الى الثغر (١٢٢) .

وهكذا نرى ان الحكومة احتكرت تجارة الغلال فى الاقليم ، والتى كانت مطلوبة فى الاسواق الخارجية واتاحت للتجار الشوام واليونانيين أيضا الفرصة لممارسة الاحتكار .

٢ - التصف فى تحديد أسعار السوق

تدهورت أسواق الاقليم بشكل ملحوظ فى ظل سياسة الاحتكار الحكومى ، فيلاحظ بسهولة من وثائق الاقليم عدم الاستقرار فى الأسعار . اذ كانت تعتمد بصفة اساسية على رغبة الحكومة ، وذلك أمر طبيعى فى ضوء سياسة الحكومة فى المجال الزراعى ، طالما ان الحكومة تهدف الى تحقيق ارباح ضخمة فى النهاية . وتدل أسعار اسواق شبين الكوم ومنوف - وهما اكبر اسواق الاقليم - على دور الحكومة فى تحديد الأسعار بهما وسيطرتها التامة عليها ، اذ لايجوز للتاجر تحديد أى سعر بل يكون ملتزما بالأسعار المقررة ، ويتعرض للعقاب كل الخارجين عليها ، ويتبين من تقرير قدمه التجار عن الغلال والمواد الغذائية الاخرى عام ١٨٤٥ دور الحكومة فى التحكم فى الأسعار فى اسواق الاقليم فى سوق مدينة شبين الكوم كانت الأسعار على النحو التالى (١٢٣) :

(بيان اسعار ١٦ جمادى الاولى ١٢٦١ هـ / ١٨٤٥ م)

قمح شبينى	٥٤	قرشا للأرب
قمح فيه شعير	٥١	قرشا للأرب
شعير	٢٧	قرشا للأرب
فول	٢٩	قرشا للأرب
عدس	٤٨	قرشا للأرب
مسلى	٢٠	قرشا للقنطار
عسل ابيض		قرش واحد للأقة
عسل اسود	٢٥	نصف فضه للأقة

(بيان اسعار ذى القعدة ١٢٦١ هـ / ١٨٤٥ م)

قمح شبينى	٧٢	قرشا للأرب
شعير	٤٢	قرشا للأرب °
فول	٧٨	قرشا للأرب -
بذر كتان	١٥٠	قرشا للأرب °
برسيم	٤٢٢	قرشا للأرب °
مسلى	٢	قرش للأقة

وفى ناحية منوف جاء فى تقرير التجار عن الاسعار فى نفس
الفترة ان الاسعار فى السوق على النحو التالى (١٢٤) :

القمح	٦٦	قرشا للأرب
الفول	٤٥	قرشا للأرب
المسلى		قرش واحد و ٣٠ نصف فضه للأقة
الكتان	٧٠	قرشا للقنطار °

وبالرغم من ذلك فقد كانت هناك مظاهر للتلاعب فى الاسعار داخل هذه الاسواق مما كان يحمل الحكومة بين الحين والآخر على إصدار القرارات التى تهدد فيها التجار بأن التلاعب فى الاسعار سوف يعرضهم لاشد ألوان العقاب (١٢٥) .

وقد ترتب على ذلك عدم استقرار قيمة النقود فى الاسواق ، والواقع ان الحكومة لم تكن تسمح بأى تلاعب فى أسعار العملة لأن ذلك سوف يؤثر تأثيرا سيئا على وضعها المالى بصفة عامة ، لذلك أصدرت قرارات فى عام ١٨٢١ تندد بالتلاعبين فى أسعار العملة وتطلب من الصيارفة والتجار بأن يبتعد أولئك الذين تجاسروا على ذلك عن سلوكهم لأنهم بذلك يؤثرون - على حد تعبير الوثيقة - « على أسباب عباد الله ، أى أرزاقهم ، والتحصيلات الميرية وإن يلتزموا بما نظمته الحكومة فى هذا الصدد ، وهو ٢٧ قرشا للمحبوب البنقى و ١٣ قرشا للمحبوب الاسطنبولى ، و ١٢ قرشا للمحبوب المصرى (١٢٦) » .

ولاشك ان التحكم فى أسعار الاسواق أدى فى النهاية الى التأثير على عملية الانتاج الزراعى فأصابه بالتدهور ، فضلا عن الاضرار التى تعرض لها تجار الاقليم بسبب هذه السياسة القائمة على التصف فى تحديد الاسعار .

٣ - احتكار محلات البيع التجارية

خضعت أيضا محلات البيع التجارية فى مدن الاقليم لاساليب الاحتكار الحكومية فقد لعب ديوان المبيع ، وهو ديوان حكومى فى شبين الكوم منذ عام ١٨٢٦ الدور الاساسى فى حركة البيع داخل الاقليم . وكان هذا الديوان يعتبر المتاجر الأولى فى الاقليم آنذ : ان كان يتولى الاشراف عليه موظف حكومى هو صراف خزانة المبيع

يلجأ اليه التجار في كل معاملاتهم التجارية للحصول على مايلزم محلاتهم من البضائع وعرضها للبيع . وفي عام ١٨٢٦ كان المعلم اسحاق اليهودي يتولى رئاسة هذا الديوان ، ثم أعقبه الخواجة كركور الأرمني (١٢٧) .

وفي العادة توجد سجلات في هذا الديوان ، تحتوى أسماء تجار الاقليم وأصحاب المحال به ، وقرين كل واحد منهم صفحة تتضمن ما يحصل عليه من البضائع وما سنده وما عليه من ديون وما يستحقه من اموال . وتسجل وثائق الاقليم تفاصيل هذه المعاملات بين الحكومة ومحلات التجارة به ، والتي يتبين منها احتكار هذا الديوان لكل صور المعاملات التجارية والبيع خصوصا مع تجار الاقمشة ، حيث كانت صناعة الغزل - على نحو ما رأينا من قبل - رائجة . وهناك أسماء بارزة في هذه التجار كانت صلاتها التجارية واسعة مع هذا الديوان ، وهم من كبار التجار انشد في شبين الكرم أمثال محمد الشال وعلى حنوت وأحمد الزمك (١٢٨) .

ويعتبر رئيس هذا الديوان مسئولا أمام حاكم الاقليم ، ويقوم الأخير باستدعائه من أن لآخر ومعه عدد من شيوخ التجار ليتبين مدى الالتزام بالاسعار التي حددتها الحكومة لبيع الاقمشة ، ففي عام ١٨٢٧ جاء في تقرير هؤلاء أمام الحاكم ما يدل على التزامهم بالاسعار المحددة لبيع الاقمشة حسب درجة الجودة (١٢٩) .

وكثيرا ما كانت تنشب النزاعات والخصومات بين الديوان وتجار الاقليم ، ففي فترة تولى المعلم اسحاق اليهودي رئاسة هذا الديوان على سبيل المثال ، تدل الوثائق على أنه كان مدينا لتجار وصناع الاقمشة في الاقليم ، وأنه كان عاجزا عن سداد هذه الديون ، بعد خلع من منصبه عام ١٨٢٧ بسبب تأخره في سداد ما عليه من التزامات حكومية . وان هؤلاء التجار رفعوا عليه دعاوى قضائية

للمطالبة بحقوقهم المالية ، واستخدموا معه كل الاساليب الممكنة لاستردادها ، والتي من بينها اللجوء للبasha فى العاصمة وحاكم الاقليم ، وتمكنوا من استرداد هذه الحقوق بعد أن اضطر اسحاق الى بيع كل ممتلكاته ومقتنياته فى الاقليم (١٢٠) .

اما تجار الدخان ، فقد كانوا يعتمدون ايضا على هذا الديوان عن طريق شئون الاقليم التابعة له ، إذ احتكرت الحكومة هذه التجارة وكان التجار يحصلون على مايلزم محلاتهم من الدخان التركى ، بعد موافقة الديوان . وكان فى الاقليم عدد من تجار الدخان الذين كانت لهم معاملات مالية واسعة مع الديوان امثال عبد الحى ابو شنب الداخنى وغيره (١٢١) .

وكانت تجارة الملح ، ويطلق عليه المصلح محتكرة ايضا ، ويلتزم بها أحد الأرمن ، ويدعى جرابيت الأرمنى عام ١٨٤٨ ، ملتزم الملاح ، وكانت له معاملات مالية وتجارية واسعة مع تجار الملح فى الاقليم . امثال ابراهيم سيف ، ناحية شبين ، ، احمد ابو النصر « ناحية منا وهله » ، وسيد احمد الهوارى (ناحية المصلحة) وغيرهم (١٢٢) وكان الملح يجلب على المراكب النيلية من دمياط الى شبين الكوم ، ثم يوزع على هؤلاء التجار (١٢٣) .

اما محلات الصاغة فى الاقليم ، فقد كانت مملوكة لعناصر من اليهود والاقباط فى هذه الفترة ، وهناك عديد من التجار البارزين . امثال الخواجه ابراهيم يعقوب اليهودى وعطية المسلمانى وغيرهم (١٢٤) .

ولاشك أن هذه المحال التجارية فى الاقليم كانت تعاني من القيود التى فرضتها سياسة الاحتكار الحكومية ، لذلك لم تكن هذه المحال - وهى قليلة على درجة كبيرة من الازدهار .

وهكذا احيطت الحركة التجارية فى الاقليم بالقيود التى فرضتها الحكومة ، مما ادى الى تدهورها فى النهاية • وظل الطابع الزراعى تبعا لذلك هو الاطار المميز لنشاط وحركة السكان • بالرغم من ان هذه الموارد الزراعية كان يمكن ان تؤدى - فيما لو لم تحد سياسة الاحتكار من النشاط وحركة التجار - الى قيام مراكز تجارية كبيرة فى المدن • واعتقائنا ان سياسة الاحتكار الحكومية قد قتلت كل همة فردية وابت الى ان يقبض الناس ايديهم عن العمل ، وخلقت مناخا يعتمد فيه الافراد على الحكومة حتى انعدمت كل دواعى التطور فى المجال الاقتصادى ، وتحول اقليم المتوفية فى النهاية شأنه شأن باقى اقاليم مصر الى مجرد مزرعة شاسعة من املاك الحكومة •

الهوامش

(١) ابراهيم جمال الحامى : الاقوال الجلية فى اختصاص الحاكم
الاهلية ج ١ ، ديباجة ص ، ط . مطبعة الحروسية عام ١٨٩٤م .

(٢) جب ويوون : المجتمع الاسلامى والقرب ج ١ ص ٣٥ (مترجم) .
(٣) نفسه ص ٣٧ .

(٤) يلاحظ ان كلمة « اشهادات » وهى من الادلاء بالشهادة من الكلمات
التي لازالت سائدة وتتردد فى الحياة اليومية فى كافة المعاملات . وهى غير
الحلف ، اذ الاخيرة اداة لقسم . وكافة الوثائق الواردة فى عضابط الحاكم
الشرعية الخاصة بالاشهادات تستخدم هذه الصيغة . انظر بغاثر وسجلات
محاكم الاقليم ، الخاصة بالاشهادات .

(٥) انظر سجلات المحاكم الشرعية ، على سبيل المثال سجل رقم (٣)
غرة رجب ١٢٣٦هـ - ١١ رمضان ١٢٣٦هـ / ١٨٢٠م ، سجل رقم (٤) ٢٠
شعبان ١٢٣٧هـ - آخر جماد الثانى ١٢٣٨هـ / ١٨٢١ ، ١٨٢٢م ، سجل رقم
(٥) ٢٠ شوال ١٢٣٨هـ / ١٢ صفر ١٢٣٩هـ ، ١٨٢٢ / ١٨٢٣م .

انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٢٠ - ١٢٤٦هـ / ١٨٢٠م .

(٧) نفسه ، سجل رقم ٣٤ - ١٢٤٧هـ / ١٨٢١ م .

(٨) نفسه ، سجل رقم ٤٢ (لثمانات) - ١٢٥١هـ / ١٨٢٥م .

- (٩) نفسه ، سجل رقم ٢ أول محرم ١٢٢٥هـ - ١٦ جماد أول ١٢٣٥هـ /
 • ١٨١٩ م .
- (١٠) محكمة منف - اى منوف - مضبطة تاريخ أول مادة ١٢٦٨هـ رقم
 ٥٤٧ عين ٢٢٢ مخزن ٤٦ • (دار الوثائق القومية) •
- (١١) محكمة مديرية المنوفية ، سجل رقم ١٧ للفترة من ١٧ جماد ثانى
 ١٢٤٣هـ - ٣١ جماد ثانى ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م •
- (١٢) محكمة منوف الشرعية (مبيعات) سجل رقم (٤٤) عام ١٢٥٤هـ /
 • ١٨٢٨ م .
- (١٣) انظر لغاتر تعداد النفوس • على سبيل المثال دفتر ٥٧ (ل/٨/
 • ١٨٤٨م (٥٤/١٢٢)
- (١٤) محكمة مديرية المنوفية ، سجل رقم (١) ٥ رمضان ١٢٢٤هـ /
 • ١٨١٨ م .
- (١٥) نفسه ، سجل رقم ٤٣ (فرمانات) عام ١٢٥١هـ/١٨٣٥م •
- (١٦) نفسه وسجل رقم ٤٤ محكمة منوف (مبيعات) عام ١٢٥٤هـ /
 • ١٨٢٨م ، ومحكمة مديرية المنوفية رقم ٤٧ عام ١٢٥٢هـ/١٨٣٧م •
- (١٧) انظر سجلات الادارة المحلية (صادر) مديرية المنوفية مسجل
 ل/٨/٢ فى ١٢ جماد أول ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م •
- (١٨) مضبطة منوف • محكمة مركز منوف مضبطة (مبيعات) ١٢٧١هـ
 سجل ٥٤٩ عين ٢٢٢ مخزن ٤٦ •
- (١٩) نفسه •
- (٢٠) جابرييل باير : مرجع سابق ١٤ •
- (٢١) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٥٧ عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م
- (٢٢) نفسه سجل رقم ٣٠ عام ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م •
- (٢٣) نفسه سجل رقم ٤٣ (فرمانات) عام ١٢٥١هـ/١٨٣٥م •
- (٢٤) نفسه •

(٢٥) نفسه .

(٢٦) محكمة منوف ، سجل رقم ٤٤ عام ١٢٥٤هـ/١٨٣٨ (مبايعات) .

(٢٧) انظر دفاتر ديوان المعية السنية تركى (عربى - مترجم) ١/١٣/٤
الجوابات والاوامر الكريمة غرة رمضان ١٢٥٠هـ/١٨٣٤ م .

(٢٨) نفسه ١/١٣/٤ ٢٨ رمضان ١٢٥٠هـ/١٨٣٤ م .

(٢٩) نفسه . ١/١٣/٥ ١٦ ذى الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٣٥ م .

(٣٠) نفسه . سجل من ١/١٣/١٠ و بيان الكشوفات اللازم جلبها
من طرف مدير المنوفية فى سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧ م .

(٣١) وكلمة « جورنالجية » مستعارة من اوروبا نسبة الى الجورنال
بمعنى السجل اليومى ، وتذكر أيضا هيلين ريفلين « انه لا توجد معلومات
تفصيلية عن ديوان عموم التفتيش ، وانه بعد اقامته ، ربما فى اواسط
العشرينات حدثت عملية تغييرات جذرية فى الادارة المحلية المصرية ، وانه
كان هناك « ديوان جورنال وجه بحرى » تحت اشراف ناظر مسئول امام
(الكخيا بك) ، وفى منتصف ١٨٢٧ انتقل الديوان الى مقره الرئيسى فى
الجعفرية ، ثم سرعان ما نقل الى القاهرة ، ثم بقى فى النهاية فى الجعفرية
ديوان خاص بالوجه البحرى » انظر ص ١١٢ ، ١١٤ .

(٣٢) انظر سجلات الادارة المحلية - ديوان مديرية المنوفية (عربى)
صاير سجل ل/١/٩ ، وسجل ل/٢/٨ .

(٣٣) ديوان المعية السنية (عربى) سجل ١/١٣/١ فى ٢٢ محرم ١٢٤٥هـ
١٨٢٩م .

(٣٤) نفسه سجل ٢/١٣/١ فى ٨ رمضان ١٢٥٠هـ/١٨٣٤ م .

(٣٥) انظر سجلات الادارة المحلية . ديوان مديرية المنوفية (عربى)
صاير رقم ل/١/٨ ٢٢ شوال ١٢٦٠هـ/١٨٤٤ م .

(٣٦) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٩/شعبان ١٢٤٠هـ/١٨٢٥
م . وسجل رقم ١٦ فى ١٠ ربيع اول ١٢٤٣هـ/١٨٢٧ م .

(٣٧) ياتريك اوبريان : مرجع سابق ص ٦٠ ، وحسين خلاف : التجديد
فى الاقتصاد المصرى الحديث ص ٤ - ٥ القاهرة ١٩٦٢م .

(٣٨) انظر مجلات المحاكم الشرعية ، وفيها توضيح للنظام السائد فى
هذه الشئون ، من خلال سجلات متعددة . على سبيل المثال رقم ١٨ ١٣ ذى
القعدة ١٣٤٢هـ/١٨٢٦م .

(٣٩) انظر محكمة مديرية المنوفية سجل رقم ٤٢ (فرمانات) عام ١٢٥١هـ
١٨٣٥م / .

(٤٠) ديوان المعية السنية (عربى) سجل ١/١٣/١ فى ٢٢ محرم ١٢٤٥هـ
١٨٢٩م .

(٤١) نفسه .

(٤٢) نفسه . سجل ٢/١٣/١ يومية الجوابات والاوامر الصادرة بورشة
الجورنال ٢ رجب ١٢٤٩هـ/١٨٣٢م .

(٤٣) نفسه .

(٤٤) نفسه . سجل ٤/١٣/١ الجوابات والاوامر الكريمة . غرة
رمضان ١٢٥٠هـ/١٨٢٤م .

(٤٥) نفسه .

(٤٦) انظر محكمة مديرية المنوفية . سجل رقم ٤٢ (فرمانات) عام
١٢٥١هـ/١٨٣٥م .

(٤٧) نفسه .

(٤٨) هيلين ريفلين : مرجع سابق ص ١٤٠ - ١٤١ .

(٤٩) سجلات الادارة المحلية/من ناظر شونة منوف الى وكيل الاقليم
فى ١٠ شعبان ١٢٦١ هـ جزء اول (صادر) سجل رقم ل/٨/١ .

(٥٠) ديوان المعية السنية (عربى) سجل ٢/١٣/١ يومية الجوابات
والاوامر الكريمة الصادرة بورشة الجورنال فى ٢ رجب ١٢٤٩هـ/١٨٣٢م .

- (٥١) نفسه
- (٥٢) نفسه
- (٥٣) نفسه سجل ٤/١٣/١ غرة رمضان ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م
- (٥٤) نفسه
- (٥٥) محكمة مديرية المنوفية • سجل ٦٦ عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م
- (٥٦) نفسه ، سجل رقم (٤) ٢٠ شعبان ١٢٣٧هـ/١٨٢١م
- (٥٧) ديوان المعية المسنية (عربي) سجل ١/١٢/١ ٦ محرم ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م
- (٥٨) سجلات الادارة المحلية (صادر) مديرية المنوفية (عربي)
- ل/١/٨/٢ عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م
- (٥٩) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٤٩ عام ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م
- (٦٠) نفسه ، سجل ، رقم ٥٨ عام ١٢٥٧هـ/١٨٤١م
- (٦١) نفسه ، سجل رقم ٦٤ عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م
- (٦٢) نفسه
- (٦٣) نفسه ، سجل رقم ٦٦ عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م
- (٦٤) نفسه
- (٦٥) نفسه
- (٦٦) هيلين ريفلين : مرجع سابق ص ٢٥٤ ، ص ٢٦٣
- (٦٧) نفسه
- (٦٨) محكمة مديرية المنوفية سجل ٦٦ وسجل ٦٩ عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م
- و ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م
- (٦٩) هذا الجدول من اعدادى ، وهو عبارة عن المعلومات والارقام الواردة فى الاوامر التى كانت تصدر الى ريسا البحر ومدير الاقليم
- (٧٠) محكمة مديرية المنوفية سجل رقم ٤٧ عام ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م
- (٧١) محكمة مفت (١) مضبطة تاريخ اول حادة ١٢٦٨هـ/رقم ٥٤١ عين
- ٢٣٢ مخزن ٤٦ فى ١٤ ربيع آخر ١٢٦٨هـ/١٨٥٢م

- (٧٢) سجلات الادارة المحلية . ديوان المديرية صابر سجل ل/١/٨/١
- (٧٣) محكمة مديرية النوفية . سجل رقم ٤٢ (فرمانات) عام ١٢٥١هـ
١٨٣٥م .
- (٧٤) ديوان المعية السنية (عربي) س/١/١٣/٢ غرة رجب ١٢٤٧هـ
١٨٣٧م .
- (٧٥) محكمة مديرية النوفية . سجل رقم ٤٤ (مبايعات) عام ١٢٥٤هـ
١٨٣٨م .
- (٧٦) نفسه . سجل رقم ٦١ عام ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م .
- (٧٧) ديوان المعية السنية (عربي) سجل ٥/١٣/١ غرة رمضان ١٢٥١هـ
١٨٣٥م . وانظر ايضا محكمة مديرية النوفية سجل رقم ٦١ عام ١٢٥٨هـ
١٨٤٢م .
- (٧٨) سجلات الادارة المحلية . ديوان مديرية النوفية (عربي) صابر
سجل ل/١/٨/١ نص وثيقة - لائحة بخصوص الاتجار بالتسحين في كل
مديرية - شقة تركي - من ديوان المالية - سبعة بنود ، ترجمة من التركية
الى العربية .
- (٧٩) سجلات محكمة مديرية النوفية . رقم (١) شعبان ١٢٣٤هـ/
١٨١٨م .
- (٨٠) نفسه .
- (٨١) نفسه سجل رقم (٢) أول محرم ١٢٣٥هـ/١٨١٩م ، سجل رقم
(٢٤٧) - ٢٠ رمضان ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .
- (٨٢) نفسه .
- (٨٣) نفسه سجل رقم (١) شعبان ١٢٣٤هـ/١٨١٨م ، سجل رقم (٤٢)
عام ١٢٥١هـ/١٨٣٥م .
- (٨٤) نفسه .
- (٨٥) نفسه سجل رقم (٤) في ٢٠ شعبان ١٢٣٧هـ/١٨٢١م .

- (٨٦) نفسه سجل رقم (٧) أول محرم ١٢٣٥هـ/١٨١٩م .
- (٨٧) هيلين ريفلين : مرجع سابق ص ٢٣٦١ .
- (٨٨) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٤٣ (فرمانات) عام ١٢٥١هـ / ١٨٣٥م .
- (٨٩) نفسه سجل رقم (٧) أول محرم ١٢٣٥هـ/١٨١٩م .
- (٩٠) على مبارك : الخطط التوفيقية ج ١٢ ص ١٤٧ ، عبد الرحمن الراقى بك : عصر محمد على ص ٥٩٤ الطبعة الثالثة . القاهرة ١٩٥١ .
- (٩١) محكمة مديرية المنوفية سجل رقم ٦٤ عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .
- (٩٢) سجلات الادارة المحلية (صادر) مديرية المنوفية (عربى) سجل ل/١/٨/٢ بتاريخ ١٢ جاد أول ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .
- (٩٣) نفسه ل/١/٨/١ بتاريخ ٢٤ شوال ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .
- (٩٤) محكمة مديرية المنوفية سجل رقم ٥٦ سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م .
- (٩٥) نفسه سجل رقم ٥٩ سنة ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م .
- (٩٦) نفسه سجل رقم ٦٤ عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .
- (٩٧) نفسه سجل رقم ٤٤ (مبايعات) عام ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م . وانظر ايضا ، عبد الرحمن الراقى : مرجع سابق ص ٥٩٠ .
- (٩٨) محكمة منوف الشرعية سجل رقم ٤٤ عام ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م مبايعات .
- (٩٩) عبد الرحمن الراقى : مرجع سابق ص ٥٩٤ - ٥٩٦ .
- (١٠٠) محكمة مركز منوف . مضبطة مبايعات ١٢٧١هـ سجل ٥٤٩ عين مخزن ٤٦ .
- (١٠١) سجلات محكمة مديرية المنوفية سجل رقم ٣٠ - ١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م ، سجل رقم ٤٣ - ١٢٥١هـ/١٨٣٥م ، سجل رقم ٦٩-١٢٦٤هـ/١٨٤٨م .
- (١٠٢) محكمة منوف الشرعية ، سجل رقم ٤٤ مبايعات عام ١٢٥٤هـ / ١٨٣٨م .

(١٠٣) نفسه .

(١٠٤) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٤٣ عام ١٢٥١هـ/١٨٣٥م
(قرمانات) .

(١٠٥) نفسه سجل رقم ٦٥ عام ١٣٦٠هـ/١٨٤٤م .

(١٠٦) سجلات الادارة المحلية (صابر) - مديرية المنوفية (عريى)
سجل ل/٨/٢ فى ٨ محرم ١٢٦١هـ/١٨٤٥م .

(١٠٧) محكمة منوف الشرعية . سجل رقم ٤٤ عام ١٢٥٤هـ/١٨٤٨م
(مبايعات ، وانظر ايضا محكمة سرسنا ، قسم منوف ١٧ ذى القعدة ١٢٧٩هـ
١٨٦٤م / .

(١٠٨) محكمة منوف الشرعية . سجل رقم ٤٣ مصالحات ومبايعات
١٥ صفر ١٢٥٥هـ عام ١٨٣٩م .

(١٠٩) نفسه . سجل رقم ٤٥ فى ٥ شعبان ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م (اشهادات)

(١١٠) على مبارك : الخطط التوفيقية ج ١٦ من ٤٧ .

(١١١) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم (١) ٥ رمضان
١٢٣٤هـ/١٨١٨م ، وسجل رقم (٧) اول محرم ١٢٣٥هـ/١٨١٩م .

(١١٢) سجلات الادارة المحلية (عريى) صابر ، رقم ل/٨/١ ، ٢٢
شوال ١٣٦٠هـ/١٨٤٤م .

(١١٣) محكمة منوف سنة ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م .

(١١٤) نيران المعية (عربى) - س/١/١٣/١ ، ٢٢ محرم ١٢٤٥ هـ/
١٨٢٩م .

(١١٥) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٦١ عام ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م .

(١١٦) سجلات الادارة المحلية جزء اول - رقم ل/٨/٢/١ ١١ رجب
١٢٦١هـ/١٨٤٥م .

(١١٧) هيلين ريفلين : مرجع سابق من ٢٥٢ .

- (١١٨) سجلات محكمة مديرية التوفية رقم ٦٩ عام ١٢٦٢ هـ/١٨٤٦ م .
- (١١٩) ديوان المعية (عربي) سجل ١/١٣/١ - ٢٢ محرم ١٢٤٥ هـ/١٨٢٩ م .
- (١٢٠) نفسه .
- (١٢١) سجلات الادارة المحلية (عربي) ل/١/٨/٢ - ٩ محرم ١٢٦١ هـ/١٨٤٥ م .
- (١٢٢) سجلات محكمة مديرية التوفية رقم ٦٨ عام ١٢٦٢ هـ/١٨٤٦ م .
- (١٢٣) نفسه سجل رقم ٦٦ سنة ١٢٦١ هـ/١٨٤٥ م .
- (١٢٤) محكمة متوف مضبطة ١٢٦٨ هـ .
- (١٢٥) انظر ص ٨٢ من هذا الفصل .
- (١٢٦) انظر كلوت بك : المرجع السابق ج ٢ ص ٨٢٨ يقول : « اتجهت لارادة الوالي الى اصلاح فساد النقود بما يطرا عليها من تغيير وذلك عن طريق اتخاذ القاعدة الاعشارية اساسا للنقود فضرب من الذهب قطعاً تعدل ١٠٠ قرش و ٢٠ قرشاً و ١٠ قروش و ٥ قروش . اما النقود الوارد ذكرها في المتن فهي من النقود المقبولة في مصر آنئذ وليست مضروبة فيها .
- (١٢٧) سجلات محكمة مديرية التوفية رقم ١٨ عام ١٢٤٢ هـ/١٨٢٦ م .
- (١٢٨) نفسه . سجل رقم ١٦ عام ١٢٤٢ هـ/١٨٢٧ م .
- (١٢٩) نفسه .
- (١٣٠) نفسه سجل رقم ٢٤ عام ١٢٤٤ هـ/١٨٢٨ م .
- (١٣١) نفسه سجل رقم ٢٢ عام ١٢٤٤ هـ/١٨٢٨ م .
- (١٣٢) نفسه سجل رقم ٦٩ عام ١٢٦٤ هـ/١٨٤٨ م .
- (١٣٣) نفسه سجل رقم ٥٧ عام ١٢٥٥ هـ/١٨٣٩ م .
- (١٣٤) سجلات محكمة متوف سنة ١٢٦٩ هـ . وثيقة بتاريخ ٧ رمضان ١٢٦٩ هـ .

الفصل الرابع

الأحوال الاجتماعية في الاقليم

تميز اقليم النوفية في عصر محمد لى بأنه مجتمع منفلق تسوده مجموعة من القيم الاجتماعية التقليدية المتولدة عن بيئة زراعية .
لذا اصطبغت الحياة الاجتماعية فيه بالجمود وعدم التغيير . فعلى الرغم من ادخال نظام الاحتكار الذى غير شكل الحياة الاقتصادية على نحو ما رأينا - وجعل الدولة هى المسيطرة على الثروة الزراعية فإنه من الملاحظ ان الحياة الاجتماعية فى الاقليم لم تتغير على نفس النسق ، وظلت القيم الاجتماعية السائدة ثابتة ، وصادت بالتالى علاقات اجتماعية على نفس الدرجة من الثبات . سوف نتناولها الآن بالتفصيل .

ميل الاغلبية الى الابتعاد عن الحكم

ظل اغلبية الامالى فى الاقليم فى واد والحكام فى واد آخر ، على صعيد العلاقات الاجتماعية ، فقتل وثائق الاقليم على ان الامالى - وهم الاغلبية - كانوا يميلون الى الابتعاد عن الحكم وعسدم

الاختلاط بهم ، وإن هذا السلوك الاجتماعى لم يكن جديدا أو طارئا ، بل انهم اتقنوا ممارسته ، بسبب مظاهر الصلف والكبرياء التى احاط هؤلاء الحكام انفسهم بها من ناحية ، والتسلط والقهر الذى تعرضوا له على ايدى الحكام عبر السنين من ناحية أخرى . وقد نجم عن ذلك عزلة هؤلاء الحكام عن الاهالى ، وفى المقابل تكون لدى الاهالى الميل الى الابتعاد عنهم . ونشأ بذلك نوع من العلاقات الاجتماعية القائمة على القهر والظلم بسبب الممارسات القمعية التى مارسها هؤلاء الحكام . نذكر حادثين للتدليل على ذلك وكمثال على ما كان سائدا آنذاك فى الاقليم . ففى عام ١٨٢٩ قام الحاكم التركى عثمان افندى بممارسة ابشع ألوان القهر والظلم ، الذى وصل الى حد قتل أحد الاهالى ويدعى ابراهيم الطويل من (ناحية ميت شهالة ، بسبب تأخره فى سداد اموال الحكومة ، حيث القاء على الأرض وانهار عليه خيريا بالكرباج امام الحاضرين ، ثم حبسه فى سجن خاص . واعتدى عليه بالنبوت بوحشية حتى أصابه الخرس ومات بعد عدة أيام (١) .

أما المثال الثانى ، فهو دليل آخر على ما كان يمارسه الحكام الاتراك واتباعهم فى الاقليم من هذه الأساليب الوحشية ، اذ اعتدى عام ١٨٣٠ - أحد اتباع رستم افندى ناظر قسم مليج - وهو من عساكره فى الاقليم - على أحد الاهالى فى شبين الكوم وضربه على عينه فقفاها (٢) .

ويستنتب من الوثائق ان هذه الممارسات القمعية من جانب هؤلاء الحكام ضد الاغلبية كانت يعززها احكام قضائية منحازة ، ففى المثالين السابقين على الرغم من روايات الشهود التى تؤكد ما ارتكبه هؤلاء الحكام من الجرائم فان القضاء الشرعى لم ينصف الضحايا وبرأ الحكام (٣) . وذلك له دالتان : الاولى ، ان اساليب القهر والظلم الاجتماعى التى مارسها الحكام الاتراك كان يظاهرها

احكام قضائية منحازة • والثانية ، عجز الاهالى عن مواجهة هذه الأساليب وانتشار قيم الاستكانة والتخاؤل فى الحياة الاجتماعية

وهكذا نرى ان ميل الاغلبية الى الابتعاد عن الحكام فى الاقليم آنذاك كان ناشئاً عن أمرين : الأول ، مظاهر الصلف والكبرياء التى احاط الحكام الاتراك انفسهم بها • والثانى ، حوادث الظلم والاعتداءات المتكررة من هؤلاء الحكام ضد الاغلبية •

انتشار الخوف وسوء الظن

وواقع الأمر ، ان هذه العلاقات الاجتماعية بين الحكام الاتراك والاهالى التى تقوم على القهر والظلم الاجتماعى افرزت ظواهر اجتماعية اخرى بخلاف الميل الى الابتعاد عن هؤلاء الحكام ، منها ، انتشار الخوف وسوء الظن الدائم من الاغلبية نحو الاقلية الحاكمة • ولم يتودع هؤلاء الحكام الاتراك عن استخدام مشايخ القرى فى الاقليم فى تعميق هذه الظاهرة ، فلجأوا الى العنف كوسيلة للسيطرة على الاهالى • فتسجل وذائق المحاكم الشرعية فى الاقليم الأساليب التى استخدمها شيوخ القرى لارهاب الاهالى ، والتى منها الحبس والضرب والتنكيل • ففى عام ١٨٤٨ تعرض احد اهالى (ناحية طنط الجزيرة) للحبس كرهينة فى دوار شيخ القرية ، ولما حاول الهرب طارده الخفراء فالقى بنفسه فى البحر ومات غرقاً (٤) •

وتحول اغلب شيوخ القرى فى الاقليم الى أدوات قهر وظلم ضد الفلاحين بتأثير من موقف الحكام الاتراك • ولم ينج هؤلاء الشيوخ انفسهم من العقاب الرادع ، اذا لم يمتثلوا للتعليمات والأوامر الصادرة من هؤلاء اليهم ففى عام ١٨٤٨ انهار حاكم ابيار بالتبوت فى (مقر الحاكم التركى) بالناحية على شيخ القرية لأنه تكلأ فى الحضور الى مقر الحاكم (٥) •

وبالرغم من ان شيوخ القرى كانوا يخضعون للعقاب مثل سائر الفلاحين ، فقد لاحظنا ان ايداء هؤلاء الشيوخ للفلاحين كان اشد وأنكى ، اذ انهم يعتبرون ذلك من مظاهر الولاء للحاكم ، لذلك وضع الباشا ثقته فى كثير منهم ، واصدر فرماناته التى تحثهم على السير فى نفس النهج ، وفى عام ١٨٢٤ تضمن فرمان الصادر الى عموم شيوخ القرى فى الاقليم « ان ارادتنا اقتضت ان كامل المشايخ يتعهدوا ببلاذهم ويقوموا بوفاء ما يترتب عليهم باوقاتها المعلومة ٠٠٠ واذضاف « وقد سمحت ارادتنا برفع نظار الاقليم الحاصل منهم عدم امتزاج مع مديريتهم - اى رقت الذين لا ينفنون الاوامر - واحلنا نظاراتهم على عهدة عمد المشايخ الصانقين فى الخدمة ومستقيمين الأطوار » (١) .

وقد تبارى هؤلاء الشيوخ نظرا لذلك - فى خدمة مصالح الباشا ، فلا بأس ان ينزلوا بالاهالى كل صنوف الاضطهاد والقهر فى سبيل مصالحهم الشخصية ، مما اشاع جوا من الخوف والارهاب . فضلا عن ان هؤلاء الشيوخ دارت بينهم منازعات عديدة من اجل الاستئثار بمنصب شيخ القرية بما اسهم فى تعميق العداء والخوف المتبادل بين انصار وخصوم شيخ القرية ، وتسجل الوثائق الكثير من التفاصيل حول هذه المنازعات واستخدام كافة الوسائل للاستئثار بمنصب شيخ القرية نذكر مثالين على ذلك : الاول ، عام ١٨٤٨ حين تبادل افراد عائلات عبد المتعال وابراهيم اطلاق الرصاص فى ناحية اصطبارى بسبب النزاع حول منصب شيخ القرية (٢) .

والمثال الثانى ، عام ١٨٤٥ فى قرية الراهب واستمرار للنزاع المزمع بين عائلات داود ويدر وجعفر وناصف ، وانقسام الاهالى نحوه الى فريقين بين مؤيد ومعاد لشيخ القرية ، فقد ذكر الفريقان امام قاضى الاقليم « بانهم تعهدوا على ان يصفوا قلوبهم

من الغيظ الذي كان بينهم ، وان يلتزموا بأنهم يمشون مع بعضهم بالاستقامة ، وإذا تعدى أحدهم على الآخر أو خرج على الشروط المتفق عليها يتعرض للجزاء المنصوص عليه» (٨) .

وقد ترتب على استمرار الشعور بالخوف وسوء الظن في القرى آنئذ ، تعدد جرائم القتل والسرقة وغيرها ، بحيث أصبحت ظاهرة في الحياة الاجتماعية في الاقليم ، وتسجل ووثق المحاكم الشرعية أمثلة كثيرة عليها ، نذكر منها : تعرض شيخ قرية النعناعية للقتل عام ١٨٣٥ بيد نفر من الفلاحين واعترافهم بالجريمة وانهم لجأوا لذلك بعد ان تعرضوا على يديه لاشد ألوان العقاب قسوة ، وأمر الحاكم التركي بصلبهم (٩) .

وقيام نفر آخر عام ١٨٤٧ في قرية لبیشه بسرقة محتويات منزل شيخ القرية (١٠) .

وهكذا نرى ان قرى الاقليم قد شهدت جرائم قتل وشجار عديدة مما يدل على وجود قدر كبير من التفسخ في العلاقات الاجتماعية .

الحزازات والانقسامات في القرى

كان مشايخ القرى ، على نحو ما اشرنا يمثلون أعلى سلطة إدارية في قراهم داخل الاقليم ، وهم في العادة ينعتون بأعين البلاد وأكابرها (١١) . والفارق بينهم وبين الحكام الاتراك انهم أكثر اختلاطاً بالاهالي ، فجمعوا بين تميزهم بالمكانة الاجتماعية المرموقة والاحتكاك بالاهالي من قريب والتعرف على أبنئ تفاصيل حياتهم الاجتماعية ، فكانوا تعبيراً عن التمايز الطبقي الواضح في بناء القرى الاجتماعية في الاقليم .

والحق ان هذا التمايز الطبقي الذي كان قائماً في قرى الاقليم

هو الذى اثار وخلق جو الحزازات والانقسامات داخل هذه القرى ،
 فاصبح منصب شيخ القرية والنزاع حوله كما رأينا من قبل مصدرا
 للشجار بين أكبر عائلتين فى كل قرية ، خصوصا وان الحكام الاتراك
 تلاعبوا به - اى بهذا المنصب - وجعلوه عرضة فى المزاد لمن يدفع
 رشاوى أكثر (١٢) . صحيح ان هذا المنصب كان يستقر فى أكبر
 العائلات لفترة طويلة غير أنه كان هناك باستمرار عائلة تليها فى
 المكانة فى انتظار الانتقاض على منافستها والحصول منها على هذا
 المنصب . ولاشك ان ذلك خلق الكثير من البغضاء والاحن فى
 النفوس ، وربما كان سببا فى ظهور عادة الثار فى القرى .

وفى العادة تتحاز العائلات الصغيرة أو تعطى ولاءها لهذه
 العائلة أو تلك من العائلات المتنافسة على ادارة القرية تبعا لعلاقات
 القرى وصلات النسب أو بتأثير من المصالح ، وتدلنا (وثائق
 الادارة المحلية فى الاقليم) على ذلك بالتفصيل ، فنذكر عام ١٨٤٤
 « ان ناحية الراهب تنقسم الى فريقين ، وانه بينهما عداوة ونفسانية،
 اى ثار وخصومة (١٣) . وفى التقرير الذى ارسله حاكم الاقليم
 الى رئيس نيوان الحاقانية فى العاصمة عام ١٨٤٤ جاء ، « ان كل
 فريق منهما منحاز لعائلته ويلجأ للكيد والنس للآخر » (١٤) .

ولاشك ان ذلك خلق جوا من التفكك داخل قرى الاقليم ،
 واصبحت الشائعات من الامور اليومية المعتادة ، وقد ساعد عليها
 انتشار الجهل ، وتسجل وثائق المحاكم الشرعية انئذ العديد من
 الشكاوى الكيدية التى تعكس هذا الجو (١٥) . وتتنوع هذه
 الشائعات وتكون سببا فى تعميق جو الانقسامات وتكريس الحزازات،
 فتشير وثائق الادارة عام ١٨٤٤ الى ان فريقا من اهالى قرية مليج -
 على سبيل المثال - رفع شكاوى عن هروب انفار من الجهادية وان
 شيخ القرية يأويهم فى مقابل حصوله على رشوة ، وان هذه شكاوى

كيفية تبين خطأها ، وإن الهدف منها خلع شيخ القرية من منصبه وحلول آخر بدلا منه(١٦) .

والجدير بالذكر ان الاغلبية التي يحظى شيخ القرية بتأييدها كانت لاتتردد فى الانتقال الى تأييد شيخ آخر اذا نجح فى الاستحواذ على منصب شيخ القرية ، بسبب النفوذ الكبير الذى كان يتمتع به الشيوخ آنئذ والذى استخدموه ضد الفلاحين بشكل اساسى(١٧) .

ومن العناصر الأخرى التي كانت موجودة فى قرى الاقليم فى عصر محمد على وكانت وراء تكريس جو الانقسام البدو ، فقد لوحظ ان اعدادا كبيرة نسبيا منهم استوطنت الاقليم وهى من العناصر التي كانت تنتقل بشكل منتظم بين وادى النيل والواحات والتي بدأت فى نفس الوقت تكتسب مهارات زراعية وتستأجر الاراضى من الفلاحين او تملكها . وهم ينتمون الى عدة قبائل هى الجوابيص ، واولاد على والهنادى والحويطات والقذافنة . وهم ايضا يطلق عليهم تعبير عرب او عربان ويتميزون بخصال عديدة عن الفلاحين(١٨) . فقد حافظوا على استقلالهم ولم يندمجوا - على الصعيد الاجتماعى - بالفلاحين .

وكان هؤلاء البدو كثيرون الاحتكاك بالفلاحين فى قرى الاقليم مما عمق جو الحزازات والانقسامات بها ، وتحفل سجلات المحاكم الشرعية باحداث عديدة عن المصادمات التي كانت تقع بين الطرفين، اذ كان هؤلاء البدو يشعرون بانهم اقلية ، وان احتكاكهم بالفلاحين يؤدى الى ترويضهم وطمس خصائصهم الاجتماعية . فبالرغم من وجودهم داخل هذه القرى لايبسود ولاء الا لشيخ القبيلة . قعربان الجوابيص على سبيل المثال ، البالغ عددهم ٢٤٧ نفرا فى مناطق طملاي وجزى واشمون وابو المشط وسبك وشوشاي عام ١٨٤٧ يتشبثون بولائهم لشيخ القبيلة على الكيلانى الحصايلى وشيبوب(١٩)

أى أنهم رغم اختلاطهم بالفلاحين ظلوا على ولائهم التقليدى لشايخ البدو ، ولكنهم كانوا عاجزين عن مناوأة الحكومة فقبلوا بها . لذا لجأوا الى حل نزاعهم مع الفلاحين فى المحاكم الشرعية فى الاقليم كما نكرنا .

ولاشك ان قبول هؤلاء البدو بالسلطة الحكومية وبداية تكيفهم التدريجى لم يكن يعنى ذوبانهم فى الاغلبية ، لذا ظلوا سببا فى اشاعة جو الحزازات ، فكانت علاقاتهم بالفلاحين يغلب عليها التوتر ، فهم يفتخرون بسلامة اصولهم وصراحة انسابهم ويحرصون على تأكيد هذه المزايا ويتجنبون مصاهرة اهل القرى فى الاقليم (٢٠) .

وهناك امثلة عديدة على كثرة احتكاكهم بالفلاحين فى قرى الاقليم مما ادى الى وقوع حوادث شجار وجرائم قتل وغيرها . ففي عام ١٨٤٢ عثر فى قرية الشرفا على اثنين قتل من عريان قبيلة الهنادى بيد الفلاحين (٢١) وفى عام ١٨٢٩ تعرض عريان من قبائل اولاد على للمسقة بواسطة عصابات من اللصوص والقتلة (٢٢) . وفى عام ١٨٢٨ ادعى شيخ العرب ، الحنفى وافى ، من عريان اولاد على ان اُحد اهل قرية كمشيش سرق جملا من ابله (٢٣) . وفى ناحية الراهب عثر عام ١٨٤٤ على اُحد هؤلاء البدو مقتولا (٢٤) .

والجدير بالذكر ان تملك البدو المستوطنين للاراضى الزراعية ادى الى تعميق عوامل الانقسام بينهم وبين الفلاحين فى قرى الاقليم بدل ان يؤدى الى اندماجهم بهم ، فقد لوحظ انهم تمكنوا من تملك جزء كبير من الأرض التى كانت تستقر فيها القبيلة او اراض زراعية فى مناطق أخرى . واصبح بعض شيوخ هذه القبائل من كبار الملاك (٢٥) .

وعلى حين تعددت حوادث التحرش بين الفلاحين والبدو فى

الاقليم ، لم تبد الحكومة باذرة للتخلي عن موقفها القائم على ضرورة توطين هؤلاء البدو واستعمالهم ككبح لمنع العرب المغيرين من القيام بغاراتهم على الوادي من الصحراء والوصول بهؤلاء البدو المستوطنين الى نفس ظروف الفلاحين من أجل اخضاعهم لنفس الطريقة التي يعامل بها الفلاحين ، مما ادى في النهاية الى استمرار هذه الحوادث وتعميق الحزازات بين الطرفين ، واكتفت الحكومة بتوقيع العقوبات على الذين يخرجون على سياستها ، واعتبرت كل مايتعارض معها من الأمور التي تستوجب العقاب ، يقول تقرير مدير الاقليم رستم بك الى الحكومة في عام ١٨٢٩ في هذا الشأن : « ان السعى لاجاد الفرقة بين الغريقين - اى البدو والفلاحين - يعد من الافعال المفايرة ، والتي تجعل من يقوم بذلك عرضة للمسجن والارسال الى فيزاوغلى » (٣٦) .

وهذا يدلنا على استمرار الهوة واسعة بين الفلاحين والبدو المستوطنين في قرى الاقليم وتشبث البدو بمعاملتهم الخشنة مع الفلاحين واعتبارهم لانفسهم انهم يحتلون درجة اجتماعية اعلى منهم ، فعلى الرغم من ان هؤلاء البدو اقاموا منازل في قرى الاقليم ، فقد كانت تصرفاتهم تدل على استعدادهم لان يتركوها على حياة البداوة اذا ماتهدد شعورهم بالتمييز على الفلاحين اى شيء . وبذلك تكرر جو الانقسام بين الطرفين .

وكان النازحون من الصعيد الى الوجه البحرى يمثلون عنصرا آخر من العناصر التي استوطنت اقليم المنوفية في عصر محمد على ، وهم قليلو العدد - كما يتضح من وثائق الاقليم ، ولكنهم حريصون على الاحتفاظ بأرومتهم كما يميزهم اختلاف ازيائهم الخاصة ولهجتهم عن ابناء الاقليم ، وهم بخلاف البدو لم ينزحوا عن الفلاحين واختلطوا بهم ، ولم يمنعهم تمييزهم عن التزاوج والمصاهرة مع الفلاحين ، وقد عملوا بالعديد من الاعمال في الاقليم ، خصوصا

أعمال قيادة المراكب فى النيل التى كانت لهم بها دراية وخبرة واسعة ، وتسجل وثائق الاقليم اسماء العديد منهم • بوصفهم « رئيسا البحر » والنواحى التى نزحوا منها ، أمثال الرئيس عبد الفضيل جاد الرب من تل العمارنه والرئيس حسن الاسوانلى ، والرئيس على دياب من الشيخ عباده بالوجه القبلى ، والرئيس اسماعيل الهوارى من اهالى الاشراف بالوجه قبلى(٢٧) •

ومن الاعمال الاخرى التى عمل بها هؤلاء فى الاقليم بيع الاقمشة والتى كانت لهم معاملات تجارية ومالية من الاهالى ، فهم ينتقلون فى القرى حاملين على ظهورهم كميات الاقمشة(٢٨) • ويختلطون بالاهالى فينشأ من ذلك نزاعات حول تسديد المبالغ المتأخرة لدى الفلاحين ، فكانوا يسجلون حقوقهم المالية فى سجلات المحكمة الشرعية ليضمنوا استردادها • وفى عام ١٨٢١ على سبيل المثال اشهد جعفر الوراقى من اهالى شبين الكوم « انه مدين للشيخ على خفاجى - الصعيدى - بمبلغ قدره ٢٠٠ ريال قيمة اقمشة(٢٩) •

وتسجل وثائق المحاكم الشرعية فى الاقليم العديد من حوادث الاعتداء والمنازعات التى كانت تقع بين الفلاحين والصعايدة فنذكر منها اعتداء عدد من الفلاحين بالنبابيت عام ١٨٤٤ فى قرية ساحل الجوايز على بائعى البلاليص الصعايدة المستوطنين فى منازل على شاطئ بحر دراجيل(٣٠) • وفى عام ١٨٤٥ تبادل الفريقان (الفلاحون والصعايدة) ، فى قرية البتانون الضرب بالاسلحة والعصى(٣١) •

ويلاحظ ان هؤلاء النازحون من الوجه القبلى الى الاقليم اقاموا فى مناطق على اطراف القرى ، وكانوا لا يابهون لأوامر شيخوخا الذين استفزتهم تصرفاتهم ، وجعلتهم يتحرشون بهم ، فقد

كان يرد على السنة هؤلاء الصعايدة ان اعتداءات الفلاحين عليهم تتم بتحريض من شيوخ القرى ، وان الهدف منها الاستيلاء على الأموال والامتعة التي يحققونها من العمل فى التجارة(٣٢) .

ويخلاف البدو والصعايدة الذين استوطنوا فى الاقليم ، فانه مما يلاحظ ان الاقلية القبطية كانت علاقتها بالفلاحين هادئة للغاية(٣٣) . فلم تأخذ هذه العلاقة طابع الحزازات ولم نجد ما يدل على الانقسام مع الاغلبية ، بالرغم من اختلاف العقائد مما يدلنا ايضا على الروابط العميقة التى كانت تملئها الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتشابهة من ناحية وسياسة محمد على التى كانت تهدف الى تعميق التسامح الدينى من ناحية أخرى(٣٤) .

ولم يتضح من سياسة الحكومة أى تفريق بين العنصرين فى المعاملات على أساس الدين بالرغم من ان الاقباط كانوا اقلية فى الاقليم ، طبقا لما يشير اليه تعداد النفوس ، ففي منوف أكثر مدن الاقليم كثافة لايزيد عدد الاقباط عن ٧٨ فردا وفى اشمون ١٨٢ فردا ولم تجد الاغلبية غضاضة فى تولى هؤلاء المناصب المالية الهامة طالما تتوفر فيهم الكفاءة والامانة ، فقد لوحظ على سبيل المثال ان عمد ومشايخ عديد من قرى ونواحي الاقليم يكونون قدرا كبيرا من الثقة لطائفة الصيارفة الاقباط ويزكونهم عند الباشا . فقتل وثائق المحاكم الشرعية عام ١٨٤٥ على قبول هؤلاء العمد والمشايخ التجديد السنوى من أجل ضمان ٩٠٪ من الصيارفة الاقباط لكى يتولوا وظائف جباية الاموال ، فقد ضمن على سبيل المثال سالم عثمان عمدة سلمون قبلى ، رفائيل جرجس من منية طوخ ليكون صرافا لناحية الواط ، وضمن ابراهيم سالم ماضى شيخ ميت ابو الكرم ميخائيل منقريوس من منية طوخ ليكون صرافا لناحية صفط جدام ، وضمن محمد جمعه شيخ زرقان بقطاس منصور ليكون صرافا لناحية كفر ربيع ، وضمن البهنساوى صقر كل من بقطر سليمان من ناحية

هيت ليكون صرافا لناحية كفر فيشا الكبرى ، وعبد رب المسيح من
شنشور ليكون صرافا لناحية بجيرم وبراشيم وكفر مجاهد (٢٥) .

وتسجل وثائق الاقليم ان هؤلاء العمدة والمشايع منحوا ثقتهم
اللتامة لهؤلاء الصيارفة الاقباط وكان اغلبهم من قرية منية طوخ ،
كما جرت العادة ان يتركوا لهم اختتامهم لاستعمالها عند الحاجة
اليها (٢٦) . ولم يثبت أية خيانة من جانب هؤلاء الصيارفة لهذه
الامانة (٢٧) .

والجدير بالذكر ان الوثائق تعكس جو الاستقرار بين الطرفين
وان ثقة عمدة وشيوخ الاقليم في هؤلاء الصيارفة الاقباط لم تملية
الثقة فيهم فحسب ، ولكن تحدث عليه علاقات تاريخية واجتماعية
وطيدة وامتزاج واضح بين العنصرين ووجود مصالح متبادلة
بينهما ، فلم تسجل هذه الوثائق اى مظالم او شكوى من الاقباط
ضد الاكثرية ، والحالة الوحيدة التى عثرنا عليها عام ١٨٤٥ فى
ناحية جريس حين اراد نصارى الناحية ان ينصبوا شيخا منهم عليهم
وذهب البعض منهم الى ترك اراضيهم دون زراعة ومنازلهم دون
ماوى ، وقروا الى اقاربهم فى نواح اخرى ، من اجل هذا الغرض
فأمر حاكم الاقليم « بان يجعل لهم بلدا مخصوصا ، وطلب اليهم ان
يعودوا اليها لأجل عمارها وزراعة اطيانها واداء المطلوب
منهم » (٢٨) .

ولم تر الحكومة بأسا ان تستجيب لطلبات مماثلة للاقباط فيما
بعد ، طالما ان الهدف هو عمار البلاد وزراعة اطيانها ، فتدل الوثائق
على قبولها باقامة قرى صغيرة كان يطلق عليها « منشية » او
« حصنة » تكون ملحقة عادة بقرية اخرى او مدينة اغلبيتها من الاقباط
مثال « منشية جريس » و « منشية شنوان » (وبها ١٥٦ فردا جميعهم
من الاقباط) ، و « حصنة ميت خالقان » (وبها ٤٧٢ فردا جميعهم من

(الاقباط) ، وحصة البتانون (وبها ٧٩٢ اقباط ، و ١٧٢ مسلمون) ،
حصة شبين (وبها ٤٤٨ اقباط ، ١٠٨ مسلمون) (٣٩) .

لذلك ازدهرت احوال الاقباط الاقتصادية والعمرانية في اقليم
المنوفية في ظل سياسة محمد على ، وتملكوا الاطيان الواسعة في
انحاء عديدة ، وهناك امثلة على ذلك ، نذكر منها تملك المعلم رفائيل
غبريال عام ١٨٤٤ لمئات الأفدنة وجنيئة كبيرة في زمام شبين الكوم ،
كانت تدر عليه عائدا كبيرا ، وكان يستاجرهما منه عبد المنعم ابوالغار
كما كان له منزل كبير يضم العديد من الرقيق (٤٠) .

والى جانب تملك الاطيان ، اشتغل الاقباط بعمى اخرى مختلفة
مثل التجارة وتربية النحل والوظائف الحكومية الاشرافية ، فطائفة
النحالة في عام ١٨٢٠ في نواح عديدة من الاقليم كانوا منهم ، نذكر
منهم اسماء مشهورة امثال المعلم حبيب حنا وحنا تادرس من ناحية
مليج ، والمعلم داود ابراهيم وعطا الله سلامة وابراهيم مسعود
وحبشى الخياط وحنا مطر وعبد السيد الخريابى من ناحية البتانون ،
ويوسف نصر وسليمان جرجس من ناحية ميت خاقان وغيرهم (٤١) .

وتولى بعضهم وظيفة الملتزم في بعض نواحي الاقليم ، امثال
المعلم اسعد بغدادى ملتزم ناحية سبك الأحد ، والمعلم رفائيل غبريال
ملتزم حصة شبين وغيرهم (٤٢) . على حين اشتغل كثيرون منهم
في وظائف حكومة اشرافية في مجال الصناعات المحلية في الاقليم
خصوصا صناعة الغزل فكان عدد كبير منهم يعمل في وظيفة مباشر
للقزازين (٤٣) .

ولاشك ان هذا المناخ من التآخى وتكافؤ الفرص بين الاقلية
القبليّة والاعلبيّة قد ادى في كثير من الاحيان الى التقلب على بعض
المشاكل التي كانت تعترض علاقتهما ، وهى في معظمها من المشاكل

التي تنشأ في العادة من الاختلاط وتقوم على أساس منه وليس الباحث عليها اسباب بيئية ، إذ كانت تحدث بعض المشاكل الاجتماعية مثل الاغتصاب أو السرقة ، ولكن سرعان ما يتم القضاء عليها(٤٤) .

وقد سمح هذا الجو من العلاقات الاجتماعية بين العنصرين في الاقليم الى انكفاء روح المودة والقضاء على أى بواعث للانقسام والتوتر ، ولوحظ ان بعض المناطق التي كانت توجد بها اعداد كبيرة من الاقباط آنئذ مثل حصّة البتانون وميت خاقان وغيرها شهدت دخول نفر منهم في الاسلام ، ففي عام ١٨٢٧ طلبت حانوته بنت جرجس يوسف من نصارى البتانون الدخول في الاسلام(٤٥) . وآخرون من نصارى الوجه القبلى النازحين من اسيوط وغيرها أمثال غبريال ميخائيل ويعقوب موسى(٤٦) .

وهكذا نرى ان الحزازات والانقسامات التي كانت سائدة في الاقليم في عصر محمد على كانت تغنيها اسباب طبقية ونزعات ضيقة ، وتعمقها سياسة الحكومة في احيان اخرى ، ولكن لم يكن وراءها أى اسباب تقوم على التعصب العنصرى .

ثورات الفلاحين :

كان الاقليم في عصر محمد على يعوج بالاضطراب والقلق ، بعد ان هبطت على الفلاحين سياسة الحكومة في الضرائب والتجنيد والسخرة ، التي عارضوها ولكن في صمت وسلبية ، وكان تعبيرهم عن ذلك يظهر في بعض الاحايين ويدل على تحمل مئات من سنوات القمع والكبت والمعاناة ، ففي عام ١٨٢٢ مثلا انفجر هذا الكبت حين أعلن الفلاحون في الاقليم الثورة ضد التجنيد والضرائب الباهظة ، ولكن سرعان ما اخمدت الثورة وعوقب التاثرين عقابا شديدا(٤٧) .

ويبدو واضحاً من خلال قراءة وثائق الإدارة المحلية للأقليم ووثائق المحاكم الشرعية حقيقة هامة هي • أن السنوات الطويلة التي تعرض فيها الفلاحون لأنواع عديدة من القهر والبطش على يد الحكام الاتراك ومشايخ القرى قد اكسبتهم صفات خاصة في التعبير عن المقاومة والثورة ، هي بالتأكيد عكس ما يحلو للبعض أن يصورها على أنها خضوع أو استسلام (٤٨) • إذ يمكننا أن نطلق عليها أنها ادراك بأن الواقع لن يستمر طويلاً ، وهي خاصية استقرت بسبب مئات السنين من الظلم والظفیان ، واصبحت جزءاً من طبيعته ولكنها على نحو ما سيبلنا الواقع ليست خضوعاً أو استسلاماً • وفيما يلي نورد حادثين يدلان على أن للفلاحين وسائل خاصة للتمرد والثورة :

١ - التهريب من سداد الضرائب وأعمال السخرة :

يتضح من وثائق الاقليم ان الفلاحين كانوا يعبرون في اغلب الاحيان عن سخطهم بغير تمرد أو عصيان • وذلك عن طريق اتخاذ مواقف سلبية من الحكومة ، فلم تسجل هذه الوثائق ما يفيد سداد الفلاحين مثلاً للضرائب المقررة على اراضيهم طواعية ، بل كانت تؤخذ منهم بالقوة (٤٩) • إذ أنهم يدركون ان هذه الضرائب تلبي طموحات الحكام الى الثراء ، لذلك كانوا يفضلون الهرب من قراهم على ان يدفعوا الضرائب المقررة (٥٠) •

وعلى حين تسجل الوثائق قدراً غير قليل من الحوادث حول تهريب الفلاحين في الاقليم من دفع التقاسيط والتحصيلات ، اى مجموع الضرائب المقررة ، فان قانون الفلاحة الصادر في عام ١٨٣٠ كان يحتوى على عقوبات ببنية قاسية تصل الى حد الصلب ضد هؤلاء في حالة عدم امتثالهم للأوامر ولا يستثنى من هذه العقوبات احداً • فيتعرض لها مشايخ القرى كما يتعرض لها صغار

الفلاحين • وكانت العقوبات اما قربية أو جماعية ومتنوعة بين السجن والتفنى والصلب وتبعا لنوع الخطأ ، ففي حالة التحريض يرسل مرتكب الخطأ للعمل فى السخرة الشاقة لمدة خمس سنوات ، والذين يعارضون يجلدون بالسياط نحو ٤٠٠ جلده ، وائى صورة من صور التضامن تهدف الى التمرد عقوبتها الارسال الى التجنيد الاجبارى اذا كان شابا أو العمل فى الأشغال الشاقة فى ميناء الاسكندرية لمدة ثلاث سنوات اذا كان كهلا(٥١) •

وتتناول وثائق الادارة المحلية فى الاقليم تفاصيل كثيرة عن حواث الخروج على الأوامر من جانب الفلاحين فى القرى ، نذكر منها على سبيل المثال هروب بدر أحد الفلاحين من ناحية ميت القصرى عام ١٨٢٣ من التجنيد ، وتكويفه عصابة من اللصوص وقطاع الطرق تسطو على شئون الحكومة ومنازل القرى ، فأصدر الوالى أوامره « بصلبه جزاء له وعبرة لغيره ، حتى لا يتجاسر أحد على هذه الافعال المغايرة للقيحة »(٥٢) • كذلك مماثلة بعض الفلاحين فى سداد المتأخرات المتبقية عليهم عام ١٨٤٥ فى نواحي محلة مرجوم وبيرما وابيار(٥٣) •

والواقع ان الفلاحين فى الاقليم أصابتهم حالة من عدم الاكتراث بأوامر الحكومة بالرغم من التهديدات والوان العقاب القاسية التى تعرضوا لها ، وتزايدت باستمرار حالات الهروب ، وفشلت الحكومة المركزية فى العاصمة فى وضع حد لهذه الحالة ، وفتح الباب واسعا لمزيد من عدم الاستقرار والتفكك ، وهو مايشير الدهشة حقا ويتعارض مع الفكرة التى تقول ان الفلاحين فى الاقليم يميلون الى الاستكانة والخضوع وعدم التمرد •

٢ - اندلاع الثورة الكبرى فى ايار عام ١٨٤٤ :

تجمعت كل عوامل التمرد والثورة فى لحدى قرى الاقليم ،

وهي ابيار في واخر الثلاثينات فقد تزعم عمدة الفرستق - من اعمال ناحية ابيار - حسب الله الديهي مئات الفلاحين حوله من النواحي المجاورة واخذ يقاوم الحاكم التركي(٥٤) . فحرض الاهالي على حمل الأسلحة والنبايب والامتناع عن دفع الضرائب والقضاء على الظلم . واتخذ له مكمنا للمقاومة ، وهاجم شئون الحكومة واستولى على ما بها من غلال عدة مرات ، كما هاجم كل الذين ينصاعون لأوامر الحكومة واستولى على اشيائهم ، واعترض مراكب الحكومة المحملة بالغلال اثناء الليل ، كما استولى على ثمار حدائق الحاكم التركي(٥٥) .

وقد نجح هذا الزعيم في تكتيل الفلاحين حوله مستغلا عوامل السخط على الحكومة ، وذلك باعتراف مدير الاقليم ذاته الذي نكر في تقرير الى رئيس الحاقانية « ان قصد حسب الله الديهي تعطيل الاهالي في دفع اموال الميرى والمطالب الميرية » ، ولأول مرة يحدث اعتداء على احد الحكام الاتراك في الاقليم ، اذ حين اعترضه مصطفى اغا لاط (قائمقام الناحية) قام بضربه ضربا شديدا ومنعه من تحصيل الاموال ، ولم تقلح المحاولات المتكررة في القبض عليه بفضل التأييد الذي كان يحظى به بين صفوف الفلاحين وتزايد عدد أتباعه باستمرار ، الذين كانوا يوفرّون له سبل التخفي في الأقاليم المجاورة في الغربية والبحيرة .

وفي عام ١٨٢٨ تصدى مرة أخرى للحاكم التركي ايليس اغا ارناؤوط (قائمقام ناحية ابيار) ، وتمكن من اطلاق سراح انظر السخرة الذين جمعتهم الحكومة لتقوية الجصور . وفي عام ١٨٣٩ تصدى لوكيل قسم ابيار محمد افندي كرد ونجح في اطلاق سراح اخيه الذي كان قد اخذه الحاكم التركي رهينة ، واخذ يريد كما ورد في تقرير الادارة المحلية القول : « بأنه ابوزيد الهلالي . وأنه لن يصير تحصيلات ولا تأدية مطلوبات طالما هو موجود » ! (٥٦) .

ورغم هذه التصرفات فقد لوحظ أن الحكومة لفترة طويلة عاجزة عن القبض عليه ، وأن الأمايى يحتشدون وراءه . وبالتالي كانت تجد صعوبات فى تحصيل الضرائب فى الناحية فبلغت المتأخرات ٢٧٠ كيسا (الكيس ٥٠٠ قرش) مما جعل الحكومة تكثف جهودها لتفريق أتباعه ومحاولة القبض عليه ومطاردته ، وتمكنت بالفعل بعد عدة سنوات من القبض عليه فى عام ١٨٤٤ ، وسارعت الى شنقه بعد أن وجهت اليه اتهامات السرقة والقتل وقطع الطريق واشاعة الفساد بين الناس(٥٧) .

ولاشك أن نجاح « ثورة الديهي » فى إيقار لعدة سنوات يدل على اتساع نطاقها ، وتأييد القرى المجاورة لها ، كما يسئل على انتشار روح الشعب بين الفلاحين فى القرى عكس مايتريد من القول بأن روح الاستسلام والخضوع كانت هى السائدة ، ولا نعنى بقولنا هذا أن الفلاحين كانوا فى حالة ثورة دائمة ضد الحكومة ولكن نعنى أنهم يشعرون حين يفيض بهم الكيل ، اذ الظروف المتغيرة التى يتعرضون لها من شأنها وحدها أن تحدث تغييرا فى اتجاهاتهم وسلوكهم . وهذا يفسر لنا من ناحية أخرى أعمال الكراهية والانتقام التى تتجلى حين يدب بينهم النزاع على أعمال الرى بين قرية وأخرى اذ تنتهى عادة بوقوع قتلى من الجانبين ، أو حين تحدث الوان من الشجار بين النسوة فى حوارى القرى اذ تنقل وثائق المحاكم الشرعية احيانا كثيرة تثبت عكس ما هو شائع من أن الفلاحين قوم خاملون(٥٨) .

تدهور الحياة الاجتماعية :

أصاب الحياة الاجتماعية فى الاقليم فى عصر محمد على التدهور بسبب سوء الحالة الاقتصادية ، اذ تسجل وثائق الاقليم « سجلات الادارة والمحاكم الشرعية » ، العديد من حوادث السرقة

وجرائم الاغتصاب والقتل ، وصور العلاقات الاجتماعية المذهبة بين
العائلات وغيرها . ويهنا ان نتناول ذلك بالتفصيل على النحو
التالى :

١ - انتشار حوادث السرقة والسلب والنهب :

كانت حوادث السلب والنهب والسطو المسلح وسرقة الأموال
والاشياء من الأمور المعتادة فى الاقليم ، فكانت توجد عصابات
تقوم بارتكاب هذه الحوادث لدرجة تهدد الأمن بين السكان .
وأصبحت ظاهرة معروفة لدى الحكومة ، التى اصدرت لائحة فى عام
١٨٣١ للقضاء على هذه الظاهرة . كما اصدرت الأوامر الى حكام
الاقليم للتصدى لهذه الحوادث ، وجاء فى اللائحة الصادرة عام
١٨٣١ : « ان زيادة حصول ذلك - مواد حرامية كثيرة - يرجع
الى عدم التفات وبقية المأمورين ، مع انه قبل الآن حصل ذلك نادرا ،
وان وقوع هذه المواد غير موافقة لارادتنا ومن مايوجب الخلل الى
حسن انتظام الاقليم المصرية » ، وازافت « فلأجل منع هذه المواد
المغايرة اقتضت ارادتنا اصدار أوامر عمومية لكافة المأمورين بصورة
واحدة ، بأن تبادروا بالبحث والتفتيش عن الانتفاخ الحرامية التى
يوجدون بمأمورييتكم ، والذي تجدون انه حرامى ومشهور له انه
حرامى تعرضوه لنا ، واذا كان مستجد فى السرقة تجروا تأديبه
وتتويوه ، واذا لم يرجع تعرضوه علينا » (٥٩) .

والواقع ان تفشى حوادث السرقة والسلب والنهب فى اقليم
المنوفية آنئذ كان انعكاسا طبيعيا لحالة اليأس العام الناتج عن
نظام الاحتكار والضرائب الباهظة المفروضة على الاهالى ، وعمليات
النهب التى كان يمارسها رجال الادارة الاتراك ومشايخ القرى ،
التي كانت تدفع الاهالى للهروب من القرى وتحول البعض منهم الى
لصوص يقومون بارتكاب حوادث السرقة وتكوين عصابات لهذا

الغرض . قتل وثائق الادارة على مدى الاعباء والضغوط المالية التى يتعرض لها الاهالى ، التى تدفعهم الى ارتكاب هذه الحوادث ففى فرمان الصادر عام ١٨٣٣ الى حكام اقليم المنوفية جاء « انه يحتاج الامر ان تسمعوا الكلام وتطيعوا الاحكام وتقوموا بوفاء الاموال الاميرية وكامل المطلوبات للزومية وزراعة كامل الاراضى » . وقد امرنا انه اذا حصل خبائث فى تأدية ما هو واجب من قرائض العبودية ، ان يجرى تأديب الفلاحين حكم قانوناه ، (١٠) .

وبالرغم من ذلك توالى فى الاقليم حوادث السرقة والنهب ، واخذ الفلاحون فى استغلال كل فرصة لارتكاب هذه الحوادث لدرجة ان هذه الصفة أصبحت شبه أصيلة فى طبائعهم . ولانجد تبريرا لذلك الا احساسهم بالقهر والاضطهاد والطغيان وحالة الفقر المدقع التى كانوا يمانون منها ، فى نفس الوقت الذى لجأت فيه الادارة الى انزال كل صنوف الايذاء بهم ، فيذكر تقرير (وكيل قسم سمانون) الى حاكم الاقليم عام ١٨٤٤ على سبيل المثال : « ان بعض الانفجار المتهمين فى سرقة اشياء بسجن المديرية والذين جرى تأديبهم بالكرباج مرة بعد اخرى حتى تناثر لحم ارجلهم لم يقرأ عن شيء » . وان احدهم وهو خفير جرى وقوفه على قدميه ٤٨ ساعة وتورمت قدماه ، ولم يقرأ ايضا على شيء ، (١١) .

ولانبالغ اذا قلنا ان تعدد حوادث السرقة فى الاقليم انشد كان يمثل احدى صور الاحتجاج على الاضطهاد والطغيان الذى يتعرض لها الفلاحون ، فتأصل طبيعة السرقة فيهم لايمثل فسادا اخلاقيا بقدر مايمثل خداعا للحكومة التى تخدعهم ، فطالما ابتزتهم ولم تترك لهم فرصة للكسب الشخصى . لذا وجدنا وثائق الادارة تؤكد فى مناسبات عديدة ان اولئك الذين فروا تحت وطأة الضرائب او التجنيد او السخرة سرعان ماتحولوا الى لصوف وقطاع طرق وكونوا

عصابات مسلحة فى نواح عديدة اخرى غير التى فروا منها ، قد نجحوا فى الاعتداء على السلطات الحكومية وقاموا بسرقة شئون الحكومة ، ففى الخطاب الوارد من ديوان الوالى عام ١٨٢٩ الى ديوان الاقليم « ان عصابة اللصوص من اقليم المنوفية التى تم ضبط بعض افرادها ، اثناء مولد السيد البدوى ، وتولت السلطات ترحيلهم الى ليمان الاسكندرية ، تمكنوا بفضل مساعدة اعدائهم من الاقلا من قبضة السلطات ، وانه من الضرورى البحث عنهم والقبض عليهم ، واننا استقرينا لذلك التجاسر الفائق الحد » (١٢) .

والملاحظ ان هذه العصابات بالرغم من محاولات اجتثاثها استمرت تزاوئ عملها ، فتقوم بسرقة شئون الحكومة أو خزائنها أو مراكبها التى تجرى فى النيل . وهناك امثلة عديدة على ذلك ، نكتفى بأن نورد بعضا منها . فقد قامت عام ١٨٣٤ عصابة من ناحية ميت القصرى بالسطو على شئون الحكومة فى نواحى من اقليم المنوفية واقليم الغربية وتم ضبط بعض افرادها فى شئون الحكومة فى نواحى فيشا سليم وخرسيت من اقليم الغربية (١٣) .

وفى عام ١٨٤٠ قامت عصابة اخرى من اللصوص من ناحية عمروس بالاستيلاء على خزينة معاون قسم طنوب حصن اباطة افندى التركى ، بعد ثقب جدار منزله (١٤) . وفى عام ١٨٤٢ قامت عصابة ثالثة من ناحية شبين الكوم بدخول منزل معاون جفالك ناحية شلقان من اقليم القليوبية واستولت على سلاحه وامواله (١٥) .

وفى عام ١٨٤٤ هددت إحدى العصابات إحدى مراكب عياش باشا اثناء مرورها فى بحر شبين الكوم واستولت على كميات القطن الموجودة بها ، ولم تتمكن السلطات من القبض على افراد تلك العصابة (١٦) .

ومن الجدير بالذكر ان وثائق المحاكم الشرعية وان كانت

تسجل حوادث كثيرة قامت بها العصابات فى أعمال السرقة والسطو ، فانها تسجل أيضا قضايا سرقة عديدة تتم على مستوى الافراد وعلى نطاق البيت الواحد ، وتتمثل فى حوادث سرقة نقود وحلى وأدوات منزلية وخلافه . مما يدل على حالة التدهور الحاد فى الأحوال الاقتصادية . فعلى سبيل المثال ادعى أحد اهالى (زاوية بيم) عام ١٨٢١ على اخته وزوجها سرقة نقوده وأشياء أخرى من منزله (١٧) .

وفى العادة كانت حوادث السرقة فى القرى تلحق بالمتهمين بها العار ، وبالرغم من ذلك فإن الوثائق تسجل زيادة هذه الجرائم وانتشارها بين الفلاحين فى الاقليم ، واصبحت قرى الاقليم مليئة بهؤلاء اللصوص ، الذين يهددون المنازل ، ويعرفهم الاهالى ، ويترصدون دائما على الاسواق فى القرى المجاورة ، وتذكر الوثائق منهم على سبيل المثال ، عام ١٨٤٨ عدة أسماء خيرالله ومحمد أبو عوض وإبراهيم مسعد الحرامية المشهورين ، وهم من كفر النجوية ، وانهم يترصدون على اسواق شبين الكوم ، وانهم ارتكبوا حوادث سرقة ، وانهم يتقاسمون هذه النقود والأشياء (١٨) .

وكانت الإدارة تلجأ الى محاولة ردعهم ، ولاتتورع عن القبض على مشايخ القرى التى ينتمون اليها ، لانه كان من الشائع ان هؤلاء المشايخ على دراية باللصوص فى قراهم ، وفى ١٨٤٧ ألقت الإدارة القبض على مشايخ ناحية منوف ووضعتهم فى السجن حتى يعترفوا على اللصوص الذين ارتكبوا حوادث سرقة الاموال فى ناحيتهم (١٩) .

كما اعتبرت الإدارة كل اهالى القرية متضامنين فى دفع التعويضات عن أى جرائم سرقة تتم بواسطة اللصوص المشهورين

فيها (٧٠) • خصوصاً بعد ان تبين لها ان كافة الاجراءات التي اتخذتها لم تغلح في الحد من تزايد حوادث السرقة •

وهكذا نرى ان ظاهرة السرقة وحوادث السلب كانت تتزايد باستمرار وان تدهور الاحوال الاقتصادية قد ساهم الى حد كبير في ذلك ، مما ادى في النهاية الى اختلال الأمن واضطراب الاحوال الاجتماعية في الاقليم •

٢ - جرائم الدعارة والاعتصاب :

على الرغم مما كان يبدو ظاهرياً على مجتمع القرية في الاقليم انئذ من تمسك بالفضيلة وحرص على التمسك بالقيم الدينية ، فانه مما يلاحظ ان وثائق المحاكم الشرعية في الاقليم تسجل حوادث كثيرة حول ارتكاب جرائم الدعارة والاعتصاب ، بالرغم مما يحيط هذه الجرائم في العادة من كتمان وسرية ، لما تلحقه من عار يكون مدعاة للخزي والمساس بالشرف بين الافراد • ولايعنى قولنا هذا ان عقد القيم الدينية والاجتماعية والدعوة الى التمسك بالطهر والعفاف قد انفرط • بل الذي يلفت النظر ان الوثائق تسجل حوادث كثيرة تدل على تدهور في هذه القيم ، كما تسجل نبذ الغالبية لهذه الحوادث ، فتذكر عريضة اهالي ناحية شبين الكوم عام ١٨٢٩ الى حاكم الاقليم مثلاً ، « ان رجلاً يدعى مصطفى الحمرة يقيم بجوار المسجد الكبير ، الذي تقام فيه شعائر الاسلام ، ياوى في داره مجموعة من النساء القحبات ، وانهن يختلن مع الرجال والشباب ، وينشأ من ذلك فساد كبير خصوصاً في يوم السوق مع اجتماع

الاغراب من كل جهة ، حتى ان اهل المحروسة ، اى القاهرة الذين حضروا الى الناحية يعترضون على هذا ، ويشنعون على اهل البلد زيادة ، ويطلبون فى عريضتهم اخراج هذا الرجل من داره الى محل بعيد عن وسط البلد ، (٧١) .

والواقع ان وثائق المحاكم الشرعية فى الاقليم اثبتت سجلت العديد من هذه الجرائم ، وان القاضى الشرعى كان ينظر الى هذه الجرائم طبقا لاحكام الشريعة الاسلامية ، وغالبا ماكان يعجز ضحايا هذه الجرائم عن اثبات دعاويهم ، لما يحيط هذه الجرائم من اعتبارات دينية واجتماعية ، وان معظمها قد انتهى بحلول اجتماعية مثل تحرير عقود زواج لهذه الاطراف امام المحاكم . ومن الامثلة التى سجلتها المحاكم على ذلك ، زواج رجل من ناحية ابيار عام ١٨٤٥ من فتاة بعد الاعتداء عليها ، وضبطه اثناء قراره بعد اقتحام المنزل عليها (٧٢) . وفى عام ١٨٤٧ زواج عوض البربرى الذى من نصارى ميت خاقان من مخدومة النجار الذمى بعد اعترافه باقتحام جريمة الزنا وتوقيع عقوبة الجلد ضده (٧٣) . وفى عام ١٨٤٥ ادعاء فتاة من ناحية بابل انه قد زنا بها رجل متزوج وطالب علم ومن حملة القرآن (٧٤) . وكذلك امرأة من ناحية جزى بأن رجلا من الاهالى قد اعتدى عليها بعد ان اوثق رجلها (٧٥) .

هذه الحوادث المتكررة تدل على غياب القيم الاجتماعية الصحيحة آنذاك ، وكانت تعكس فى ذات الوقت ظروف القهر الاجتماعى ، والتفاوت الطبقي الحاد بين فئات المجتمع فى الاقليم ، فتسجل وثائق المحاكم الشرعية على سبيل المثال عام ١٨٤٨ ، ان

شيخ قرية سبك هو واتباعه قاموا باستدراج نحو ثمان فتيات في
بواره واعتسروا عليهن بعد ضربهن ، (٧٦) •

وفي الغالب كانت هذه الجرائم – نظرا لأنها تتعلق بقيم اجتماعية
ماسة بالشرف والكرامة وتكرارها يدل على انهيار هذه القيم – كانت
تعود الى جرائم اخرى مثل القتل ، فتسجل وثائق المحاكم الشرعية
آنذاك حوادث قتل عبيدة مجهولة (٧٧) •

وهكذا نرى ان هذه الحوادث بالرغم من تعددها لم تأخذ شكل
الظاهرة ، ولكنها في ذات الوقت كانت تدل على تدهور ملحوظ في
الأحوال الاجتماعية في الاقليم •

الهوامش

- (١) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٢٦ عام ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (٢) نفسه سجل ٢٧ عام ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م .
- (٣) نفسه سجل ٣٦ عام ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (٤) نفسه سجل رقم ٦٩ ١٠ محرم ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م .
- (٥) نفسه .
- (٦) دفاتر ديوان المعية السنية س/١/١٣/٢ انظر نص فرمان الجليل
الشان الصادر يوم الاربعاء المبارك ٢١ ذى الحجة ١٢٤٩هـ/١٨٢٤م .
- (٧) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٦٩ صفر ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م .
- (٨) نفسه رقم ٦٥ سنة ١٢٦٠هـ/١٨٤٥م .
- (٩) دفاتر ديوان المعية (عربي) س/١/١٣/٤ الجوابات والوامر
الكريمة ٢٠ محرم ١٢٥١هـ/١٨٣٥م .
- (١٠) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٦٧ عام ١٢٦٣هـ/١٨٤٧م .
- (١١) فيليب جلد : قاموس الادارة والقضاء مجلد رقم ٢ ص ١١١٨ .
- (١٢) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٦٧ عام ١٢٦٣هـ/١٨٤٥م .
- (١٣) انظر سجلات الادارة المحلية (عربي) : تقرير مشايخ ناحية

الراهب في ٢١ شوال ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م الى رئيس ديوان او جمعية الحقانية .
س رقم ١/١/٨ (٢٢ شوال ١٢٦٠هـ - ١٢ ذى الحجة ١٢٦٠هـ) .

(١٤) نفسه س رقم ٢/١/٨ : تحرير جواب عن المدير الى رئيس ديوان
او جمعية الحقانية في ١١ محرم ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .

• (١٥) نفسه .

• (١٦) نفسه .

(١٧) ج ، بيير : دراسات في التاريخ الاجتماعي لمصر الحديثة مترجم
ص ١٢١ .

(١٨) ل ، بوركهارت : العادات والتقاليد المصرية مترجم ص ٦٩
عاش بوركهارت في مصر فترة من الزمن في عصر محمد علي وتولى بها
(١٨١٢ - ١٨١٧م) . وقد نكر « ان تعبير عرب يعنى البدو وان هؤلاء
كانوا يلحقون اضرارا وكوراث للممتلكات والاماكن المكشوفة من البلاد
المصرية . وهم - اى البدو يستخدمون لفظ « العرب » اكثر من مصطلح
« البدو » . وهناك عرب آخرون ليسوا من القبائل العربية والبنوية ، فهم
باسم « حضري » او « فلاح » .

(١٩) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٦٨ عام ١٢٦٢هـ/١٨٤٧م
وانظر تعداد النفوس عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م .

(٢٠) كلوت بك : لحة عامة الى مصر ج ١ تعريف محمد مسعود ص
٧٠ (بدون) .

(٢١) محكمة منوف الشرعية ٠٠ سجل رقم ٤٤ (مبايعات) عام ١٢٥٤هـ
١٨٢٨م .

(٢٢) ديوان المعية السنوية س ١/١٢/١ - ٩ صفر ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(٢٣) سجلات محكمة منوف رقم ٤٥ رمضان ١٢٥٤هـ/١٨٢٨م .

(٢٤) ج . بيير : دراسات في التاريخ الاجتماعي لمصر الحديث ص
٢١ .

(٢٥) نفسه : تاريخ ملكية الاراضى فى مصر الحديثة ١٨٠٠ - ١٩٥٠
ص ٥٠ - ٥١ - ٢١ موال ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .

(٢٦) انظر سجلات الادارة المحلية (عربى) صادر سجل رقم ١/١/٨ فى
٢١ شوال ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .

(٢٧) سجلات محكمة مديرية المتوفية رقم ٢٢ سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م ،
ورقم ٦٦ سنة ١٢٦١هـ/١٨٤٥م ، سجل مضبطة منوف ١٢٦٨هـ/١٨٥٢م .

• (٢٨) نفسه سجل رقم ٢٤ عام ١٢٤٧هـ/١٨٣١م .

• (٢٩) نفسه سجل رقم ٢٤ عام ١٢٤٧هـ/١٨٣١م .

• (٣٠) نفسه سجل رقم ٦٤ عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .

• (٣١) نفسه سجل رقم ٦٦ عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م .

• (٣٢) نفسه .

(٣٣) هنرى عيروط : الفلاحون ص ١٩٥ ترجمة محيى الدين ، وليم
مرقص . القاهرة ١٩٦٨ .

• (٣٤) نفسه ص .

• (٣٥) سجلات محكمة مديرية المتوفية رقم ٦٦ سنة ١٢٦١هـ/١٨٤٥م .

• (٣٦) نفسه سجل رقم ٦٧ سنة ١٢٦٢هـ/١٨٤٧م .

(٣٧) نفسه د لم نجد سوى حاشية واحدة . فى ناحية مليج ، فقد
اختلفت صراف الناحية أموال الميرى ، ويقع ضامنه - شيخ الفاحية - هذه
الاموال .

(٣٨) انظر سجلات الادارة المحلية (عربى) رقم ل/١/٨ وثيقة بتاريخ
٨ محرم ١٢٦١هـ/١٨٤٥م (الفترة التاريخية للسجل اول ١٢٦٠هـ - ١٩
محرم ١٢٦١هـ) .

(٣٩) انظر دفاتر تعداد النفوس مجلدات ٥١ - ٥٢ سنة ١٢٦٤هـ/
١٨٤٨م .

• (٤٠) نفسه مجلد ٥٢ .

• (٤١) سجلات محكمة مديرية المتوفية رقم ٣٠ سنة ١٢٤٥هـ/١٨٣٠م .

(٤٢) نفسه رقم ٢٢ سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م ، رقم ٥٦ سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م .

(٤٣) نفسه رقم ٤٧ سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م .

(٤٤) سجلات محكمة منوف الشرعية رقم ٤٥ (اشهادات) ٢٥ رجب ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(٤٥) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ١٨ غرة شوال ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م .

(٤٦) نفسه .

(٤٧) هيلين ريفلين : مرجع سابق ص ٢٩١ .

(٤٨) ج. بيير : مرجع سابق ص ٢١٧ - ٢١٩ . « اورد بيير اقوال هؤلاء الذين يصفون الفلاحين بالخضوع والاستسلام ومنهم بورنج ، وبيوت بك ، وهنرى عيروط . ولكنه - اى بيير يرفض هذه النظرة الى الفلاحين ، ويدلل عليها بالثورات التى قاموا بها فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر » .

(٤٩) دى بوا - ايميه جولوا : رحلة الى اعماق الدلتا ص ٧٧ . من تأليف علماء الحملة الفرنسية : وصف مصر المترجمة العربية (٢) - ل. زهير الشايب (دراسات عن المدن والاقاليم المصرية) . الطبعة الثانية . مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٨٤ .

(٥٠) هيلين ريفلين : مرجع سابق ص ١٨٥ .

(٥١) فيليب جلا : قاموس الادارة والقضاء ج ٢ ص ٤٥٢ الطبعة البخارية ، بنى لاغوداكس بالاسكندرية عام ١٨٩٠ (انظر المادة ٢٦ من قانون الفلاحة) .

(٥٢) وثائق ديوان المعية السنوية (عربى) ص ١٢/٤ ، الجوابات والاوامر الكريمة ، غرة رمضان ١٢٥٠هـ - ١٨ شعبان ١٢٥١هـ - ١٢٢٤/١٨٢٥م .

(٥٣) سجلات الادارة المحلية (صادر) مديرية المنوفية ص ل/٨/٢ فى ١٩ محرم ١٢٦١هـ/١٨٤٥م .

(٥٤) نفسه من ل/١/٨/١ عربى (صادر) ٢٢ شوال ١٢٦٠هـ/ ١٢ ذى
الحجة ١٢٦٠هـ - الموافق ١٨٤٤ - ١٨٤٥ م .

• نفسه (٥٥)

• نفسه (٥٦)

• نفسه (٥٧)

(٥٨) انظر الأب هنرى عيروط : مرجع سابق ص ٢٥٥ .

(٥٩) وثائق ديوان المعية السنية ، يومية الجوابات والاوامر الكريمة
الصادرة بورشة الجرنال س/١/١٢/٢ فى غرة رجب ١٢٤٧هـ - ١٦ ذى
القعدة ١٢٤٧هـ/ عام ١٨٢١ م .

• نفسه س/١/١٢/٢ فى ٢ رمضان ١٢٤٩هـ/ ١٨٢٢ م .

(٦١) سجلات الادارة المحلية (عربى) ، صادر سجل ل ١/١/٨ فى ٢٢
شوال ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤ م .

(٦٢) سجلات ديوان المعية السنية س ١/١٢/١ ٢٠ صفر ١٢٤٥هـ/
١٨٢٩ م .

• نفسه س ١/١٢/٢ فى ١٤ رمضان ١٢٥٠هـ/ ١٨٢٤ م .

(٦٤) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٥٨ فى ٢٢ ذى القعدة ١٢٥٦هـ
١٨٤١ م .

• نفسه رقم ٦٠ فى ١٧ رمضان ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢ م .

• نفسه رقم ٦٢ فى ١١ ربيع الآخر ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤ م .

• نفسه رقم ٢١ فى ١١ ذى القعدة ١٢٤٦هـ/ ١٨٢١ م .

• نفسه رقم ٦٩ عام ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨ م .

• نفسه (٦٩)

(٧٠) كلوت بك : لحة عامة الى مصر ج ٢ ص ١٥٠ .

- (٧١) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٢٩ عام ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (٧٢) نفسه رقم ٦٦ في ٢٤ جماد آخر ١٢٦١هـ/١٨٤٥م .
- (٧٣) نفسه رقم ٦٩ في عام ١٢٦٢هـ/١٨٤٧م .
- (٧٤) نفسه رقم ٦٦ غرة جماد آخر ١٢٦١هـ/١٨٤٥م .
- (٧٥) نفسه رقم ٤٥ (اشهادات) ٢٥ رجب ١٢٥٤هـ/١٨٢٨م .
- (٧٦) نفسه رقم ٦٩ عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م .
- (٧٧) انظر سجلات رقم ٥ في ٢٠ شوال ١٢٢٨هـ/١٨٢٢م ، ورقم ٢٨ عام ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ، ورقم ٢٩ في عام ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ، ورقم ٦٧ عام ١٢٦٢هـ/١٨٤٧م ، ورقم ٦٩ عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م .

خاتمة

تبين لنا من الدراسة ان العائلات الكبيرة فى الاقليم احتفظت بالبناء الداخلى لها ، اى بالزيادة العددية وانها لم تتعرض للتفتت بالنزوح من مواطنها الاصلية . عكس ماحدث بالنسبة للعائلات الصغيرة التى تفرقت فى انحاء الاقليم وخارجة وهى حقيقة بارزة فى تاريخ عائلات الاقليم . وادى ذلك الى انفراد هذه العائلات الكبيرة بالوجاهة والنفوذ ، وتعميق قيم التقاسوت الطبقي فى العلاقات بين افراد العائلات الكبيرة والعائلات الصغيرة ، مما اثر فى النهاية على تطور الحياة الاجتماعية . فلو حظ على سبيل المثال ان العائلات الكبيرة تتجمع فى مناطق واحدة ، وتطلق اسماء هذه العائلات على الاماكن التى يقيمون فيها ، وان هذه العائلات تحتكر فيما بينها مناصب الادارة وتنفرذ بالسيطرة على الاوضاع الاقتصادية فى الاقليم .

وفى ذات الوقت ، تبين ان الاقلية التركبية قد تبوات اعلى مكانة فى الحياة الاجتماعية داخل الاقليم باستحواذها وسيطرتها على الادارة والشئون الاقتصادية ، بالرغم من حجمها العددى الضئيل واستندت فى ذلك على القوة والتسلط واللجوء الى ممارسة اساليب الظلم

والقهر الاجتماعى • كما استندت على وجود جهاز قضائى تابع لها ، يستمد وجوده منها فكان ظهيرا لها فأقنى فيها ، فكان قضاء منحاذا يراعى مكانة الافراد الاجتماعية اكثر مما يراعى الاحكام الشرعية •

وتبين ان هذه الاقلية قد نفذت الى اوجه الحياة الاقتصادية المختلفة • فقام الاتراك بالحصول على التزامات الاطيان الواسعة واحتكروا اسواق الانتاج الاخرى ، فسيطروا على المواصلات النهرية مثل المراكب النيلية وانفردوا بالاشراف على صناعات الاقليم •

ولما كان وجودهم فى الاقليم لآجال محدودة فلم يستقروا فيه وتحول الاقليم الى مصدر للانتفاع والنهب واصبحت صورة متكررة ترسخت فى الافهام ان علاقتهم بالاقليم علاقة مؤقتة قائمة على الانتفاع والنهب وهى صورة استمرت فيما بعد على مستوى علاقة الاقاليم بالعاصمة عموما •

وقد اوضحت سياسة الاحتكار التى مارسستها الحكومة فى الاقليم ذلك تماما ، ودلت عليه الوثائق ، وتناول الفصل الثالث ذلك بالتفصيل فالقى اعضاء جديدة على سياسة الاحتكار فى مصر فى عصر محمد على ، والتى كرست الحكومة من خلالها تبعية الاقاليم للعاصمة وتعميق المركزية بينهما فى الجوانب الادارية والمالية والاقتصادية عموما •

لما بالنسبة للعلاقات الاجتماعية فى الاقليم ، فانه مما يلاحظ انه لم يصحبها تغيير مماثل لما اصاب الحياة الاقتصادية من تغيير باسخال نظام الاحتكار ، فاستمرت الاغلبية تميل الى الابتعاد عن الحكام الاتراك بحكم التفاوت الطبقي وانعزال هؤلاء عنهم • وتكرست العلاقات القائمة على الخوف وسوء الظن عند الكثيرين

يسبب سوء المعاملة والاعتداءات المتكررة عليهم • وازدادت العلاقات الاجتماعية تقسفا في الاقليم بسبب انتشار الحزازات والانقسامات نتيجة الصراع حول منصب شيخ القرية وانقسام الامالى الى عناصر متباينة من الفلاحين والبدو والصعايدة بسبب التعصب والتزعزعات الضيقة •

وقد اصاب الحياة الاجتماعية نظرا لذلك عوامل القلق والتوتر فازدادت مظاهر التمرد والعصيان وثورات الفلاحين بسبب سياسات الحكومة في مجالات جمع الضرائب والتجنيد والسخرة ، مثلما حدث عام ١٨٢٢ وعام ١٨٤٤ ، وكانت الحكومة تتصددى لهذه الثورات بالعنف والشدة •

واصاب الحياة الاجتماعية عموما تدهور ملحوظ على مستوى العلاقات الاجتماعية بين الافراد ، فتعددت جرائم السرقة والنهب والاغتصاب والدعارة والرشوة والقتل وغيرها •

الوثائق والمراجع

أولا : الوثائق :

– ديوان المعية السنية (عربى) :

– دفتر قيد الأوامر الكريمة ابتداء من عام ١٢٤٥هـ س
١/١٣/١ (٦ محرم ١٢٤٥هـ – ٢٧ رجب ١٢٤٦هـ) .

– دفتر يومية الجوابات والأوامر الكريمة الصادرة بورشة
الجرنال س/١/١٣/٢ (غرة رجب ١٢٤٧هـ – ١٦ ذى القعدة
١٢٤٧هـ) .

– دفتر يومية الجوابات والأوامر الصادرة بورشة الجرنال
س/١٠/١٣/٢ (٣ رجب ١٢٤٩هـ – ١٢ ذى القعدة ١٢٥٠هـ) .

– دفتر يومية الجوابات والأوامر الكريمة الصادرة بورشة
الجرنال س/١/١٣/٤ (غرة رمضان ١٢٥٠هـ – ١٨ شعبان
١٢٥١هـ) .

– دفتر يومية الجوابات والأوامر الكريمة الصادرة بورشة

الجنرال س/١/١٣/٥ (غرة رمضان ١٢٥١هـ - ٢٩ ذى الحجة ١٢٥١هـ) .

- بقر س/١/١٣/١٠ بيان عن الكشف المطلوب من المديرية عام ١٢٥٢هـ .

- بقر س/١/١/٢٥ صابر الأوامر عليه الى المجالس والدواوين والأقاليم (٧ جماد اول ١٢٨٢هـ - ١٦ صفر ١٢٨٤هـ) .
٢ - سجلات الادارة المحلية (بعنوان مديرية الخوفا) عربى - صابر

- سجل ل / ١/١/٨ (الفترة من ٢٢ شوال ١٢٦٠هـ - ١٢ ذى الحجة ١٢٦٠هـ) .

- سجل ل/١/٨/٢ (الفترة من ١٢ جماد اول ١٢٦٠هـ - ١٩ محرم ١٢٦١هـ) .

- سجل ل/١/٢/٨ الفترة من ١١ رجب ١٢٦١هـ - ١٩ محرم ١٢٦١هـ) .

٣ - تعداد نفوس نواحي اقليم الخوفا عام ١٢٦٤هـ (عدة مجلدات) هى :

من - ل/١/١٢٢/٨ الى - ل/١/٢٢/٨/٥٦ (١٦ مجلدات) ،
مقاسات مختلفة ٢٥ × ٢٧ سم ، ١٨ × ٤٥ سم - وكل مجلد يحتوى
على بيانات هامة للغاية فى دراسة الاحوال الاقتصادية الاجتماعية
فى الاقليم عموما .

٤ - وحدات وثائق المحاكم الشرعية فى الاقليم (فى الفترة من ١٢٣٢هـ - ١٢٨٦هـ) . وهى :

- محكمة متوف :

سجل بدون رقم (١٩ جماد اول ١٢٣٢هـ - ٢٧ شوال ١٢٣٢هـ) :

• محكمة مديرية المنوفية :

سجل رقم (١) شعبان ١٢٣٤هـ - ٥ رمضان ١٢٣٤هـ .
سجل رقم (٢) أول محرم ١٢٣٥هـ - ١٦ جماد أول
١٢٣٥هـ .

سجل رقم (٣) غرة رجب ١٢٣٦هـ - ١١ رمضان ١٢٣٦هـ .
سجل رقم (٤) ٢٠ شعبان ١٢٣٧هـ - آخر جماد آخر ١٢٣٨هـ .
سجل رقم (٥) ٢٠ شوال ١٢٣٨هـ - ١٢ صفر ١٢٣٩هـ .

سجل رقم (٦) نهاية صفر ١٢٣٩هـ - ١٥ جماد أول ١٢٣٩هـ .
سجل رقم (٧) ٢٠ جماد أول ١٢٣٩هـ - غرة نو الحجة
١٢٣٩هـ .

سجل رقم (٨) ٢٠ جماد أول ١٢٤٠هـ - ١٠ شعبان ١٢٤٠هـ .
سجل رقم (٩) ١٤ شعبان ١٢٤٠هـ - ٢٠ شعبان ١٢٤١هـ .
سجل رقم (١٦) ١٠ ربيع أول ١٢٤٣هـ - ١٤ جماد أول
١٢٤٣هـ .

سجل رقم (١٧) ١٧ جماد ثاني ١٢٤٣هـ - ٣١ جماد ثاني
١٢٤٣هـ .

سجل رقم (١٨) ١٢ نو القعدة ١٢٤٢هـ - غرة نو القعدة
١٢٤٣هـ .

سجل رقم (٢١) ٣ محرم ١٢٤٤هـ - ١٠ محرم ١٢٤٤هـ .
سجل رقم (٢٢) عام ١٢٤٤هـ .
سجل رقم (٢٦) عام ١٢٤٤هـ .

- سجل رقم (٢٧) عام ١٢٤٥ هـ .
- سجل رقم (٢٨) عام ١٢٤٥ هـ .
- سجل رقم (٢٩) عام ١٢٤٥ هـ .
- سجل رقم (٣٠) عام ١٢٤٥ هـ .
- سجل رقم (٣١) عام ١٢٤٦ هـ .
- سجل رقم (٣٢) عام ١٢٤٦ هـ .
- سجل رقم (٣٣) عام ١٢٤٦ هـ .
- سجل رقم (٣٤) عام ١٢٤٦ هـ / ١٢٤٧ هـ .
- سجل رقم (٣٥) عام ١٢٤٧ هـ .

— محكمة منوف الشرعية :

سجل رقم (٤٠) عام ١٢٥٠هـ / ١٢٥١هـ (مبيعات ومرافعات)

محكمة مديرية المنوفية :

• سجل رقم (٤٢) عام ١٢٥١هـ (فرمانات)

محكمة منوف الشرعية :

- سجل رقم (٤٤) عام ١٢٥٤هـ (مبيعات)
- سجل رقم (٤٣) عام ١٢٥٥ هـ / ١٢٥٦ هـ (مصالحات)
- سجل رقم (٤٥) عام ١٢٥٤هـ / ١٢٥٥هـ (اشهادات)

محكمة مديرية المنوفية :

• سجل رقم (٤٧) عام ١٢٥٣ هـ .

- سجل رقم (٤٩) عام ١٢٥٢هـ / ١٢٥٤ هـ .
- سجل رقم (٥٦) عام ١٢٥٥ هـ .
- سجل رقم (٥٧) عام ١٢٥٦هـ / ١٢٥٩ هـ .
- سجل رقم (٥٨) عام ١٢٥٦هـ / ١٢٥٧ هـ .
- سجل رقم (٥٩) عام ١٢٥٨ هـ .
- سجل رقم (٦٠) عام ١٢٥٨هـ / ١٢٥٩ هـ .
- سجل رقم (٦١) عام ١٢٥٨هـ / ١٢٥٩ هـ .
- سجل رقم (٦٢) عام ١٢٥٨هـ / ١٢٥٩ هـ .
- سجل رقم (٦٣) عام ١٢٥٩هـ / ١٢٦٠ هـ .
- سجل رقم (٦٤) عام ١٢٦٠ هـ .
- سجل رقم (٦٥) عام ١٢٦٠ هـ .
- سجل رقم (٦٦) عام ١٢٦١ هـ .
- سجل بدون رقم عام ١٢٦٢هـ / ١٢٦٤ هـ (اشهادات) .
- سجل رقم (٦٧) عام ١٢٦٣ هـ .
- سجل رقم (٦٨) عام ١٢٦٢هـ / ١٢٦٣ هـ .
- سجل رقم (٦٩) عام ١٢٦٤ هـ .

مكتبة ملوف :

- مضبطة ١٢٦٨ هـ - رقم ٥٤١ عين ٢٢٢ مخزن ٤٦ .
- (محرم ١٢٦٨ هـ - جماد أول ١٢٦٨ هـ) .

محكمة قاضي متوف :

- مضبطة ١٢٦٨ هـ - رقم ٥٤٢ عين ٢٣٢ مخزن ٤٦
- (٢٠ رجب ١٢٦٨ هـ - جماد اول ١٢٦٨ هـ)

محكمة مركز متوف :

- مضبطة ١٢٦٨ هـ - رقم ٥٤٣ عين ٢٣٢ مخزن ٤٦
- (٢١ رمضان ١٢٦٨ هـ - ٢٦ نو القعدة ١٢٦٨ هـ)
- مضبطة ١٢٦٨ هـ - رقم ٥٤٤ عين ٢٣٢ مخزن ٤٦
- (٢٨ نو القعدة ١٢٦٨ هـ - ٢٥ صفر ١٢٦٩ هـ)
- مضبطة ١٢٦٩ هـ - رقم ٥٤٥ عين ٢٣٢ مخزن ٤٦
- (٢٦ صفر ١٢٦٩ هـ - ١٦ جماد اول ١٢٦٩ هـ)
- مضبطة ١٢٦٩ هـ - رقم ٥٤٦ عين ٢٣٢ مخزن ٤٦
- (٥ رمضان ١٢٦٩ هـ - ٢٩ نو القعدة ١٢٦٩ هـ)
- مضبطة ١٢٦٩ هـ / ١٢٧٠ هـ - رقم ٥٤٨ عين ٢٣٢ مخزن ٤٦
- (٢٦ نو القعدة ١٢٦٩ هـ - ٢ صفر ١٢٧٠ هـ)

محكمة مديرية القوفية :

- سجل بدون رقم (١٧ ربيع اول ١٢٧١ هـ - ٢٤ ربيع اول ١٢٧٢ هـ)

(مبايعات)

مضبطة محكمة متوف :

سجل رقم ٥٤٩ عين ٢٢٢ مخزن ٤٦ (مبايعات) عام
١٢٧١ هـ .

سجل رقم ٥٥٠ عين ٢٢٢ مخزن ٤٦ (٨ نو الحجة ١٢٧٢ هـ /
١٢٧٤ هـ)

محكمة سرسنا (قسم تلا) :

- نصف أول روضه - رقم ٣٢٦ عين ٢٢٩ مخزن ٤٦
- (شوال ١٢٧٣ هـ - جماد أول ١٢٧٦ هـ)

محكمة سرسنا (قسم متوف) :

- نصف أول روضه - رقم ٣٢٦ عين ٢٢٩ مخزن ٤٦
- (٢٥ ربيع آخر ٧٩ - ٧ نو الحجة ١٢٧٩ هـ)

سجل قاضي المال :

- رقم ٣٢٧ عين ٢٢٩ مخزن ٤٦
- سجل قيد الدعاوى الوارثة (جماد أول ١٢٧٩ هـ - نو الحجة ١٢٧٩ هـ)

محكمة ساقية ابو شعرة (قسم اشمون) :

- رقم ٤٤٠ عين ٢٣٠ مخزن ٤٦
- (جماد أول ١٢٧٩ هـ - ٣ نو الحجة ١٢٧٩ هـ)

محكمة الباجور :

- رقم ٥٤٠ عين ٢٣٢ مخزن ٤٦
- (٤ شعبان ١٢٧٩ هـ - ٢٨ شعبان ١٢٧٩ هـ)

قاضي شفشور :

- رقم ٤٤١ عين ٢٣٠ مخزن ٤٦
- (غرة محرم ١٢٨٠ هـ - ١٢٨١ هـ)

محكمة مديرية المتوفية (مضابط قيد المواد الشرعية) :

- رقم (١) عين ٢٢٥ مخزن ٤٦
- (٢٦ جماد أول ١٢٨٤ هـ - ٢٢ جماد أول ١٢٨٥ هـ)
- مضبطة لقيد دائرة الأمور الوقتية مما يحتاج اليه الحال
- رقم (٢) عين ٢٢٥ مخزن ٤٦
- (١٢ نو القعدة ١٢٨٤ هـ - ٧ شعبان ١٢٨٤ هـ)

ثانيا : المراجع : (١) العربية :

- ابراهيم جمال المحامى : الاقوال الجلية فى اختصاص
- المحاكم الاهلية • مطبعة المحروسة عام ١٨٩٤
- حسين خلاف (نكتور) : التجديد فى الاقتصاد المصرى
- الحديث • القاهرة ١٩٦٢
- صبحى وحيد : فى اصول المسألة المصرية (طبعة منقحة)
- مكتبة مديولى • القاهرة (د٠ ت)

– عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد علي – مكتبة النهضة
الطبعة الثالثة القاهرة عام ١٩٥١ .

– عزيز خاتكي بك : التشريع والقضاء قبل المحاكم الشرعية .
المطبعة المصرية بالقاهرة (د . ت) .

– علي باشا مبارك : الخطط التوفيقية . الجزء ١٢ و ١٦ مطبعة
بولاق (د . ت) .

– فتحي زغلول باشا : الحماماء ، القاهرة ١٩٠٠ .

– فيليب جلال : قاموس الادارة والقضاء . مجلد ٢ . المطبعة
البخارية ، بنى لاغوداكس ، الاسكندرية عام ١٨٩٠ .

– محمد رمزي : القاموس الجغرافى . القسم الثانى .
الجزء الثانى . القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٥/٥٤ .

(٢) المترجمة :

– باتريك اوبريان : ثورة النظام الاقتصادى فى مصر . تعريب
خيرى حماد – الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر . القاهرة عام
١٩٧٠ .

– دى بوا ، ايميه جولوا : رحلة الى اعماق الدلتا . بحث
من تأليف علماء الحملة الفرنسية : وصف مصر (٢) دراسات عن المدن
والاقاليم المصرية . ترجمة زهير الشايب . الطبعة الثانية . مكتبة
الخانجى . القاهرة ١٩٨٤ .

– ج . ج . بيير : دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر
الحديثة . ترجمة وتقديم د . عبد الخالق لاشين وعبد الحميد فهمى
الجمال . مكتبة جامعة عين شمس . الطبعة الاولى عام ١٩٧٦ .

— ج • بيير : تاريخ ملكية الارض في مصر الحديثة ١٨٠٠
— ١٩٥٠ ترجمة عطيات محمود • سلسلة الالف كتاب الثانى •
الهيئة العامة للكتاب • القاهرة ١٩٨٨ •

— جلافنس ، بتدلى ، كاتى : سوسيولوجيا العلاقات الزراعية
ترجمة سامى الرزاز الطبعة الاولى • دار البيان للنشر ، الجيزة •
مصر ١٩٨٦ •

— ا • ب • كلوت بك : لمحة عامة الى مصر • تعريب محمد مسعود
الجزء الاول • القاهرة (د • ت) •

— ج • لويس بوكهولت : العادات والتقاليد المصرية • ترجمة
د • ابراهيم شعلان • سلسلة الالف كتاب الثانى ١٩٨٩ •

— هاملتون جب ، هارولد بيون : المجتمع الاسلامى والغرب
(جزءان) ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى
الحسينى • القاهرة ١٩٧١ •

— هنرى عيروط : الفلاحون • ترجمة محيى الدين اللبان
ووليم داود مرقس • الطبعة الثامنة • القاهرة ١٩٦٨ •

— هيلين آن ريفلين : الاقتصاد والادارة في مصر في مستهل
القرن التاسع عشر • ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى
ومصطفى الحسينى • القاهرة دار المعارف ١٩٦٨ •

(٣) الاجنبية :

- Al-Sayyid Marnot, Afaf Lutfi : A Short history of Modern Egypt. (Cambridge Univ. Press, 1985).
- Mitchel, Timothy : Colonising Egypt, (The American University in Cairo Press, 1989).

صدر في هذه السلسلة :

- ١ - مصطفى كامل في محكمة التاريخ
د • عبد العظيم رمضان
- ٢ - على ماهر
اعداد : رشوان محمود جالب الله
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة
اعداد : عبد السلام عبد الحليم عامر
- ٤ - للتيارات الفكرية في مصر المعاصرة
د • محمد نعمان جلال
- ٥ - غارات أوربا على الشواطئ المصرية في العصور
الوسطى
عطية عبد السميع
- ٦ - مؤلاء الرجال من مصر ج ١
لمى الطيعى

- ٧ - صلاح الدين الأيوبي
د • عبد المتعم ماجد
- ٨ - رؤية الجبرتي لازمة الحياة الفكرية
د • على بركات
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل
د • محمد أنيس
- ١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية
محمود فوزي
- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية
شكري القاضي
- ١٢ - هدى شعراوي وعصر التنوير
د • نبيل واغب
- ١٣ - اكنوبة الاستعمار المصري للسودان
د • عبد العظيم رمضان
- ١٤ - مصر في عصر الولاة
د • سيده اسماعيل كاشف
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الاسلامي
د • علي حسن الخريطولي
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعي في مصر
د • حلمي احمد شلبي

- ١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى
د * محمد نصر فريحات
- ١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية
د * على السيد محمود
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين
د * احمد محمود هيايون
- ٢٠ - المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى
د * محمد أنيس
- ٢١ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ج ١
توفيق الطويل
- ٢٢ - نظرات فى تاريخ مصر
جمال بدوى
- ٢٣ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ج ٢
توفيق الطويل
- ٢٤ - الصحافة الوفدية
د * نجوى كامل
- ٢٥ - المجتمع الاسلامى
ترجمة : د * عبد الرحيم مصطفى
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة
د * سعيد اسماعيل على
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ج ١
ترجمة : محمد فريد ابو حديد
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ج ٢
ترجمة : محمد فريد ابو حديد

- ٢٩ - مصر فى عهد الاخشيديين
د • سيدة اسماعيل كاشف
- ٣٠ - الموطون فى مصر
د • حلمى احمد شلبي
- ٣١ - خمسون شخصية وشخصية
شكرى القاضى
- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج ١
لمعى المطيعى
- ٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الاقريقى
د • خالد الكومى
- ٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية
د • يونان لبيب رزق
- ٣٥ - اعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة
عبد الحميد توفيق زكى
- ٣٦ - المجتمع الاسلامى والغرب ج ٢
ترجمة : د • احمد عيد الرحيم مصطفى
- ٣٧ - للشيخ على يوسف
تأليف : د • سليمان صالح
- ٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى
العصر العثمانى
- د • عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم
- ٣٩ - قصة احتلال محمد على لليونان
د • جميل عبيد

- ٤٠ - الأسلحة الفاسدة ودرها فى حرب ١٩٤٨
د • عبد المنعم الدسوقي الجميلى
- ٤١ - محمد فريد الموقف والامانة
رفعت السعيد
- ٤٢ - تكوين مصر عبد العصور
محمد شفيق غريال
- ٤٣ - رحلة فى عقول مصرية
ابراهيم عبد العزيز
- ٤٤ - الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر
العثمانى
د • محمد عفيفى
- ٤٥ - الحروب الصليبية
تأليف : وليم الصورى
ترجمة : ١ • د • حسن حبشى
- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٢٩ : ١٩٥٧
تأليف : د • عبد الرؤوف احمد عمرو
- ٤٧ - تاريخ القضاء المصرى الحديث
تأليف : ١ • د لطيفة محمد سالم
- ٤٨ - الفلاح المصرى
تأليف : د • زبيد عطا
- ٤٩ - العلاقات المصرية الاسرائيلية
تأليف : ١ • د • عبد العظيم رمضان

- ٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية
تأليف : د . سمير اسكندر
- ٥١ - تاريخ المدارس في مصر الاسلامية
اعداد : د . عبد العظيم رمضان
- ٥٢ - مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في
القرن الثامن عشر
تأليف : د . الهام محمد علي ذهني
- ٥٣ - اربعة مؤرخين واربعة مؤلفات من دولة المماليك
د . محمد كمال الدين عز الدين علي
- ٥٤ - الأقباط في مصر في العصر العثماني
تأليف الدكتور محمد عفيفي
- ٥٥ - الحروب الصليبية ج ٢
ترجمة وتحقيق د . حسن حبشي

الفهرس

٥	• • • • •	تقديم رئيس التحرير
٧	• • • • •	تقديم المؤلف
		الفصل الأول :
١١	• • • • •	عائلات اقليم المنوفية
		الفصل الثاني :
٣٩	• • • • •	حكم الأتراك فى الاقليم
		الفصل الثالث :
٧١	• • • • •	الأحوال الاقتصادية فى الاقليم
		الفصل الرابع :
١٢٧	• • • • •	الأحوال الاجتماعية فى الاقليم
١٥٩	• • • • •	خاتمة
١٦٣	• • • • •	الوثائق والمراجع

رقم الايداع ١٩٩٢/٧٣٢٤

الترقيم الدولي 7 — 3123 — 10 — 977 I.S.B.N.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

تناولت هذه الدراسة مجتمع المذوفية الذى يمثل لبرز
اشكال المجتمع الزراعى وقد اختاره المؤلف لما توفر له من
وثائق رسمت صورة متكاملة لهذا المجتمع تمثلت فى دلائل
التعداد السكانى وسجلات الإدارة المحلية ووثائق ديوان
المسعى السنه وسجلات المحاكم الشرعية وقد رجع
إليها المؤلف فى امكان حفظها .

كما تناولت الدراسة الحكم التركى ودور الالية
التركية الحاكمة ، وعلاقة الإدارة بالنظام القضائى
وايضا تناولت الاحوال الاقتصادية . والدور الذى قامت
به الحكومة لربط الإقليم بالعاصمة وتكريس المركزية
وتطبيق نظام الاحتكار كما اهتمت الدراسة بالاحوال
الاجتماعية وظروف تمرد الفلاحين . وانتشار نزعت
التعصب والانقسامات وحوادث السرقة والقتل وغيرها .
ومن هنا كانت أهمية هذه الدراسات الميكروسكوبية التى
تناولت شريحة معينة من جسد المجتمع الريفى لإعطاء
فكرة علمية عن بقية شرائح الجسد .